المحور الثاني

المحـــــور السياسي

التطرف وعلاقته بتنامي الإرهاب في العراق

ا.م.د. منى علي دعيج ا.م. احلام احمد عيسى

(كلية التربية / الجامعة المستنصرية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

الملخص :

ان الارهاب من المشاكل الخطيرة والمعقدة على المجتمع الدولي بالكامل وليس على بلد ما وكذلك تأثيره اصبح يمتد ويتسع فاصبح لهذه الظاهر خطر جسيم على الفرد والمجتمع وبخاصة فئة الشباب حيث اصبح الكثير من الشباب ينحرفون باتجاه خطير وبشع يحمل افكار مزيفة باسماء عديدة ومنها الدين ليشمل مشاعر الشباب تحت مسميات واكاذيب وخدع واهية لعقول بعض الشباب بالتالي عرضت سلامة المجتمع والافراد الخطر والقت الرعب في نفوس العراقيين والحقت اضرار بالغة بالأرواح والمنشأت والاملاك وما نراه في الموصل من تدمير لمعالمها الحضارية والعلمية ما هو الا نتيجة ما استهواه نفوس الشباب بانضمامهم الى المنظمات الارهابية المنحرفة عن الدين والقانون لذا يجب على كل مؤسسات الدولة العراقية ومنظمات المجتمع المدني وضع سياسة منظمة مدروسة للقضاء على الارهاب والمجاميع المنظمة بتحصين الشباب العراقي والعمالي ضد اي مجموعة ارهابية عن طريق خبراء امنيون ، ونفسيون وتربويون ، لانها افكار منحرفة وضالة يجب تحصين الشباب منها وليس عملية سهلة كما يتوقعها البعض فاثارها تمتد الى سنين الى اجيال اذ لم تعالج في سبيل تحصين الشباب وتوعيتهم ضد مخاطر الفكر التكفيرين والالتحاق بالجماعات الارهابية ، موضحين ان المنهج التكفيري ، يحتاج الى معالجة خاصة ، وخطة متكاملة تستوعب تدخل كل فئات المجتمع العراقي وعلى راسهم العلماء ، والدعاة واصحاب الفكر من اجل الاتفاق على منهج موحد لتوعية الشباب ، وتحصينهم ضد ما يثبت اليهم من المواقع على الانترنت عن طريق تأهيل المعلمين للاهتمام بمنهج الاعتدال ، فضلا عن عقد الندوات التعليمية للتوعية بوسطية الاسلام وسماحتة للطلابعلى المستوى الابتدائي والمتوسط وحتى الجامعي لكي نحمي شبابنا ونحصنهم ضد الارهاب والافكار المنحرفة .

هذا البحث مقدم لحل مشكلة العنف والتطرف والارهاب بالعراق

مشكلة البحث : كيف يمكن تحصين الشباب بالقضاء على التطرف العنف في العراق

فرضية البحث : لما كان العنف والتطرف والارهاب جاء نتيجة ظروف سيئة عاشها العراق لذا يمكن التغلب على الارهاب والعنف بالتخلص من هذه الظروف وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية .

هدف البحث : يهدف البحث الى التوصل الى نتاج علمي ملموس للقضاء على الارهاب والعنف في العراق وتحصين الشباب ضد اي افكار منحرفة .

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من كونة يعالج قضايا مهمه وذات طابع ستراتيجي تهتم بكل طبقات المجتمع العراقي .

الحدود الزمانية للبحث : تشمل الدراسة والبحث الاحوال العراقية وخاصة بعد ٢٠٠٣ وما نتج عنها من تداعيات امنية خطيرة تمثلت بمجاميع ارهابية (داعش)

هيكلية البحث : تناول البحث محاور عدة اهمها :

ولذا جاء بثلاث محاور وهي :-

المحور الاول : تعريف الارهاب ومعنى الارهاب

المحور الثاني : الارهاب والتطرف وأسبابه

المحور الثالث : طرق علاج التطرف الارهاب

المقدمة :

يحتل موضوع الارهاب حيزا كبيرا من الاهتمام لما لهذه الظاهرة من خطر جسيم على الفرد والمجتمع بما يخلفه من تدمير لممتلكات الافراد والدولة وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات ، ضياع للأمن وقتل وخطف للأبرياء الامنيين ، بالإضافة الى تهديد لحياة البشر وفي العراق برزت اهمية دراسة هذا الموضوع بحكم معاناة العراقيين لاختلاف صور الجرائم الارهابية وتحت مسميات واكاذيب وخدع واهية لعقول بعض الشباب بالتالي عرضت سلامة المجتمع والافراد للخطر والقت الرعب في نفوس العراقيين والحقت الضرر بالبيئة الطبيعية والاقتصاد والمنشأة والاملاك سواء كانت عامة او خاصة ما ادى الى عرقلة سير الحياة الطبيعية في اجزاء مختلفة من الوطن .

مشكلة البحث : كيف يمكن تحصين الشباب بالقضاء على العنف والتطرف والارهاب بالعراق .

هدف البحث : تأتي اهمية البحث من كونة يعالج قضايا مهمه وذات طابع ستراتيجي تهتم بكل طبقات المجتمع العراقي وتحصين الشباب ضد اي افكارمنحرفة .

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من كونة يعالج قضايا مهمه وذات طابع ستراتيجي تهتم بكل طبقات المجتمع العراقي .

الحدود الزمانية للبحث : تشمل الدراسة والبحث الاحوال العراقية وخاصة بعد ٢٠٠٣ وما نتج عنها من تداعيات امنية خطيرة تمثلت بمجاميع ارهابية (داعش) .

ولذا فان مفهوم الارهاب يحتاج دراسة جوانب عديدة لا حصر لها لكن سوف يتم التركيز على معنى الارهاب وانواعه ثم اسبابه وطرق معالجة ظاهرة الارهاب .

المحور الاول : تعريف الارهاب ومعنى الارهاب

تعرف كلمة ارهاب بانها وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والارهاب لتحقيق اهدافهم السياسية والارهاب هو رعب تحدثة اعمال عنف كالقتل والقاء المتفجرات او التخريب والارهابي هو من يلجا الى الارهاب بالقتل او القاء المتفجرات او التخريب لإقامة سلطة او تفويض اخرى والحكم الارهابي هو نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة الشعب بالشدة والعنف بقية القضاء على الحكومات والحركات التحررية والاستقلالية ، ويختلف الوطن العربي

ورجال الاعمال على اعطاء تعريف المنظمات الارهابية باختلاف الموقف السياسي الذي يتخذونة تجاههم ومن ثم استخدمت اوصاف مختلفة عند الاشارة اليهم[١].

فالإرهاب terror والاعمال الارهابية اصبحتا شائعتي الاستعمال في ادبيات السياسة الدولية وايضا مفهوم الارهاب يعرف بانة الترويع وافتقاد الامن بمعناه الاوسع بهدف تحقيق منافع معينة.

يعرف الارهاب بانة عمل عنفوي يستهدف ارضاخ الجماعة لارائة وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوه من خلال الخوف وهو وسيلة يستخدمها الافراد والجماعات ضد الحكومات ويهدف الى زرع الخوف والقلق في محيطة ويكون الارهاب وسيلة يستخدمها الافراد والجماعات ضد الحكومة ، ويمكن ان تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجاميع معينة ، الارهاب يشبة الفايروس يمكن ان ينتشر اذا توفرت له الظروف الملائمة كما حصل في العراق[٢].

ينقسم الارهاب الى عدة انواع ومنها :

١.الجريمة المنظمة العابرة
٢.الارهاب برعاية الدول
٣.الارهاب الايديولوجي
٤.الارهاب السياسي
٥.الارهاب الديني الذي يقصي المنافسين بمنطق القوة المقدسة .
٦.**الارهـــاب الاعلامي الذي يدعـوا الى العنف**[٣] ، ولذلك فهناك انواع متعددة من الارهاب ذات اشكال والوان متعددة وان اختلفت انواعها الا ان مصبها واحـد وهو الفساد (ويسقون في الارض الفساد) فهناك ارهـاب عقائدي وارهـــاب عملي وارهاب فكري واخر اخلاقي وجميعها مؤذية جدا ، ولكنها متفاوتة التوقيت . تقسم المجاميع الارهابيــة الى ثلاث ولايات هن (ولاية بغداد ، ولاية الانبار ، ولاية نينوى) يقسمون الى :

(٧٤) خلية اختصاص اشعال الحرائق لاثارة الرعب

(١٤٠) خلية ذات تدريب عالي اغتيالات متخصصة

(٦٠) احتجاز رهائن

(٢٣٩) جاهزين لهجوم مسلح

(٥٢١١) تفجيرات

(٥٤) خطف شخصيات

(١٧٦) اختطاف عام

---

(١) الحسني ، السيد محمد ، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، اعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمة مركز الدراسات العربي الاوربي القاهرة ٢٥-٢٧-١-١٩٩٤، ص١١.

(٢) الساعدي ، كريم مزعل شبي ، مفهوم الإرهاب، دراسة في القانون الدولي والداخلي كلية القانون ، جامعة بغداد ،١٩٩٢، ص٢١.

(٣) الجاسر، عبد الله، دور وسائط الأعلام في مواجهه التطرف والإرهاب، بحث منشور في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات أعمال المؤتمر الدولي الثاني في مركز الدراسات العربي الأوربي بالقاهرة للفتره٢٥/١/٢٧/١٩٩٤،ص٢١.

(٢٤) عمليات أخرى توريد ، اتصال ، تامين طرق

(١٠) هجوم غير مألوف[١].

ان الارهاب وتنظيمات داعش دائما هي اضعف من قوه الجيش العراقي البطل والدليل على ذلك ان داعش تقدم على حرق قرية بالكامل كي تقتل شخص او تحقق هدف لكن الجيش عند دخولة المدينة يحافظ على سلامة الابرياء النازحين حيث يوقف العمليات لانقاذ الموجودين مثلما حصل في الفلوجة ومن ثم التصدي للمجاميع الارهابية لان دور هذه المجاميع حرق وقتل وترويع المواطنين[٢]، بالإضافة الى ذلك يكون عمل هذه المجاميع الارهابية سري لكن الجيش عملهم علني وما يدل على ضعفهم انهم يجندون الاطفال حيث يضعون نقاط اعلامية في جميع الشوارع يظهر عصابات داعش واعمالهم الارهابية ويحبذونها للأطفال ويصورون لهم انهم سيذهبون الى حور عين مما يدفع الطفل الى الالتحاق بصنوف داعش كما ان استعمال العاب الاسلحة ادى الى تنشئة الطفل باتجاه خاطىء[٣].

المحور الثاني : الارهاب والتطرف وأسبابه

يعد الارهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة في بروزها في المجتمع حيث تتداخل العوامل الشخصية والثقافة والسياسية الاقتصادية لتشكيل ظاهرة الارهاب التي تحقق اهدافها بممارسة العنف والقتل ، وهناك بعض العوامل التي تزيد من حدة التطرف والارهاب واستمرارها منها معاملة التطرف ومواجهه ارهاب الافراد والجماعة بإرهاب الحكومة والاقتصار على الوسائل القمعية دون البحث والتعامل مع جذور المشكلة .

ويعد الارهاب من الظواهر الاجتماعية التي تنشا وترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة وتشترك جميع هذه العوامل بشكل او باخر في انتاج ظاهرة الارهاب في الواقع الاجتماعي ومن ثم فان اية معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب معرفة دقيقة لهذه العوامل والظروف التي تساعد على وجود هذه الظاهرة [٤].

١.الاسباب الاقتصادية :

ادت التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الدول العربية الى تكثيف حركة الهجرة من الريف الى المدينة وانتشار الاحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول وقد ضمت هذه الاحياء العشوائية النسبة العالية من المتطرفين وذلك بفعل عجز بعض سكانها عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم في الريف ، وبسبب تفشي البطالة وخاصة بين الشباب وتوثر الازمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الاول و حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية

---

(١) أبو الدوس (احمد)، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ٢٠٠١،ص١٦ عبد الحميد ، حسن سعد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ورقة عمل قدمت في بيت الحكمة (الفكر التكفيري واستراتيجية المواجهه) بتاريخ ٢٠١٦ /٨/١١.

(٢) العزي ، الشيخ محمد ، الارهاب انواعة اساليبة طرق علاجة ، مركز الرابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥،ص٣٢ ، ٢٠١٦/٨/٨ .

(٣) نفساني ، انواع الارهاب٢٠٠٤www.Nafs Any .com

(٤) الفواز ، علي ، داعش وفوبيا الخنوع ، بحث قدم لبيت الحكمة في ندوة قراءات عراقية في فكر تنظيم داعش الارهابي ،

بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور الطبقة من الاثرياء الذين يسلكون سلوكا استفزازيا بالنسبة للفقراء وتودي الازمات الاقتصادية الى ازدياد البطالة والتضخم وغلاء الاسعار وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي[١].

٢. الاسباب الاجتماعية :

النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات وعدم العدالة في توزيع الثروة والتفاوت في توزيع الدخول والخدمات والمرافق الاساسية كالتعلم والصحة والاسكان والكهرباء بين الحضر والريف وتكدس الاحياء بفقراء المزارعين النازحين من القرى عن زيادة اعداد المبعدين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل[٢].

٣.الاسباب السياسية :

تدني مستوى المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات في اتخاذ القرارات التي تخص حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الاسرة او المدرسة او الحي السكني او العمل عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية[٣].

٤.تضييق دائرة الشورى والديمقراطية او انعدامها :

لم تأخذ غالبية نظم الحكم في البلاد العربية بمبدأ الشورى والديمقراطية على الرغم من عدة عقود من السنين على اقامة نموذج الدولة الحديثة فيها وتعد تجربة الديمقراطية تجربة جديدة وهشة وربما تكون شكلية ، اذا هم الديمقراطية فتح قنوات قانونية للحوار والتعبير عن الراي والفكر ، ان العجز عن الحوار وخاصة مع جيل الشباب يجعل الكثير منهم ضحية العنف المؤسسي . فتنمو لديهم ظاهرة التطرف الديني ، بالإضافة الى قلة المناطق الخضراء والنوادي الرياضية للشباب والمناطق مكتضة بالسكان بالتالي يتحقق التطرف العنيف سواء كان في المناطق الشيعية في بغداد او السنية[٤].

٥. ازمة التعليم ومؤسساته :

تعتمد نظم التعليم في الاقطار العربية على التلقين والحفظ والتكرار حشو ذهن الطالب دون اعمال للعقل ودون تحليل او نقد وبذلك يصبح من السهل على الطالب ان يتقبل على ما تملية علية سلطة امير الجماعة دون تحليل او نقد او معارضة فيكون سهل للانخراط مع اي جماعة .ولهذا يجب ان يكون هناك تعليم ونهج متوازي مقارنة الاديان ليعرف كل مذهب او دين افكار المذاهب والاديان الاخرى[٥].

---

(١) الاسدي ، حميد ، استراتيجية المواجهة ومعالجة الاثار ، ورشة عمل في بيت الحكمة ، حول الفكر التكفيري ، بحث قدم لبيت الحكمة في ندوة قراءات عراقية في فكر تنظيم داعش الارهابي ، ٨/ ٢٠١٦/٨ .

(٢) العزي ، الشيخ محمد ، الارهاب أنواعه اساليبة طرق علاجه ، مصدر سابق .٣٢.

(٣) العيبي ، جاسم ، الارهاب إشكاله وأهدافه ، منتدى الكفيل ، شبكة الكفيل العالمية ،٢٠١٠. ص٢٠.

(٤) الهواري ، محمد ، الارهاب المفاهيم والاساليب وسبل العلاج ، ٢٠١٠، ص١٢.

(٥) عز الدين ، احمد جلال ، الاساليب العاجلة وطويلة الاجل لمواجة التطرف والارهاب في المنطقة العربية ، بحث منشور في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية اعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمة مركز الدراسات العربي الاوربي القاهرة ٢٥-٢٧-١-١٩٩٤، ص ٢٣.

٦. الفهم الخاطئ للدين :

هنا يعتبر من اهم العوامل والاسباب الاساسية التي ادت اللى انخراط الكثير من الشباب وحتى الاطفال في طريق الارهاب هو الفهم الخاطئ للدين ان الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه ، يعطي فرصة للجماعات المتطرفة بأخذ الدور بملىء الافكار التي يعتنقونها كما ان غياب الحوار والمناقشة يرسخ الفكر والتطرف لدى الشباب[١] ، فالمذاهب والاديان في العراق متعددة ، كذلك هناك اسباب كثيرة للتطرف الديني والارهاب ولذلك يجب القضاء على اسباب الارهاب حتى نستطيع مواجهه التطرف والوقوف بوجهه والتوصل الى معالجة ظاهرة الارهاب عن طريق القضاء على اسباب الارهاب او الحد منها .

دوافع الارهاب والتطرف :

١. شعور الجماعة الارهابية بالغبن والظلم ومحاولة استرجاع حقوقها بطرق القوه
٢. التأثر بالنص الديني المتشدد والنصوص التي تبيح دماء واموال واعراض غير معتنقي الدين والمذهب الذي تتبناه الارهاب .
٣. غطرسة الدول العظمى وسعيها في تقدير وسطوتها وهيمنتها على الدول الضعيفة من خلال زرع الخلايا الارهابية الظاربة في امن وسلامة تلك الدول بغية اجبارها ان تستغيث بقوة نفس الدول الراعية للارهاب .
٤. قيام الدول الراعية للارهاب بتحطيم اقتصاديات الدول الصغيره من خلال ضرب وخلخلة الامن فيها عبر تدريب وتهيئة الخلايا الارهابية الناشئة اساسا على ثقافة الدم والمتاثرة بالنصوص الدينية المتشددة .
٥. النصوص الدستورية التي ترتكز عليها بعض الحكومات في ممارسة اقصاء او ابادة بحق جماعة او مكون اجتماعي ما[٢].

وان الذي زاد واوسع دائرة الارهاب والتنظيمات المسلحة هو:

١. الافتقار لبرنامج قوي لمكافحة الارهاب.
٢. ضعف الاجراءات الدفاعية المانعه للإرهاب .
٣. قدم نظم جمع المعلومات لاكتشاف التهديدات الارهابية .
٤. عدم الاتفاق مع بعض الاطراف على صياغة واضحة لذا يجب ان تضع الدولة العراقية بيئة مناسبة للقضاء على عصابات داعش وخاصة البيئة الثقافية لمعالجة العنف من الجانب التربوي والاجتماعي والسياسي وخاصة معالجة دراسة مادة التربية الاسلامية من المراحل الدراسية كافة لمعالجة الوضع حتى ينشىء الطفل في بيئة خالية من التشويش ويكون قادر على الوقوف بوجهه اي تنظيم ارهابي يحاول الاعتداء على بلدها[٣].

---

(١) عز الدين (احمد جلال) الاساليب العاجلة وطويلة الاجل لمواجهه الارهاب ، مصدر سابق ، ص٤٢٥.

(٢) زاهد ، عبد الامير كاظم ، استراتيجية المواجهه ومعالجة الاثار ، جامعة الكوفه ورقة عمل قدمت حول الفكر التكفيري في بيت الحكمة بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١.

(٣) عبد الحميد ، معتز محي ، البيئة السياسية المحركة لتنظيم داعش ، بحث قدم لبيت الحكمة في ندوة قراءات عراقية في فكر تنظيم داعش الارهابي ، ٢٠١٦/٨/٨.

بالإضافة الى البيئة الحضرية ودورها الكبير في تطوير وتوسيع دائرة الارهاب لان وجود الساحات الواسعة والمتنزهات للتعبير عن اراء الشاب بما موجود داخلة من طاقات وتمنعه من الارهاب[١].

اثار الارهاب :

مشروع داعش هو مشروع خطير وكبير في العراق لتضييق الظروف على المواطنين وخاصة في الحالة النفسية التأثيرات النفسية لداعش على المناطق المحررة (الاثار التي تركتها داعش على المناطق المحررة) من الناحية الاجتماعية اثرت داعش على الاسرة والعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة سواء الجانب المساوي النفسي الذي ادى الى ان تكون هذه الاسر مضطربة نفسيا سلوك يلجىء الى العنف داخل الاسرة فخروج الطفل عن الدراسة والبطالة والتفكك الاسري كان اداة مهمه للايقاع بيد الارهاب ولدينا بعض النسب التقريبية لاثار الارهاب الناتج من داعش ومنها ٣٣% نسبة الشباب المتعاطفين مع داعش ، ٦٥%خسائر اقتصادية نتيجة البطالة اقتصاديا ، ١٨١٢ عدد المنظمات الارهابية المتأثرة بداعش ، داعش في بداية الامر كانت تستهدف ٩٠% مكون معين ضد الشيعة من عام ٢٠١١ الان اصبح ضد الجميع وقد اصبح عدد الضحايا ٦٣٢٧١٦ الف سنة ٢٠١٥ عدد المصابين ١٧٦٣٨٠٢ مليون مهاجر ونازح ، مما يلقي القبض لا يشعرون بالندم بسبب غسل الادمغة ١٥٠ الف طفل تم تجنيدهم ، ٣,٥ ثلاثة مليون ونص تركوا العائلة وانظموا لداعش اصبحت تأثيرات اجتماعية وتشقق يجب علاج الارهاب ليس بالاسلحة وانما بالفكر فخطر الفتاوي التكفيرية لها دور كبير في الارهاب والذي هو خارج العراق لا يعرف ماذا يحدث لانة يذهب للجزيرة نت لانها الشبكة العراقية ليس لها قناة فضائية باللغة الانكليزية وهذا يترك اثار كبيرة لدى الافراد بسبب الاشـــاعات[٢] .

المحور الثالث : طرق علاج الارهاب والتطرف

انتشرت ظاهرة الارهاب بشكل واسع وكبير خلال السنوات الماضية ، ومازالت الى الان تمارس شتى انواع القتل الاجرامي والارهابي الذي يحصد يومياً مئات القتلى من العراقيين الابرياء دون تميز بين ديانة اوقومية اوطائفة[٣].

ولواخذنا التعريفات التي تناولت الارهاب في العالم لوجدنا انه ليس هناك تعريف ثابت للارهاب لان مايعتبر ارهاباً هنا يعتبر مقاومة هناك بمعنى ان كل شخص ينظر الى الارهاب بما يتناسب ويسنجم مع طبيعة تواجهاته وتطلعاته وبما يخدم مصالحه الضيقة الخاصة.. فقتل مئات العراقيين يومياً من وجهة نظر دول المنطقة هو مقاومة لاخراج المحتل من العراق وحتى لوكان نتيجة هذه المقاومة القائمة على تفخيخ العجلات وزرع العبوات الناسفة في الشوارع قتل الاطفال والنساء ، في حين نجد اعمال مماثلة تنفذ في دول اخرى تعتبر هذه الممارسات اعمالاً ارهابية واجرامية . وبعد دخول القوات الامريكية الى العراق للاطاحة بنظام البعث تعرض العراق بعد عام ٢٠٠٣

---

(١) عوض ، شفيق عوض ، المعايير القانونية والدولية لمكافحة الارهاب ، ضحايا في مرمى الارهاب ، سويسرا جنيف ، دار الفكر الجامعي ،٢٠٠٢ ص٢٨.

(٢) عبد الحميد ، معتز محي ، البيئة السياسية المحركة لتنظيم داعش ، ورشة عمل في بيت الحكمة ، حول الفكر التكفيري ، بحث قدم لبيت الحكمة في ندوة قراءات عراقية في فكر تنظيم داعش الارهابي ، ٢٠١٦/٨/٨.

(٣) عوض،شفيق عوض ، المعايير القانونية والدولية لمكافحة الارهاب، ضحايا في مرمى الارهاب ،سويسرا جنيف،مصدر سابق ، ص٢٨.

الى انواع من الاجرام من قبل تنظيم القاعدة العراق واصبح اكبر ساحة لتفريخ الارهاب وتحولت ساحاته وشوارعه الى مسرحاً للعمليات الارهابية التي اخفت كل معالم الحياة الجميلة بهذا البلد بسبب الفراغ السياسي والامني الذي تركته القوات الامريكي والذي جعل الاف الاطنان من الاسلحة بيد عامة الناس خصوصاً بعد ان تركت الحدود العراقية مفتوحة لكافة الجماعات والمنظمات الارهابية ومن مختلف الجنسيات التي وجدت فرصتها لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولعبت دول المنطقة دورا كبير في جلب الارهاب الى العراق من خلال تسهيل دخوله عبر اراضيها وتبرير اعماله الاجرامية على انها اعمال بطولية تستهدف المحتل واخذت تشجع القتل الطائفي الذي يهدف الى شق وحدة الصف العراقي ..وساهمت دول المنطقة بصورة مباشرة في عمليات تمويل الارهاب في العراق فانها في الوقت الذي تمتنع فيه عن مساعدة الشعب العراقي وتقاطع حكومته الوطنية المنتخبة بل وتشجع على اسقاطها وافشالها نجد انها تتعاون بشكل كبير مع الجماعات المسلحة التي تستهدف العلماء واساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الامن من الشرطة والجيش العراقي ، وحرصت دول المنطقة على توفير كافة المستلزمات المادية واللوجستية للارهابيين وتبنت عملية تدريبهم داخل وخارج العراق وبالتحالف مع بقايا النظام البعثي واجهزته المخابراتية الوحشية ، وتشير بعض المصادر بان احدى الدول الجوار خصصت ميزانية كاملة تقدر بملياري دولار سنوياً لدعم القاعدة في العراق فضلاً عن اسنادهم بفتاوى القتل والتكفير الاجرامية والارهاب في العراق هو نتيجة السياسات الخاطئ ،التي جعلت العراق ساحة مكشوفة للجميع وعلى الولايات المتحدة الامريكية اذا كانت جادة في القضاء على الارهاب واخراج العراق من عنق الزجاجة ان تستخدم نفوذها وعلاقاتها للضغط على دول المنطقة واجبارهم على وقف تمويل الارهابيين وضبط حدودهم لمنع تسلل المقاتلين عبر اراضيها [١]، للقضاء على سيطرة داعش المجاميع الارهابية على بعض الاراضي العراقية التي قامت بلاتي :

- قام تنظيم داعش بتهريب القطع الاثرية التاريخية من العراق.

- تهجير السكان من مناطقهم السكنية وتدمير بيوتهم.

- السيطرة على دوائر الدولة الاساسية في الموصل والانبار.

- قطع الطرق بين المحافظات العراقية والانبار والموصل .

- تدمير المعالم الاساسية للمحافظتين من مراقد دينية وعلمية وتاريخية.

- تهجير وسبايا لاقضية كاملة.

- التعرض للقطعات العسكرية العراقية واسرهم والتمثيل فيهم .

- الزحف نحو المركز مدينة بغداد لفرض السيطرة عليها.

استطاع الجيش العراقي والحشد الشعبي ان يحقق بعض الانجازات عن طريق استرداد المناطق المحتلة من قبل المتطرفين من تنظيم داعش الارهابي .

---

(١) ناصر، علي ظاهر، ، استراتيجية المواجهه ومعالجة الاثار ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ورشة عمل اقيمت في بيت الحكمة بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١.

لمعالجة تفشي هذه الظاهرة الخطيرة التي تعرض لها العراق لابد من اتخاذ الكثير من الطرق والوسائل للحد او لايقاف تفشي الظاهرة التي يعاني منها العراق والتي كبدتة خسائر جسيمة مادية وبشرية وتحطيم لمعالمه الاثرية ومن اهم الطرق لمعالجة الارهاب هي :

١. عدم تبرير الجريمة ايا كان شكلها ومنفذوها وعليه فالدعوة لتجفيف منابع الارهاب يجب ان تنطبق على ممارسات الحكومات ازاء شعوبها وممارسات الدول العظمى ازاء دول العالم الضعيفة .
٢. غلق المنافذ الحدودية بين العراق ودول الجوار .
٣. تجفيف منابع الارهاب الاعلامية من قنوات وادعاءات ومواقع الانترنت وكل وسيلة تدعو الى التطرف الديني سواء (شيعية سنية مسيحية صابئية).
٤. وضع قانون يدعو الى فرض عقوبة لاي رجل دين يدعوا الى التطرف والارهاب
٥. توعية المواطنين وزرع حب الانتماء من خلال المدارس الابتدائية وتعلمهم الاخلاص في العمل والشعور بالمسؤولية والحفاظ على ارواح الناس وايقاف سفك الدماء والتحلي بالشجاعة[١] .
٦. تدعيم المشاركة الشعبية التي تقضي ضرورة القضاء على البطالة ومواجهة مشكلة المناطق العشوائية في بعض المدن وهذه تساهم في احساس شريحة كبيرة من المجتمع بانة يعاني من الاهمال وتجاهل الدولة ، ان جميع اجهزة الدولة يجب الاهتمام بشرائح المجتمع والنهوض بها اجتماعيا وثقافيا[٢] .

والمهم هنا يجب ان يكون دور كبير الاعلام العراقي ضد داعش وتكذيب الاشاعات التي تثير الارهاب للمواطنين لانه له دور نفسي مهم لدفع معنويات الجيش والمواطنين حيث تسعى دائما عصابات داعش بعد كل انتصار يحققة الجيش الى المماولة بتشويش والاعلام لأضعاف الروح المعنوية والمساندة من المواطنين مع الجيش والحشد بالإضافة الى ذلك هناك شخصيات كثيرة اوجدت وطورت داعش في العراق ليس فقط البغدادي بل شخصيات كبيرة في الجيش السابق للأسف تشارك بالمعارك مع داعش ضد الجيش العراقي البطل في حربة ضد الارهاب يجب على الدولة فضح هؤلاء الاشخاص الذين يقاتلون ضد ابناء جلدتهم[٣] .

كيف نحصن شبابنا من الافكار المنحرفة والارهاب :

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[٤] ،علينا ان نحصن شبابنا من اي فكر ضال ومنحرف وعلينا ان نفهم امرا مهما حتى في المجتمعات التي لا تدين باي دين نجدها تقف بالمرصاد امام اي فكر يشتت عقول شبابنا او يبث ثقافة مخالفة لثقافتهم او فكر يخالف ما تتسم به تلك المجتمعات وتقف بحزم ضد اي فكر دخيل قد يؤثر على عقول ابناءها ، اذ كان هذا شأن المجتمعات التي لا تدين رغم ذلك تخاف على عقول ابناءها واذ كان هذا شأن المجتمعات التي لا تدين رغم ذلك تخاف على عقول ابناءها وشبابها فكيف بنا نحن امة

(١) محمد، جاسم ، الارهاب والارهاب السياسي (العراق ، واليمن ، وافغانستان) عمان الاردن ، ٣٤.
(٢) مطلق ، رسول ،حقائق ووثائق عن فكر عصابات داعش ، ندوة بيت الحكمة عن فكر داعش الارهابي بتاريخ ٢٠١٦/٨/٨.
(٣) العزي ، الشيخ محمد ، الارهاب انواعة اساليبة طرق علاجة ، مصدر سابق ص ٢٠.
(٤) سورة التحريم : ٦ .

الاسلام والتي حملنا امانة التبليغ وامانة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فعندما يكون ابناءنا قد تشربوا على مبادىء الاسلام واهل بيت النبوه وتحصنوا بما فيه الكفاية فاي فكر هدام هو في طريقهم اذ ينال منهم لانهم اكتسبوا ما يميزون بين الخير والشر ولذا فاللاسر دور مهم واساسي في اعداد الشباب ومتابعة ابناء ها وكذلك دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وما تقدمة من ندوات تثقيفية فلو كان لهذا الشاب من الوعي يعد وهم الكثير ولهم من الثقافة ما يحصنهم فلن ينصدعوا ابدا لما يروج له العدو فعندما نحافظ على عقول الشباب ونحصنهم من اي فكر هدام حتى عندما يخرجون لمعترك الحياة يكونون مسلحين بالعلم والوعي جيدا فلا ينال اي فكر شاذا او هدام .

الاستنتاجات

بعد ان تطرقنا في عرض موجز الى مفهوم ظاهرة الارهاب والتطرف بمكن ن نستنتج بعض النقاط ومنها :-

١. الارهاب لا دين له بل هي مجرد افكار.
٢. ان التشريع الجنائي لم يعالج الجريمة الارهابية باعتبارها جريمة مستقلة ولم يسعى الى تحديد المقصود بها بجدية .
٣. لا تزال العمليات العسكرية مستمرة في مواجهه حركات داعش الارهابية .
٤. الارهاب مصطلح عالمي وتعرض العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى دخول مجاميع ارهابية من شتى دول العالم .
٥. عانى العراق من خسائر جسيمة مادية وبشرية من قبل الزمر الارهابية التي تسعى الى تدمير العراق بمسميات مختلفة واهداف متباينة ادت الى استنزاف موارد العراق
٦. يتم دعم هذه الزمر من قبل دول جارة لنقل وتصفية حساباتهم في داخل العراق وتاجيج الفتن الطائفية بين مكونات الشعب العراقي .

التوصيات

١. الاهتمام بالمؤسسات التي تعنى بالاسرة وتكيف المؤسسات التطوعية والجمعيات الدينية التي تعنى بحماية الاطفال وحلول المشكلات الاسرية .
٢. العناية بالاقتصاد ومحاربة الفقر والعمل على مقاومة الفساد الاداري والاقتصادي .
٣. الحرص على اختيار المعلمين وتحفيزهم بما يستقطب المتميزين من ابناء المجتمع واعدادهم بشكل صحيح من حيث تطوير القدرات والاساليب بما يعزز الامن الوطني في كافة المجالات.
٤. العمل على توطين الانتماء الوطني في نفوس الشباب والحيلولة دون استغلالهم كادوات تحركها قوى اجنبية تحاول النيل من وحدة العراق واستقلالة .
٥. المساواة بين طبقات المجتمع كافة ، ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة التي تعتبر من مخلفات الحرمان الاقتصادية والاجتماعية.
٦. اعادة توزيع الثروة وموارد التنمية وتلبية حاجات الفرد الاساسية والابتعاد عن السلوك العدواني الملازم لظاهرة الارهاب .
٧. العمل على خلق ثقة متبادلة بين المواطن والدولة من جهة وبين المواطن وافراد المجتمع المحيطين به من جهه اخرى .
٨. اعادة تأهيل قطاعات الدولة الحيوية كخطوة مهمه للقضاء على البطالة.
٩. ضبط حدود الدولة جغرافيا (بريا – وبحريا – وجويا) .
١٠. اعطاء حق للفرد على ابداء راية بكل حرية سواء كان داخل المدرسة او المؤسسة .

المصادر

٢٠ الهواري ، محمد ، الارهاب المفاهيم والاساليب وسبل العلاج ، ٢٠١٠. ص ١٢

٧ عوض ، شفيق عوض ، المعايير القانونية والدولية لمكافحة الارهاب ، ضحايا في مرمى الارهاب ، سويسرا جنيف ، مصدر سابق ، ص٢٨.

الإرهـاب وآثـــاره الاجتـــماعية عـــلى العـــراق

م. د جـاسـم محـمـد شـغـيـت الـكـعـبـي
مديرية تربية محافظة ميسان

م. م حسـن موات حسـين الفرطوسـي
مديرية تربية محافظة ميسان

الـمقــدمـة :

الإرهاب من أهم الظواهر الاجتماعية والسياسية والفكرية لما ينطوي عليه من آثار سلبية كبيرة على حياة الفرد والجماعة واستقرارهم وأمنهم وعلى المؤسسات داخل المجتمع، فهو منهج وفكر لدى جماعة من الأفراد يجدون أنَّ السبيل الوحيد للوصول إلى مبتغاهم، واهدافهم هو قيامهم بالعنف والترهيب من خلال استخدام مختلف الأساليب، والطرق لذا هو جريمة مقيتة تذهب بحياة الكثيرين من الأبرياء.

ويعد الإرهاب من المشكلات الخطرة التي تهدد المجتمعات والعالم بأسره وبصورة خاصة في العراق، وذلك لما ارتكبه الإرهابيون من جرائم بشعة يندى لها جبين الإنسانية. والإرهاب، كما هو معلوم – موضوع كبير ومعقد لما قام به من القتل، أو التشريد، أو التهجير،أو السجن .. وسواء إرهاب فكري ،أم سياسي، أم عسكري، أم اقتصادي أم أمني وكل واحد من هذه الأنواع يستحق أنْ يبحث بالتفصيل، لذلك جاء بحثنا هذا لتسليط الضوء على ما عانت وما زلت تعاني منه شعوب عديدة ومنها شعبنا العراقي، لأنَّ العراق كان وما زال مسرحاً لأحداث و أزمات خطرة هددت سلامة الدولة وشعبها انعكست على طبيعة المجتمع على المستويات المختلفة ومنها الاجتماعية.

يهدف البحث إلى إبراز ما عاناه العراق من هجمات شرسة من قبل القوى الإرهابية وقيامها بقتل، وتدمير وترحيل الناس، وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية على المجتمع العراقي من تفكك الأسر، والحرمان، والعوق، والجوع، والتوتر العصبي، والخوف على الأبناء .

يضم البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، تطرق المبحث الأول إلى تعريف الإرهاب لغةً واصطلاحاً، وبيان الأسباب التي أدَّت إلى ظهوره في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مع الإشارة إلى أبرز المجاميع الإرهابية، أمَّا المبحث الثاني فقد بَيَّنَ أهمَّ الآثار الاجتماعية، والنفسية للإرهاب على المجتمع العراقي، واحتوت الخاتمة على خلاصة للاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان .

المبحث الأول: الإرهاب وأسباب ظهوره في العراق

اولاً: تعريف الإرهاب :

الإرهاب لغةً كلمة تبعث في النفوس شعوراً بالرعب والفزع والهول. وجاءت مشتقات الفعل رهب في أكثر من موضع في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[١]، ولقد جاءت في اللغة العربية أنَّ "الرهبة الخوف والفزع، وأرهبه، ورَهَّبَهُ، و استرهبه: أخافه وفَزَّعَهُ. واسترهبه : استدعى رهبته حتى رَهِبَهُ الناس"[٢] .

أمَّا الإرهاب اصطلاحاً فقد عرفته الموسوعة العربية على أنَّهُ " استخدام العنف أو التهديد به لإثارة الخوف والذعر" [٣]، كما عرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنَّهُ " محاولة مقصودة لبث الرعب في السكان بوسائل مختلفة، ويكون إمَّا من جانب الدولة، أو من جانب حزب يهدف إلى إسقاط الدولة " [٤].

وقام أحد المؤرخين بإحصاء مئة وثمانية تعريفات للإرهاب ، لعل أبرزها، ما يعرفه بأنَّهُ " سلوك رمزي يقوم على الاستخدام المنظم للعنف، أو التهديد باستخدامه ، وبشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية مضطربة، جراء الخوف والهلع وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين ، قهراً لإرادتهم ، وهضما لحقهم في الحرية والاستقلال وتقرير المصير" [٥].

وفي اللغة الإنجليزية هناك كلمتان متقاربتان في اللفظ ، للدلالة على الإرهاب ، بيد أنّهما مختلفتان في المعنى، الكلمة الأولى (Terrorism) التي تعني الإرهاب بمعناه الشائع والذي توجهه مجموعات إرهابية ضد حكومة ما، أو ضد أنظمة اجتماعية، أمَّا الكلمة الثانية (Terror) وتعني الفعل المضاد ، أي الإرهاب الذي تمارسه الحكومة ، لقمع حركة ما مناوئة لها [٦].

فيما لم يظهر تعريف دولي للإرهاب، يكون واضحا ومعترفاً به ، إذ لم تقدم الأمم المتحدة تعريفاً جامعاً مانعاً، بسبب تباين المواقف بين الدول، وخاصة تلك التي تميز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، وبين الإرهاب والنضال الشرعي ضد المحتل، الأمر الذي يؤدي إلى خلط الأوراق والتخبط في المفاهيم، وجعل إشكالية تعريف الإرهاب انتقائية، تخدم أهداف دول معينة ومصالحها من دون أخرى[٧]، وطبقاً لذلك فإنَّ مكافحة الإرهاب تتطلب أمرين اثنين .. الأول تقديم تعريف متفق عليه للإرهاب على المستوى الدولي، بعيداً عن الانتقائية، أو الازدواجية، أو تعدد المعايير الأمريكية والبريطانية .. والأمر الثاني، اتباع سياسة دولية متوازنة من لدن الإدارة الأمريكية تجاه القضايا الدولية[٨] .

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٦٠ .

(٢) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط٣، بيروت، ١٩٩٤ ، مادة رهب، ص ٤٣٦ .

(٣) الموسوعة العربية الميسرة، ط٢، ج١، الرياض، ١٩٩٠، ص ٥٥٨ .

(٤) موسوعة العلوم الاجتماعية، نقلها إلى العربية: عادل الهواري سعد مصلوح، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٧٩ .

(٥) عبد الغني عماد ، ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية ، ط١ ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص٨ .

(٦) توفيق فارس العودات، الإهاب والقانون الدولي ، مجلة دراسات دولية، ع١٨ ، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص١٣١ .

(٧) إدريس لكريني، مكافحة الإهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٤٠ .

(٨) علي سعيد بدوان، الإهاب الدولي وانعكاساته على فلسطين والدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٢ .

وشاع الحديث عن الإرهاب بوصفه أهم الإشكاليات المعاصرة للصراعات على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية كافة ، وقد زادت معاني الإرهاب واختلفت، حتى عدّه بعضهم ثورة ، وعدّه آخرون معركة ، وهكذا. وينطلق الإرهاب من اعتبارات عدة ، من بينها الإيديولوجيا التي يؤمن بها الشخص، أو النظام الذي يعيش فيه، أو القيم، والاعتبارات التي يتقيد بها، ويدافع عنها[١] .

إنَّ جذور الإرهاب الحديث تعود إلى القارة الأوربية، وتمثل في الصراع بين دولها والمجموعات المسلحة ، ثم ما لبث أنْ انتقل إلى الصعيد الدولي من خلال الأوربيين أنفسهم، عندما أسست شركاتهم ومنظماتهم الاستعمارية، التي قامت باحتلال عدد من دول العالم، واستيطانها، واضطهاد سكانها الأصليين. وتغاضت الكثير من الدول الكبرى – على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية –عن إرهاب الدولة ، وبات التركيز على إرهاب الأفراد[٢] .

ثانياً: أسباب ودوافع الإرهاب :

إنَّ استعراض الأسباب، والدوافع التي تُوَلِّدُ الإرهاب لا يعني محاولة تبريره وإيجاد حجج لانتشاره وتوسعه في العديد من المجتمعات، وإنما الهدف هو الوقوف على طبيعة الظاهرة التي لم توجد من الفراغ والعدم، بل هناك أسباب،وآليات لها سواء كانت اجتماعية، ام سياسية، ام اقتصادية كانتشار الظلم، والجهل، والفقر، وانعدام العدالة، أو تكافؤ الفرص، وانعدام القانون وغير ذلك من الأسباب، وعلى وفق ما تقدم فأن ظاهرة الإرهاب معقدة ومتشعبة، والوقوف عند أسبابها، وأبعادها ليس بالعملية السهلة، فالإرهاب يعكس وضعاً غير سوي في المجتمع المحلي، والدولي ويكون في معظم الأحيان وصفاً للاستياء، والتهميش والتنكر للواقع، والقيم السائدة في المجتمع، فهو ظاهرة لا تؤمن بالآخر، ولا تؤمن بالحوار، ولا حتى بالقيم الإنسانية. والإرهاب يكون بعيداً كل البعد عن المنطق والبصيرة ويؤمن بالنسف الكامل لجميع القيم الإنسانية ، فالعقلية الإرهابية تجد مصدرها في رفض ما هو موجود في المجتمع، وتتسم بالكراهية، والحقد، والإنكار الأخلاقي للقيم كافة.

يرى جهاز المخابرات العراقية حسب ما نشر على موقعه على شبكة الإنترنيت أنَّ الإرهاب بدأ يظهر بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ بشكل تدريجي واصبح ظاهرة غير طبيعية قادمة من خارج الحدود، وأخَذَ أشكال متعددة مثل " الذبح، الخطف، الاغتيالات، حرق وتفجير المؤسسات الحكومية، السيارات المفخخة، العبوات الناسفة " ، وأدَّى إلى فقدان الأمن والاستقرار وبدأ المواطن العراقي يشعر بالإحباط [٣].

وعلى الرغم من صعوبة حصر أسباب الإرهاب، ودوافعه لكن يمكننا إرجاعه إلى الأسباب الآتية:

---

(١) محمد حسنين هيكل ، من نيويورك إلى كابول (عن الأزمة والعرب)، مجلة وجهات نظر ، ع ٣٥، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص٥٨ .

(٢) عبدالله خليفة الشايجي ، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٦، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص١٠ .

(٣) موقع جهاز المخابرات العراقية على شبكة الإنترنيت على الرابط الإلكتروني :http://www.inis.gov.iq .

اولاً: الاسباب السياسية :

يمكن القول بشكل عام، في حال انعدام العدالة الاجتماعية، أو حرمان بعض القوى، تبرز الدوافع كأسباب في حدوث العنف والإرهاب خاصة إذا كان المجتمع (فسيفساء) من القوميات، والأديان، والطوائف ولم تنعم بالديمقراطية، أمَّا فيما يخص العراق فإنَّ فئة معينة من القومية العربية بدأت عناصرها باللجوء إلى العنف، انتقاما لما فقدته من سلطة وامتيازات وحكم دكتاتوري، لاعتقادها أنّ نظام الحكم الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد تسلمتهُ الفئة الأخرى التي تختلف عنها في الفكر والعقيدة، وعلى الرغم من اشتراكها في البرلمان والحكومات المتعاقبة، ادت إلى بروز ظاهرة العنف الطائفي الذي يتسم بالإرهاب الموجه ضد الطرف الآخر مما ولد الأحقاد بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع. ولعلَّ الخطاب السياسي والإعلامي لبعض القوى السياسية يعكس موقفا مزدوجا ويشير إلى الكثير من المفارقات التي لا تبرر استمرار مشاركتها في الحكومة بل إنَّ الواقع يشير لما هو أسوأ من ذلك بانتقال هذا الصراع بين الأطراف المشتركة في الحكم إلى الجمهور واتخاذه شكلا دموياً وطائفياً مقيتاً بواسطة تنظيمات، وميليشيات مسلحة تابعة لها[١] .

كان للصيغة المعتمدة في التشكيل الحكومي والقائمة على المحاصصة الطائفية، والحزبية الضيقة واعتماد نظرية التوازن بين المكونات، قد حملت منذ اليوم الأول أسباب الشلل والعجز عن تأدية مهماتها، فلا رئيس الوزراء يمكنه أنْ يمارس سلطاته وفق صلاحياته المألوفة في البلدان الأخرى، ولا التشكيل الوزاري يستطيع أنْ يعمل بحرية إلَّا عَبْرَ التوافق القسري في اتخاذ القرارات[٢] ، وهي تشكل سبباً رئيسياً لشيوع ظاهرة توزع الولاءات داخل الأجهزة التنفيذية واختراقها من جانب قوى مسلحة غير رسمية، مما سهل وقوع بعض من كانوا يؤمنون بالتغيير الديمقراطي في أيدي دعاة الإرهاب وانتهاجهم الإرهاب بوصفه منهجاً أو أسلوباً للمُعارضة، لاسيما أنَّ الكثير منهم حصل على الدعم الخارجي من الدول التي لا تؤمن بالنظام السياسي الجديد في العراق، فضلاً عن إعدام الرئيس الأسبق صدام حسين وكبار رجال نظامه وانتقام المستفيدين، والمقربين من ذلك النظام، كرد فعل على ذلك لنشر الرعب والدمار والخراب في العراق وعرقلة مسيرته الديمقراطية وإظهار ضعف الدولة العراقية في إدارة شؤونها[٣] .

يضاف إلى ما تقدم ذكره أنَّ بعض دول الجوار أرادت ان يكون العراق ساحة للإرهاب لأجل الحفاظ على أمنها، وتحقيق مصالحها ولا يهمها قتل العراقيين من خلال تلاعبها بالمكونات الفكرية، والاجتماعية، والسياسية للأحزاب والطوائف، وتستغلها لبث الإرهاب داخل العراق، مما أدى إلى تحول العراق لساحة للجماعات والدول التي ترغب في تصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مستغلة ضعف السيطرة على الحدود وعدم تكامل الجيش والمؤسسات الأمنية[٤]، وكان لظهور الحركات السلفية المتشددة والجماعات المتضررة من سقوط النظام السابق، والمدعومة من دول الجوار لتحقيق مصالحها في إيذاء العراقيين وقتلهم وتدمير

(١) حامد البياتي، الإرهاب في العراق وخطورة انتقاله إلى دول المنطقة والعالم، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧ .

(٢) سامية عزيز محمد، ظاهرة الإهاب وتأثيرها على العراق، مجلة سطور الالكترونية، على الرابط الإلكتروني : http://www.sutuur.com/humanrights/9229-news.html .

(٣) حامد البياتي، المصدر السابق، ص ٤٩ .

(٤) سامية عزيز محمد، المصدر السابق .

ممتلكاتهم. وتحوَّل بعض دور العبادة خاصة وأن الفهم الخاطئ للدين جعل الفرد العراقي معرضاً للانحراف الفكري والتطرف في السلوك، في ضوء وجود بيئة اجتماعية تميزت بسيادة الولاءات الطائفية والعرقية الضيقة في العراق، إذ وفر المناخ المناسب لبث السموم الفكرية من الجهات التي تُحاول زعزعة الأمن والسلم في العراق، وبعض وسائل الإعلام وبعض الأحزاب السياسية إلى حواضن فكرية ولوجستية داعمة للإرهاب، بما قوَّى من شوكة الإرهاب في العراق[١]، لذلك كانت من اخطر نتائج الاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي زرع بذور الفتنة الطائفية بين ابناء الشعب الواحد لتبدأ مرحلة حملات من التصفية والتفجيرات والتهجير القسري وأثارة الحقد والعنف، وصولا إلى الحرب الاهلية (غير المعلنة) التي جعلت من التعايش والتوافق بين العراقيين غير ممكنا تمهيداً لتقسيم البلاد تنفيذاً لمشروع الاحتلال، الذي وضع في اجندته النفط ، وضمان أمن إسرائيل، و اذلال الشعب العراقي وسرقة أمواله وجعل فئة تطغي على الاخرى [٢]. وتصبح الحرب الاهلية حتمية وهذا ما برز بشكل واضح في السنوات ٢٠٠٦ _ ٢٠٠٧ بعد حادثة تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (ع) في سامراء[٣].

ثانياً: الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية :

العوامل الاجتماعية المتمثلة بالتخلف، والجهل، والتدهور الصحي وتدهور خدمات الدولة في بعض المناطق تجعل تلك المناطق مفتوحة لنشر الفكر المتطرف فيها، واستمالة أهلها، ومن ثم التعاطف مع الإرهاب أملاً في الانتقال إلى وضع اجتماعي أفضل كما تصوره لهم المنظمات الإرهابية. أمَّا الأسباب الاقتصادية فتستخدم في الإرهاب بعدة زوايا، فالاقتصاد الضعيف للدولة يهيئ للإرهاب تربة خصبة لإثارة الكراهية ضد الدولة، وتشجيع الطبقات الدنيا للخروج ضد الدولة، والقيام بأعمال العنف، والإرهاب ضد النظام العام، ومن أجل ذلك أيضاً تسعى المنظمات الإرهابية إلى ضرب الاقتصاد القومي وتعطيل المرافق الانتاجية، والاستثمارية حتى تتمكن من التأثير على الدولة والدعوة لأهدافها السياسية، والعامل الاقتصادي من جهة أخرى يمارس دوراً في دعم العمليات الإرهابية التي تحتاج المال لشراء الأسلحة والتقنية الحديثة[٤].

إنَّ ضعف المشاريع التنموية في العراق، وما عمله المحتل من سلب، ونهب للموارد الحيوية أدى إلى تفشي الفقر والجهل والمشاكل الاقتصادية في المجتمع، وكذلك الزيادة المطردة في عدد السكان وفي احتياجاتهم المتزايدة من مأكل ومشرب ومدارس ومستشفيات ومساكن... الخ وتراجع عدد فرص العمل بسبب تراجع نسب الاستثمار نتيجة تردي الوضع الأمني في العراق بعد ٢٠٠٣ ، كل ذلك أدى إلى استياء بعض العراقيين وسخطهم من النظام السياسي القائم الأمر الذي جعل بعض ممن انساقوا وراء الإرهاب يجدون التبريرات المناسبة لإعلان (تمردهم) على النظام السياسي وقراراته وبشكلٍ مُتطرف، فظهرت الأعمال الخارجة على القانون والأعمال الإرهابية . وقد جاء ذلك مُتزامناً مع تزايد أعداد الأرامل واليتامى بسبب أعمال القتل التي

(١) نصير محسن عبد الحسين، تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني : www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition23/basic_e

(٢) خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٢٣ .

(٣) مصطفى علي العبيدي، صفحات إحتلال العراق، ط١، بيروت ٢٠٠٨، ص١٣٧ .

(٤) إسماعيل الغزال، الإهاب والقانون الدولي، بيروت، ١٩٩٠ ، ص٥١ .

مارسها الاحتلال بشكل مباشر، أو بواسطة الجماعات الإرهابية، والميليشيات المسلحه[١] ، فضلاً عن تداعيات التهجير القسري المنظم الداخلي والخارجي وما تبعه من عمليات تغيير ديمغرافي مُتعمد أدت إلى تفكك الأسر وتمزَّق النسيج الاجتماعي العراقي تمهيداً لتحويله فيما بعد إلى واقع متصارع، في ضوء تراجع وعرقلة خطط الاستثمار الخاصة بالشركات التابعة للقطاع الخاص والعام في الدول الأجنبية لإعادة أعمار العراق، علاوةً على تردد الدول والشركات الاجنبية في المشاركة في برامج إعادة الإعمار، بسبب قتل واختطاف عدد كبير من العاملين فيها، وبسبب عدم استتباب الأمن اللازم لتنفيذ مشاريعها، مما انعكس وبشكلٍ سلبي على فُرص العمل للعراقيين، لاسيما تردي الواقع الاقتصادي واستمرار مسلسل الاغتيالات وتفجير السيارات على المرافق العامة للدولة والتجمعات السكانية أدى إلى تراجع الكثير من الشركات والدول الأجنبية عن مشاريعها الاستثمارية في السوق العراقية . مما وضع الحكومة العراقية أمام مهمة عسيرة في إعادة وتأهيل البنى الاقتصادية في ظل الاشتراطات التي وضعتها الدول الغربية الغنية ونادي باريس للمانحين وصندوق النقد والبنك الدوليين لشطب تلك الديون[٢].

لا يُمكن إغفال دور العوامل الاقتصادية في وأد المناخات التي قد تُعطي الأعمال الإرهابية زخماً مُتزايداً . فكلما كان دخل الفرد يفي بمُتطلباته واحتياجات أسرته كلما كان رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتاً، إما إذا كان دخله قليلاً فذلك يجعله مُضطرباً غير راضٍ عن مُجتمعه ويشعر أنَّ وطنه لم يُنصفه، بل قد يتحول عدم الرضا هذاإلى كراهية ونقمة على المجتمع، خاصة وأنَّهُ يرى إنَّ التفاوت بينه وبين أعضاء آخرين في المجتمع كبير، وبدون وجود أسباب موضوعية لتلك الفروق التي قد تكون على أساس عرقي، أو اثني، أو طائفي ومن دون وجه حق، لاسيما إذا اقترنت هذه الفروقات بتدني مستوى المعيشة، والسكن والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الضرورية التي يُفترض أنْ تقدمها الحكومة، والتي تلكأ في تقديمها بسبب استشراء حالات الفساد الإداري وقد تزامن ذلك الفساد مع تشريع العديد من القوانين والتشريعات البرلمانية التي عالجت الامتيازات المالية والاعتبارية لأعضاء البرلمان العراقي والوزراء وغيرهم من موظفي الدرجات الخاصة بطريقة رتبت خلق طبقة مُترفة على حساب الطبقة الفقيرة، التي تضم أكثر من تسعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، مما أدى إلى أن تتسع الفجوة بين الفقراء، والأغنياء، مما مَهَّدَ لإيجاد شعور عام بانعدام الشعور بالانتماء الوطني والمسؤولية الوطنية، ليستثمر هذا الشعورَ الإرهابيون مُستغلين ارتفاع نسبة البطالة في العراق، التي قُدَّرت بنحو ٣٠ %من القوة العاملة العراقية طبقاً للإحصائيات الحكومية. ويمكننا إضافة الفساد الإداري المنتشر في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتفشي ظاهرة الرشوة التي من الممكن أنْ تدعم بها عمليات الإرهاب لدعم الجماعات المسلحة[٣] .

كل هذه الدوافع وغيرها كانت وراء العديد من الأعمال الإرهابية التي تُمَارَسُ ضد الأفراد والمجتمع، والمؤسسات العامة على حَدّ سواء.

---

(١) عبد الرزاق محمد الهيتي، انعكاسات الاحتلال الأمريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور على الموقع . http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=4183

(٢) عبد الرزاق محمد الهيتي، المصدر السابق .

(٣) سامية عزيز محمد، المصدر السابق .

ثالثاً: المنظمات الإرهابية :

ومن أجل أنْ تكون الصورة واضحة عن العمليات الإرهابية في العراق لابدَّ من الاطلاع على أبرز المنظمات، والمجاميع الإرهابية التي مارسته في العراق ومنها[١]:

١. بقايا نظام صدام من أجهزة الأمن والمخابرات وقوات فدائيي صدام وغيرها من التشكيلات العسكرية، والأمنية التي تضررت مصالحها بسقوط نظام صدام .

٢. المجموعات العراقية المتطرفة مثل جند الإسلام وأنصار الإسلام وبعض اتباع التيار السلفي الوهابي الذين يكفرون المسلمين ويميلون إلى استخدام السلاح والعنف .

٣. المجموعات غير العراقية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن وتنظيم التوحيد التابع لأبي مصعب الزرقاوي وغيرها .

٤. العصابات الإجرامية المتكونة من القتلة، والمجرمين، وأرباب هوس السرقة وهوس الحريق ومحترفي جرائم الدعارة والاغتصاب ومدمني الخمور والمخدرات الذين أطلق صدام سراحهم قبل سقوط نظامه والذين شكلوا عصابات للاختطاف والتعذيب والقتل وتعاونوا مع بعض المجموعات الإرهابية من أجل الحصول على الأموال فالذي يملك غريزة عدوانية في ذاته يكون أقرب إلى العمل الإرهابي ولديه الاستعداد للانضمام إلى المنظمات الإرهابية.

المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق

من خلال الحروب التي شهدها العراق وما تبعها من عمليات إرهابية واستمرارها نمت ظاهرة مهمة في المجتمع العراقي وهي ظاهرة (عسكرة المجتمع) و(أدلجة تفكيره) على نحو معين، إذ بدأ الشباب يتطبعون بطابع العنف من خلال ثقافة الحرب، ومن خلال الصور والقصص والأحاديث، ومن ثم انعكس ذلك على الأطفال وأناشيدهم التي تمجد بالحرب والقتال، و اقتناؤهم اللعب التي أغلبها عبارة عن الدبابة والصاروخ والبندقية والمسدس والطائرة ، إضافة إلى بروز ظاهرة الأزياء العسكرية ولبسها من قبل الشباب والأطفال[٢]،كما انتشرت ظاهرة إطلاق العيارات النارية، على الرغم من كونها ليست وليدة الحرب وإنَّما هي عادة متبعة ومتأصلة بين أبناء المجتمع العراقي سواء في النزاعات العشائرية، أو مناسبات الزواج، والممات، والختان، والفوز في مباريات كرة القدم وأحيانا حتى في المناسبات الخاصة بسبب أو بدون سبب ، وقد أدت هذه الحالات من إطلاق العيارات النارية إلى الكثير من الإصابات بين الناس، وأحيانا كثيرة قلبت الأفراح إلى أحزان[٣] .

ويرى الباحثان أن للعمليات الإرهابية التي شهدها العراق تأثيراً كبيراً في زيادة استخدام السلاح وسهولة إطلاق النار، والحصول على السلاح إذ أصبح لا يخلو بيت عراقي من وجود السلاح تقريبا إضافة إلى توفر العتاد بشكل يسير.

---

(١) حامد البياتي، المصدر السابق، ص ٤٨ .

(٢) منى العينه جي، العنف في المجتمع العراقي، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسة ، ص ١٥ .

كما أدى سقوط النظام السابق، وانهيار مؤسسات الدولة العراقية إلى عملية تحول اجتماعي في العراق وأبرز مظاهرها الرجوع إلى الأوضاع الاجتماعية القبلية ، مما جعل الفرصة مؤاتيه لمجتمع مضاد يعاد تشكيله في جوٍ من الصراع الفوضوي العبثي بكل ما يحتويه من عناصر جديدة، أو جيدة، وبمعنى آخر: أحدثت المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣ طفرات مفاجئة مولدة طيفاً من الاختلافات والانقطاع، ومن العزلة إلى الانفتاح، وهذه التبدلات من شأنها أنْ تسبب في قطع الأواصر بين الأجيال، والنخب ولو بشكل نسبي، ما أدى إلى غياب اللغة المشتركة في التفاهم والتعامل والتفكير[١].

اوجد دخول القوات العسكرية الامريكية وما حملته معها من ثقافة نوعا من الصراع بين الثقافة الوافدة التي تحملها هذه القوات وبين الثقافة العراقية الأصلية التي يحملها الشعب العراقي، لاسيما إن الاخير عاش مدة من الزمن في حالة من الانغلاق نتيجة منع النظام السابق لجميع انواع التواصل مع العالم الخارجي من صحافة وبث فضائي (تلفزيون وانترنيت)، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق اثر احتلاله للكويت عام ١٩٩٠ [٢] .

و أدى _في الوقت ذاته_ سقوط النظام السابق إلى انتشار أعمال العنف، والسلب، والنهب والانحراف التي نتج عنها تداعي المجتمع من الداخل وفقد إرادته بعد أنْ اختلفت منظومته القيمية وأصبح التمايز فيه واضحاً من خلال[٣]:

١. بروز طبقة ميسورة ومرفهة، وتتحكم بالكثير من الأمور الاقتصادية .

٢. طبقة كادحة تعيش في فقر ساحق ومسلوبة الإرادة .

٣. غياب الطبقة الوسطى التي فقدت مقوماتها واتجهت نحو الانحدار .

أدت هذه الهوة الطبقية إلى زيادة عدد المهمشين وانعدام الحد الأدنى للحياة الكريمة عند نسبة كبيرة من السكان، فنجد أنَّ نسبة عالية من أطفال العراق تعيش مآسي فآلاف الأسر فقدت أولياءها بسبب النزاعات وضغوط الحياة ، واضطر آلاف الأطفال للعمل دون السن القانونية لمساعدة أسرهم وتدهور الحياة الأسرية ، وانعكاس ذلك على الأطفال وجعلهم ضحايا للعنف إضافة إلى المعاناة النفسية والاجتماعية ، والتعاسة الناجمة عن مستقبل مظلم قد أدى إلى تحطم عوائل كثيرة [٤] ، أمَّا الشباب في العراق فمعظمهم يفقد الأمل تدريجياً في الحياة ويجد أنَّ التعليم الجامعي لم يمكنه من الحصول على وظيفة لائقة ولذلك لا يستطيع الحلم بمسكن مناسب ولا بحياة زوجية مستقرة مما تجعله يندفع وراء منظمات إرهابية تمارس أعمال غسل أدمغتهم ودفعهم إلى ممارسة الأعمال الإرهابية ضد الدولة وإحداث الإضرار باقتصادها كتدمير منشآتها الصناعية أو

(١) احمد الحسني البغدادي، قراءة الوضع الاجتماعي العراقي، ٢٠١٠، منشور على الرابط الإلكتروني :.www.altawhid.org .

(٢) حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبآء ، بغداد، ع ٧٤، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(٣) منى العينه جي ، المصدر السابق، ص ١٧ .

(٤)عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص٢٥٧.

التجارية، أو المنشآت التابعة لها لإثارة الذعر والرعب . وتهدف هذه العمليات إلى إنزال أضرار مادية بتلك المؤسسات بوصفها تشكل مورداً اقتصادياً ومصدراً من مصادر الدخل الهامة [١] .

ونتيجة لذلك تولدت انعكاسات خطيرة على المجتمع العراقي منها ما كان موجوداً سابقا وتنامى ومنها مالم يكن موجوداً أصلا فأصبح من المسلمات في المجتمع، كارتفاع نسبة الفقر إذ تجاوزت نسبتها الـ ٣٥% قبل عام ٢٠٠٣، ارتفعت إلى حوالي ٥,٦ مليون عراقي بعد ٢٠٠٣يعيش معظمهم تحت مستوى خط الفقر بينهم ٤٠ % يواجهون تدهوراً حاداً في معيشتهم، مما أدى إلى اتساع ظاهرة الباحثين عن الرزق بين القمامة وحقول الألغام، فضلا عن تنامي ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، أو ظاهرة خطف النساء، والأطفال والاتجار بهم، أو تهريبهم خارج العراق، وهذه الظواهر تُعَدُّ دخيلة على المجتمع العراقي، ولم يألفها سابقا وعرف بخلوه منها تقريباً، يضاف إلى ذلك تنامي ظواهر التعصب الطائفي، والديني، والقومي، مما تسبب بمشكلات كبيرة هددت وحدة وأمن المجتمع العراقي بالخطر[٢]، عدا عن كون التوجه الجديد نحو العشيرة والمدعوم من سلطات الاحتلال قد يتعارض مع مفهوم الدولة الحديثة والمجتمع المدني والديمقراطية التي كانت أحد المبررات للغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، ناهيك عن أنَّ الأسر العراقية بأفرادها جميعاً عانت من تردي أغلب الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه صالحة للشرب وخدمات الصحة، والتعليم، والبلدية، وإعادة العراق إلى عهد ما قبل الصناعة، وإعادته كذلك إلى عهد ما قبل العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه كل من (توماس هوبز) و(جون لوك) و(جان جاك روسو) وهذا ما وعد به وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر وزيرَ خارجية العراق طارق عزيز قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١[٣] .

مما تقدم نرى إنَّ الإرهاب غالباً ما يصدر عن أفراد، أو جماعات تعاني التدهور المعيشي والبطالة وتصف من خلاله بالعجز، واليأس والقنوط مما أدى إلى انحراف السلوكيات التي تميل إلى العنف والجريمة والإرهاب. وقد تتصور بعملها هذا أنْ ترفع القهر والظلم عن نفسها وتحقق آمالها عندما تسلك طريق الإرهاب، إضافة إلى أنْ هناك منظمات وأشخاص تربوا على الشر والعدوان وكسب المال بغير طرق الحلال لتحقيق رغباتهم، وأهوائهم الشريرة بسلك طريق الإرهاب لتحقيق مآربهم الشريرة هذه .

إضافة إلى أنَّ المجتمع العراقي اتصف بالتعددية الدينية والمذهبية وشدة التنوع من حيث انتماءات الأفراد الطائفية والعرقية، تبعاً للبيئة وقربها أو بعدها من دول الجوار، أثرت ليس فقط على مستوى التكوين الطبقي للمجتمع العراقي فحسب، وإنما على مستوى البناء السياسي للدولة العراقية الحديثة أيضاً وبما رتب وجود حواضن لوجستية وموضوعية للإرهابيين ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ فرضت المنظمات الإرهابية على أبناء المجتمع العراقي التمايز بين أبناء هذا المجتمع على هذا الأساس كما أدخل الاحتلال الأمريكي العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات السياسية والاجتماعية أدى إلى تخلخل بُنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب وجعل من العراق ساحة مُفتوحة لكل أنواع الصدامات

---

(١) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، ط١، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٣٣.

(٢) عبد الرزاق محمد الهيتي، المصدر السابق .

(٣)عبد الرزاق محمد الهيتي، المصدر السابق .

المسلحة، وكل ذلك ترافق مع ضعف البُنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعلمية ووجود خلافات حول تشكيل العراق الجديد وشكل الدولة فيدرالية، أم مركزية [١] .

كما أنَّ الأعمال الإرهابية تنعكس آثارها على الجميع، ولا تقتصر على من يقوم بها فقط، وقد ألحقتْ الممارسات الإرهابية التي وقعت في العراق خسائر في الأرواح والممتلكات. وهذه الأضرار لا تقتصر على الخسائر المادية؛ بل تشمل الخسائر المعنوية أيضاً، وهذه الخسائر أكثر ضرراً على المستوى البعيد من الخسائر المادية، إذ أظهرت دراسة أنَّ تلك الأحداث وما بعدها تحدث تهديداً داخلياً وقد توصلت الدراسة التي تم إجراؤها على فئات عمرية مختلفة من العراق أنَّ لديهم صعوبة في التعايش، والتكيف، والسيطرة على نوبات الغضب حتى مع الأشخاص المحبين، والمقربين لهم، وتعاملهم مع أحداث الحياة غالباً ما يكون بطريقة عدائية، وأنَّ هؤلاء لديهم إحساس داخلي بالتهديد والخوف من المستقبل فضلاً عن النظرة التشاؤمية [٢]، وفي ظل بروز ظواهر غريبة على المجتمع العراقي ومنها التهجير الطائفي والعرقي القسري لمئات الآلاف من الطوائف والأعراق من مناطق إلى مناطق أخرى من العراق لأسباب وعوامل متعددة منها تدهور الوضع الأمني وانتشار ظواهر الخطف والقتل على الهوية مما أدى إلى هجرة واسعة من العراقيين إلى الدول المجاورة أو الدول الأخرى[٣].

ومن آثار الإرهاب المعاصر في العراق على الصعيدين المحلي والخارجي أيضاً [٤] :

١. بروز عدم الأمن والاستقرار في البلد الذي يمر بمرحلة انتقالية لتطبيق النظام الديمقراطي التعددي الاتحادي.

٢. عرقلة خطة الحكومة في تطبيق برامجها الخاصة باستتباب الأمن وتقديم الخدمات العامة للشعب، ومنها الماء، والكهرباء، والوقود، والخدمات الأخرى.

٣. هجرة الأطباء إلى خارج البلاد نتيجة لتعرضهم للتهديدات المستمرة والاغتيالات مما أدى إلى عرقلة علاج المصابين في العمليات التفجيرية الإرهابية.

٤. إشاعة الفوضى وحالة الرهبة والخوف لدى المواطنين نتيجة لعمليات الترحيل والتهجير القسري من منطقة إلى أخرى داخل العراق. وهجرة أكثر من مليوني شخص إلى خارج البلاد بالأخص بعد التفجير الأول لمرقدي الإمامين العسكريين في سامراء.

٥. عرقلة حركة التعليم في البلد نتيجة لاستهداف الجامعات والطلبة واغتيال الأساتذة الجامعيين مما أسفر عنه هجرة أصحاب الكفاءات والعقول العلمية إلى الدول الأخرى.

٦. عرقلة الحركة السياحية في العراق مما أثر على التطور الاقتصادي في البلد.

٧. تلوث البيئة العراقية وشيوع الأمراض صعبة العلاج فيها.

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٥.

(٢) عبدالله أحمد اليوسف ، الإهاب أضراره وعلاجه، مجلة النبآء الالكترونية، ع ٧٨، ٢٠٠٥، منشورة على الرابط الالكتروني: https://annabaa.org/nbahome/nba78/004.htm .

(٣) عبد الرزاق محمد الهيتي، المصدر السابق .

(٤) سامية عزيز محمد، المصدر السابق .

٨. عدم إمكانية تعويض المتضررين من العمليات التفجيرية بالشكل الأصولي لكثرة العمليات الإرهابية وإصابة أعداد هائلة من المواطنين.

٩. إرباك الحكومة العراقية في تطبيق خططها الاقتصادية والاستثمارية.

١٠. توجه أكثر من مليوني مواطن عراقي سواء من المحسوبين على النظام السابق او المواطنين المهاجرين نتيجة العمليات الإرهابية إلى دول الجوار مما أدى إلى:

أ. وصول عدد من الأثرياء العراقيين إلى بعض دول الجوار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار إيجارات العقارات السكنية وغير السكنية مما اتعب المواطنين في تلك الدول في إمكانية حصولهم على بدل إيجار بسعر مناسب لهم.

ب. وصول عدد من الذين هربوا من بطش الإرهابيين إلى دول الجوار دون التمكن من نقل أموالهم، مما سبب في خلق حالة مأساوية للوضع المعيشي لهم لدى الدول التي لجئوا إليها والذي أدى إلى ظهور آثار سلبية على مجتمعات تلك الدول.

ج. إنَّ المهاجرين من العراق لأسباب أمنية يضطرون إلى اللجوء إلى عصابات لتهريبهم إلى الدول الأوربية ودفع مبالغ هائلة مقابل ذلك مما سيزيد من عدد اللاجئين ومشاكلهم في تلك الدول.

د. انتقال بعض الخلايا القيادية للإرهابيين والجماعات الدينية المتشددة الأخرى والبعثية إلى دول الجوار مما أدى إلى تخوف تلك الحكومات من وصول الإرهاب إلى دولهم وانتشار الأفكار الدينية المتطرفة هناك.

ونتيجة لانتشار ظاهرة الإرهاب في العراق فقد نمت بعض القيم كتغيّر قيم التعامل المتبادل بين الموظف والمواطن، حيث انتشرت ظاهرة الرشا والاختلاس والتجاوز على المال العام، وحالات التزوير والاحتيال وغسيل الأموال بشكل كبير، ومع أنَّ تفشيها كان سابقاً للاحتلال، لكن لم يكن بهذا الحجم والانتشار الواسع، ولا بهذا التغيير الملحوظ في قيم التعامل[١]، إذ أصبح الاختلاس والسرقة والرشوة، نوعا من "الشطارة " والفنون التي يجيدها أغلب الموظفين في مؤسسات الدولة، وتنامت كذلك نزعة الحصول على الأموال، بغض النظر عن شرعيتها ومصدرها، المهم هو الحصول عليها، وفقا لقيم الشطارة التي شاعت بين أوساط المجتمع على نحو واسع، في حين كانت مثل هذه القيم معيبة ومنبوذة، ولا يقبلها العراقي لنفسه، وكانت تعد نوعا من الانحراف وفقدان الشرف، وليس نوعا من الشطارة كما هي الآن. لذلك فإنَّ تنامي مثل هذه الظواهر السلبية، يعد تغيرا خطيرا، في منظومة قيم المجتمع ويهدد نسيجه الاجتماعي وأمنه الوطني[٢].

كما يلاحظ رغم وجود المئات من تنظيمات المجتمع المدني المسجلة وغير المسجلة التي ظهرت في العراق في مرحلة ما بعد الاستبداد، إلَّا أنَّ استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية قد أثر سلباً في عمل الكثير من هذه التنظيمات، كما أنَّ تمدد دور القبيلة والعشيرة والمسجد في أعقاب تفكك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها قد قدم للناس بديلا موضوعياً لتنظيمات المجتمع المدني الحديثة، مما جعل الكثير منها محدود التأثير والفاعلية، ولذلك فإنّ المجتمع العراقي اليوم يفتقر إلى شبكة من منظمات المجتمع المدني القادرة على توفير قنوات تلتحم عبرها وبواسطتها مصالح التكوينات العرقية والطائفية المختلفة[٣].

---

(١) عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق... الإشكاليات والحلول، بحث على الموقعhttp://arab.140.dk/index.php ، ص٣.

(٢) نصير محسن عبد الحسين، المصدر السابق .

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٧.

الخـــاتـــمة

بعد أن تعرفنا خلال دراستنا المتواضعة هذه على بعض الأسباب التي أدت إلى ظهور الإرهاب، وأبرز تأثيراته على مستوى المجتمع في العراق، بقي لنا أنْ نختم بالخلاصات والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان وهي كالآتي :

١. يشكل الإرهاب تهديدا مستمرا للسلم والأمن ولاستقرار جميع الشعوب ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد استراتيجية شامله وفاعلة من أجلة.

٢. إنَّ جرائم الإرهاب تحت كل مسمياتها وظروف ارتكابها وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة يجب أنْ يدان دون تحفظ على الجرائم.

٣. إنَّ نمط هذه الجرائم انتشر كالوباء في العراق، وظهر بشكل واضح بعد سقوط النظام السابق، بالنظر لتشكيل العصابات التي تتخذ من هذا الأسلوب احترافا لهاْ وهذا النمط الخطير في الأسلوب الجرمي المتبع، وأنَّ توليها الأجهزة المختصة مكانة تتناسب مع خطورتها، وأنْ تعمل جميع المؤسسات البحثية لدراستها وتشخيصها ومحاربتها بالأساليب التي تنظف العراق منها.

٤. من اجل القضاء على الإرهاب، يرى الباحثان، ضرورة تشجيع التسامح والتعايش وتعميق نشر القيم الإنسانية الفاضلة وإشاعة روح التسامح والتعايش وحث وسائل الإعلام على الامتناع عن نشر المواد الإجرامية الخطيرة من خلال القنوات الإعلامية. وتشريع قوانين لمحاربة الجرائم الإرهابية بأشكالها كافه سواء كانت تهريب الأسلحة أم المخدرات أم غسيل الأموال أم القتل.

المـــصـــادر

القران الكريم

اولاً : الكتب :

١. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط٣، بيروت،١٩٩٤ .

٢. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، بيروت، ٢٠٠٧ .

٣. إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت،١٩٩٠.

٤. حامد البياتي، الإرهاب في العراق وخطورة انتقاله إلى دول المنطقة والعالم، بغداد، ٢٠٠٥.

٥. حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، ط١، بغداد، ٢٠٠٥ .

٦. خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، بيروت، ط١، ٢٠١٠ .

٧. عبد الغني عماد، ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية، ط١،بيروت، ٢٠٠١.

٨. عبد الناصر حريز ، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والعنصرية في جنوب إفريقيا ، القاهرة ،١٩٩٧ .

٩. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، ٢٠٠٤ .

١٠. علي سعيد بدوان، الإرهاب الدولي وانعكاساته على فلسطين والدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١١. مصطفى علي العبيدي، صفحات إحتلال العراق، بيروت ط١، ٢٠٠٨ .

١٢. منى العينه جي ، العنف في المجتمع العراقي، بغداد، ٢٠٠٤ .

ثانياً: الرسائل الجامعية :

سليم إبراهيم عويد الناشي، التحولات في بنية المجتمع العراقي (١٩٦٨_٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

ثالثاً : البحوث :

١. حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبآء ، بغداد، ع ٧٤، ٢٠٠٤ .

٢. توفيق فارس العودات، الإرهاب والقانون الدولي ، دراسات دولية، ع١٨ ، بغداد، ٢٠٠٢.

٣. عبدالله خليفة الشايجي ، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٦، بيروت ، ١٩٩٧ .

٤. محمد حسنين هيكل ، من نيويورك إلى كابول (عن الأزمة والعرب)، مجلة وجهات نظر ، ع ٣٥، القاهرة، ٢٠٠١.

رابعاً : الموسوعات :

١. الموسوعة العربية الميسرة، ط٢، ج١، الرياض، ١٩٩٠.

٢. موسوعة العلوم الاجتماعية، نقلها إلى العربية: عادل الهواري سعد مصلوح، القاهرة ، ١٩٩٩ .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) :

١. أحمد الحسني البغدادي، قراءة الوضع الاجتماعي العراقي، ٢٠١٠، منشور على الرابط الالكتروني :.www.altawhid.org .

٢. سامية عزيز محمد، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على العراق، مجلة سطور الالكترونية، على الرابط الإلكتروني :

http://www.sutuur.com/humanrights/9229-news.html

٣. عبد الرزاق محمد الهيتي، انعكاسات الاحتلال الأمريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=4183

٤. عبدالله أحمد اليوسف ، الإرهاب أضراره وعلاجه، مجلة النبآء الالكترونية، ع ٧٨، ٢٠٠٥، منشورة على الرابط الإلكتروني : https://annabaa.org/nbahome/nba78/004.htm

٥. عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق... الإشكاليات والحلول، بحث على الموقع http://arab.140.dk/index.php .

٦. موقع جهاز المخابرات العراقية على شبكة الانترنيت على الرابط الإلكتروني : http://www.inis.gov.iq .

٧. نصير محسن عبد الحسين، تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني :

www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition23/basic_e

إشكالية النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والطموح

ادهام فكاك احمد البدراني الحسيني

محاضر في جامعة الموصل

المقدمة :

تعد الديمقراطية الركيزة الاساسية في تحقيق نظام سياسي متقدم وبناء، يقوم على اسس العدل والمساواة وتحقيق الوفاق والوئام بين ابناء الشعب الواحد، عن طريق بناء دولة مؤسسات تأخذ على عاتقها بناء دولة المواطنة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين على حد سواء.

وتعد الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي بصورته الصحيحة من الدول المتقدمة سياسياً وإقتصادياً وثقافياً، لأن النظام الديمقراطي السليم الذي يؤسس دولة مؤسسات دستورية، يؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة ويسهم في الاستقرار السياسي والامني.

وتجربة العراق في المجال الديمقراطي تجربة حديثة بالنسبة لتجارب العديد من الدول التي أخذت بالنظام الديمقراطي، وفي حقيقة الامر أخذ العراق بالديمقراطية التوافقية – كما في الحالة اللبنانية- التي تنص على تقسيم المناصب بين القوائم الفائزة في الانتخابات، وبالنظر الى نوع القوائم نجد ان غالبيتها قوائم ذات صبغة طائفية أو قومية، وهذا ما أدى الى صراع سياسي مبني على أسس مذهبية وقومية أدت الى ولادة ماسمي بالمحاصصة منذ عام ٢٠٠٣، وهي إحدى إشكاليات النظام الديمقراطي العراقي.

ولمعرفة كيف يمكن ان نضع حلول واقعية لتلك الاشكالية علينا ان نعترف بالخلل الذي أصاب الديمقراطية لنستطيع ان نحله وان نجعل الديمقراطية العراقية إنموذجاً حقيقاً لدول المنطقة.

وعلى وفق ماتقدم تنطلق **مشكلة الدراسة** من السؤال الاتي: ما هي العوائق والاشكاليات التي تقف امام نجاح الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ سنحاول الاجابة على السؤال السابق من خلال دراسة بيئة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، والمؤسسات السياسية والدستورية في الدولة، واهم الاشكاليات التي تقف عائقاً أمام نجاح الديمقراطية، لذلك سوف نستخدم **المنهج الاستقرائي الواقعي** الذي يقوم على دراسة الحقائق السياسية القائمة دراسة واقعية لنحصل على نتائج علمية يمكن ان تشكل تعميمات فكرية نستفيد منها في دراسة موضوعنا، لنقيم الاداء الديمقراطي ونقف على مكامن الخلل ونحاول ايجاد حلول واقعية للاشكاليات المذكورة.

كما ان **اهمية الدراسة** تكمن في التعرف على الواقع السياسي العراقي والبيئة التي يعمل من خلالها النظام السياسي العراقي، واهم الاشكاليات التي تقف عائق امام نجاح الديمقراطية بشكلها الحقيقي.

أولاً: بيئة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

قبل الدخول في إشكالية النظام الديمقراطي في العراق، لابد من دراسة البيئة التي يعيش بداخلها النظام السياسي القائم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لنتعرف على هيكليته ومؤسساته الدستورية، وآليات عمل تلك المؤسسات وفقاً للدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

١. البيئة السياسية :

لكل نظام سياسي بيئة تؤثر فيه ويتأثر بها، وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعند الحديث عن البيئة السياسية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، علينا ان نتحدث عن كيفية تحول العراق الى النظام الديمقراطي.

بدأت عملية التحول الديمقراطي في العراق عام ٢٠٠٣، بعد الغزو الامريكي للعراق، واسقاط نظام البعث الشمولي. أو مايسمى بنظام الحزب الواحد، أو الحزب القائد، الذي يقوم على جعل سلطات الدولة بيد شخص واحد فقط، يتحكم بسياسة الدولة ومواردها الاقتصادية والبشرية [١] .

بدأت ملامح النظام السياسي الديمقراطي الجديد بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل الحاكم المدني للعراق بول بريمر في تموز ٢٠٠٣، حيث تكون المجلس من (٢٤) عضواً استناداً الى الانتماءات الطائفية والقبلية الاساسية في العراق، وضم في تشكيله (١٣) شخصية شيعية، وخمسة أكراد، وأربعة من السنة العرب، وتركماني واحد، ومسيحي واحد [٢].

وضم المجلس في إطار تشكيله عدة مجموعات حزبية انقسمت على أحزاب دينية، وأحزاب قومية، وأحزاب ليبرالية، وحزب اشوري، فضلاً عن الحزب الشيوعي، وقد قدمت الاحزاب الممثلة في مجلس الحكم قوائم بأسماء مرشحيها لاختيار الحقائب الوزارية الجديدة، وأعلن مجلس الحكم أسماء الوزراء، وكما هو متوقع فقد جاء تشكيل الحكومة على شاكلة المجلس، إذ اعتمد المجلس التقسيم الطائفي والعرقي في توزيع الحقائب الوزارية التي تضم (٢٥) وزارة، وكذا الحال مع تأسيس اللجنة التحضيرية الدستورية التي أخذت على عاتقها وضع دستور مؤقت للبلاد، حيث تم التقسيم على أسس طائفية وعرقية ايضاً، واحتدم الصراع بين اعضاء اللجنة على الدستور وصيغة الفيدرالية [٣] ، وعلى ذلك فقد اسس الاحتلال أولى لبنات المحاصصة الطائفية التي بقي يعاني منها العراق الى وقتنا الحالي، وهي إحدى كبرى الاشكاليات السياسية للديمقراطية العراقية.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، تم إعتماد الدستور المؤقت أو ماسمي بقانون إدارة الدولة، بالتعاون مع (Noah Feldman) المستشار القانوني للحاكم المدني للعراق (Paul Bremer)، وقد بني دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، على هذا القانون

---

(١) سرى هاشم محمد، ازمة الديمقراطية في الدول العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١، ص٥٣.

(٢) محسن عوض ، الاصلاح السياسي في العراق، بحث مشارك مشارك في أعمال مؤتمر "الاصلاح السياسي في الوطن العربي"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٣-٣٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٦٤.

مرسخاً المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، والتي وضع أسسها قانون ادارة الدولة المؤقت، وتشكيلة مجلس الحكم الانتقالي[١]، ليأخذ العراق بنظام المحاصصة الطائفية بديل الديمقراطية التوافقية التي تستخدم عادة في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي التعددي، كحالة العراق، لكن الأخير لم يأخذ بالديمقراطية التوافقية إلا من الناحية الشكلية، ما أدى الى تعميق الانقسامات الداخلية بين المكونات المختلفة وانعكس ذلك بشكل سلبي على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

١-١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥:

كانت أولى بوادر العمل الدستوري في العراق، تشكيل لجنة لكتابة دستور دائم للبلاد، إلا ان الملاحظ لهذه اللجنة غلبة الطابع الطائفي والعرقي على تشكيلها، فقد جاءت اللجنة من عدة اعضاء ينتمون الى طوائف وقوميات واديان مختلفة، بعيداً عن التكنوقراط، وعلى هذا الاساس انقسم واضعوا الدستور وسط شيوع ظاهرة عدم الثقة فيما بينهم، مما انعكس على صياغة الدستور التي جاءت معبرة عن الولاءات الطائفية دون البعد الوطني[٢] ، ليلتحق الدستور الدائم بقانون ادارة الدولة ومجلس الحكم من حيث تكوينه الطائفي.

تكون الدستور العراقي الدائم من ديباجة و (١٤٤) مادة، نصت المادة الاولى منه على إن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" [٣] .وهنا أكد الدستور على صيغة النظام الديمقراطي للنظام السياسي العراقي.

تناولت مواد الدستور الاخرى، الاسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، وآليات اجراء الانتخابات لاختيار اعضاء السلطة التشريعية، حيث جاء في المادة السادسة، "يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور" [٤] ، وهذا تأكيد على الاطار الديمقراطي للسلطة.

وأقر الباب الثاني الحقوق والحريات المدنية والسياسية للمواطنين، فقد اكدت المادة الربعة عشر من الدستور على ان "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". وبالنظر الى هذه المادة سنجد انها متناقضة مع ديباجة الدستور التي جاء فيها "ومستلهمين فجائع العراق شيعة وسنة، عرباً وكرداً وتركماناً، ومن مكونات الشعب جميعاً"[٥]، إذ أكدت الديباجة على عنصر الطائفية والقومية دون النظر الى البعد الوطني.

---

(١) احمد ابراهيم محمود وأخرون، حال الامة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠ "النهضة أو السقوط"، في: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (محرران)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، ٢٠١٠، ص٢١٥.

(٢) عبد الحسين شعبان، الازمة العراقية الراهنة ومستقبل الدولة والسناريوهات المحتملة، المستقبل العربي، ع، ٤٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول ٢٠١٦، ص٢٦.

(٣) م (١) ، الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

(٤) م (٦) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٥) ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

وبدلاً من ان يكون الدستور القاسم المشترك الأعظم الذي تلتقي عنده الارادات المختلفة للقوى والاحزاب والمنظمات السياسية، فإذا به يصبح تعبيراً عن المشكلات والصراعات التي عانتها الدولة العراقية ما بعد الاحتلال، وهذه كلها تنطلق وتنصب في صيغة المحاصصة التي اعتمدها [١].

وعلى ذلك فقد تلقى النظام الديمقراطي في العراق ضربة جديدة مزقت كياناته السياسية والاجتماعية، وهزت أركان مؤسساته التي اخذت منذ ذلك الوقت بالمحاصصة الطائفية نموذجاً لتوزيع المناصب.

١-٢. السلطة التشريعية :

وفقاً للدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، تكونت السلطة التشريعية من مجلسين، الأول مجلس النواب، والثاني مجلس الاتحاد، فالأول يمثل عموم الشعب ويتم انتخاب أعضاءه بالانتخاب المباشر الحر، أما الثاني فإنة يمثل الولايات والأقاليم التي سيتم انشائها لاحقاً، وترك الدستور كل مايتعلق بالعضوية في هذا المجلس (مجلس الاتحاد) واختصاصاته والعلاقة بينه وبين مجلس النواب الى اصدار قانون لاحق من مجلس النواب [٢] .

إن ترك مسألة تشكيل مجلس الاتحاد وعضويته وكيفية تمثيل الاقاليم والمحافظات واختصاصاته الى مجلس النواب يعد أمراً في غاية الخطورة، لإنه سيجعل هذا المجلس تابعاً لمجلس النواب وليس مساوياً له، وهذا يعد خرقاً للنظام الفدرالي الديمقراطي، حيث تكون السلطة التشريعية في النظام المذكور متكونة من مجلسين متقاربين في الاختصاصات والصلاحيات [٣] .

ومنذ وضع الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، ولحد الان لم يتم التصويت على أي قانون يخص مجلس الاتحاد، مما يعد خرقاً دستورياً وفشلاً في سياسة مجلس النواب العراقي.

يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[٤] ، وفي المحصلة فقد تم تخصيص (٢٣٠) مقعدا للمحافظات لعام ٢٠٠٥، بالاضافة الى (٤٥) مقعدا تعويضيا، وفي انتخابات عام ٢٠١٠، ازداد عدد المقاعد الى (٣٢٥) مقعدا، حسب الزيادة السكانية وبنمو سكاني وصل الى (٢,٨%) لكل محافظة سنويا، حسب احصائيات وزارة التجارة لعام ٢٠٠٥ [٥] .

وذكر الدستور صلاحيات مجلس النواب ودوره واختصاصاته بتشريع القوانين الاتحادية، والرقابة على اداء السلطة التنفيذية، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتنظيم عملية المصادقة على

(١) عبدالحسين شعبان، المصدر السابق ، ص٢٧.

(٢) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان، هيكلية مجلس النواب العراقي ودوره في الحياة العامة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٩.

(٣) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥: الواقع وافاق المستقبل، قضايا سياسية، ع ٣٥-٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٨٧.

(٤) م (٤٩) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٥) سحر كامل خليل، المصدر السابق ، ص٣٨٥.

المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية اعضاء مجلس النواب، وكذلك الموافقة على تعيين كل من: [١].

أ. رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي بالاغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى.
ب. السفراء واصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء.
ت. رئيس اركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء.

ويحق لمجلس النواب مساءلة رئيس الجمهورية، واعفاءه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاءه، في حالات الحنث في اليمين الدستورية، وانتهاك الدستور، والخيانة العظمى.

ولعضو مجلس النواب توجيه الاسئلة لرئيس الوزراء والوزراء في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وكذلك يحق لاي عضو في مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس الوزراء أو احد الوزراء ويتم ذلك بموافقة خمسة وعشرين عضواً من اعضاء مجلس النواب، فضلاً عن أن لمجلس النواب صلاحيات سحب الثقة من احد الوزراء بالاغلبية المطلقة، وله الحق أيضاً بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، والموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء [٢] ،كما له حق المناقشة والتوصيت على الموازنة العامة للدولة [٣] .

وبالرغم من الصلاحيات والاختصاصات الواسعة لمجلس النواب، إلا انه يعاني من ضعف شديد في ادائه لاسباب متعددة، منها ماهو سياسي، ومنها مايتعلق بالمحاصصة الطائفية الممثلة داخل المجلس، ومنها مايتعلق بغياب المعارضة السياسية، فضلاً عن عثرات النظام الانتخابي.

فالاسباب السياسية تتعلق بالتدخلات الاقليمية والدولية، فالتأثير الامريكي واضح من خلال الضغط المتواصل على الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب لتمرير بعض القوانين لمصلتحها، منها على سبيل المثال لا الحصر (الاتفاقية الامنية المشتركة)، فضلاً عن التدخلات الاقليمية من بعض دول الجوار، حيث تقوم تلك الدول بالتأثير على القرارات المركزية المتخذة عن طريق اذرعها السياسية في مجلس النواب [٤] .

وفيما يخص المحاصصة الطائفية، فقد قام النظام السياسي العراقي منذ بداية الاحتلال الامريكي على المحاصصة الطائفية، بدءً من مجلس الحكم الانتقالي، ومروراً بكافة المناصب السياسية والامنية في الدولة، واهمها السلطات الثلاثة [٥] ، وهذا الامر أثر سلباً على عمل المجلس ومثل ضربة اخرى للنظام الديمقراطي.

---

(١) م (٦١) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٢) م (٦١) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣) م (٦٢) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤) وليد الزبيدي، العراق: مستويات الصراع بين ارادتين، المستقبل العربي،ع ٣٧٣،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠.

(٥) سعد محمد، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٣٧٠، ايلول، ٢٠٠٩، ص٧٣.

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى ضعف عمل مجلس النواب، غياب المعارضة السياسية، التي تعد جوهر النظام الديمقراطي، والسبب يعود الى مشاركة كافة الاحزاب والكتل السياسية الفائزة في الانتخابات في تشكيل الحكومة، وهذا الامر عطل الدور الرقابي الذي يضطلع فيه المجلس، وهو محور اساسي لتحقيق النظام الديمقراطي[١] .

ويعد النظام الانتخابي المتبع في العراق – نظام سانت ليغو المعدل (١.٧)، الذي يعطي امكانية الفوز للكتل الكبيرة على حساب الكتل الصغيرة - عثرة أخرى في طريق عمل مجلس النواب، فقد جاء المجلس ممثلاً للكتل والاحزاب الكبيرة فقط، على حساب الكتل والاحزاب الصغيرة، وهذه الطريقة تمنع إحداث تغيير في الانتخابات التشريعية[٢] ،مما يؤدي الى تعثر النظام الديمقراطي وتراجعه.

١-٣. السلطة التنفيذية :

وفقا لدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، فإن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وتمارس هذه السلطة صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون، إذ حددت المادة (٧٠) آلية انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب، ولمدة اربع سنوات قابلة للتجديد لدورتين فقط[٣] .

رئيس الجمهورية :

نظم الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية بعدد من النقاط: [٤].

- اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء باستثناء بعض الحالات التي تتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري.

- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها.

- يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

- دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات المنصوص عليها في الدستور.

- منح الاوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقاً للقانون.

- قبول السفراء ، واصدار المراسيم الجمهورية، والمصادقة على احكام الاعدام.

- يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالية.

---

(١) سحر كامل خليل، المصدر السابق ن ص٣٩٣.

(٢) هيفاء احمد محمد، النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وسانت ليغو المعدلة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، على الانترنت ، http://www.cis.uobaghdad.edu.iq.

(٣) م (٧٠) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤) م (٧٣) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

وبالنظر الى صلاحيات رئيس الجمهورية نجد انها صلاحيات محدودة وتشريفية في غالبيتها [١] ، كما هو الحال في النظام السياسي البريطاني، حيث تكون صلاحيات الملك أو الملكة تشريفية شكلية [٢] ، في حين يتمتع رئيس مجلس الوزراء العراقي بصلاحيات واسعة ومهمة.

وحددت المادة (٧٤) من دستور عام ٢٠٠٥ الدائم، الامتيازات التي يحصل عليها رئيس الجمهورية، من راتب ومخصصات، ولكن لم يذكر تفاصيلها [٣] .

رئيس مجلس الوزراء :

يتمتع رئيس مجلس الوزراء بصلاحيات واسعة ومسؤوليات كبيرة، فقد نصت المادة (٧٨) من الدستور على ان رئيس مجلس الوزراء يتمتع بصلاحيات فهو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة ويقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب[٤] .

ويباشر مجلس الوزراء صلاحياته بعد أن يؤدي رئيس المجلس وأعضاءه اليمين الدستورية امام مجلس النواب[٥]،وحددت المادة (٨٠) من الدستور، صلاحيات مجلس الوزراء كالاتي:[٦].

- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، واقتراح مشروعات القوانين، واصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

- واعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، والتوصية الى مجلس الوزراء بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة.

- فضلاً عن التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

(١) ليث عبد الحسن جواد،مستقبل النظام السياسي العراقي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية،ع ٢٩،٣٠، جامعة النهرين،٢٠١٢، ص٥٤.

(٢) بول سيلك ورودري والترز، كيف يعمل البرلمان، ترجمة (علي الصاوي)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥١.

(٣) م (٧٤) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤) ليث عبد الحسن جواد، المصدر السابق ، ص٥٦.

(٥) م (٧٩) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٦) ليث عبد الحسن جواد، المصدر السابق ، ص٥٦.

كما حدد الدستور في المادة (٨٢) امتيازات رئيس مجلس الوزراء واعضاء مجلس الوزراء ومن هم بدرجتهم وفق قانون يعد لذلك [١] .

وما يؤخذ على السلطة التنفيذية، انها تأتي عن طريق المحاصصة الطائفية حالها كحال رئاسة مجلس النواب، حيث شاع العرف ان تتقاسم الكتل السياسية المناصب العليا في الدولة، فقد اعطي منصب رئاسة الوزراء للشيعة، ومنصب رئاسة الجمهورية للكورد، ومنصب رئاسة مجلس النواب للسنة، بخلاف فقرات الدستور التي لم تحدد طائفة معينة أو مذهب معين للحصول على منصب سيادي وهذا ما يجعل النظام الديمقراطي العراقي في اشكالية حقيقية.

فإذا نظرنا الى النظم الديمقراطية التي سبقت العراق، فلا نجد اي نظام ديمقراطي يقوم على تقاسم المناصب في الدولة عن طريق المحاصصة الطائفية، باستثناء الحالة اللبنانية.

١-٤.السلطة القضائية :

تتكون السلطة القضائية بموجب دستور عام ٢٠٠٥، من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي والمحاكم الاتحادية[٢]، فقد نص دستور عام ٢٠٠٥ على ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون[٣].

ويتضح أن استقلالية القضاء العراقي التي اكد عليها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في الفقرة (أولا) من المادة (١٩) ليس لها أية قيمة فعلية مالم تقترن بالقناعة الوجدانية والفعل وبالأيمان الصادق بضرورة هذه الاستقلالية، على أن لا يغيب عن بالنا أن جميع السلطات التي تعاقبت على حكم العراق كانت دساتيرها الدائمة أو المؤقتة تنص على استقلالية القضاء، ومنذ التغيير في نيسان ٢٠٠٣ وحتى اليوم لم تستوعب السلطتان التشريعية والتنفيذية مبدأ فصل السلطات ولا استوعبت أيضا مبدأ استقلالية القضاء، ربما لنقص في الثقافة القانونية وقصور في فهم تطور العملية السياسية، فالتدخل في عمل المحاكم مستمر، ومحاولات فرض السلطتين على القضاء قائم ، ويتضح تدخل السياسة في عمل السلطة القضائية من خلال بعض اللجان ومنها، لجنة التحقق في مجلس الوزراء يرأسها قاض ولكنها تتبع السلطة التنفيذية ، إضافة إلى الهيئات القضائية التحقيقية الخاصة التي تتبع مكتب رئيس الوزراء ، كما ان محكمة القضاء الإداري تتبع وزير العدل، ومجلس شورى الدولة والمعهد القضائي يتبعان السلطة التنفيذية متمثلة بوزير العدل ، وغيرها من الهيئات واللجان القضائية المتعددة التي تتبع السلطة التنفيذية [٤] .

٢. البيئة الاجتماعية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

يؤثر استقرار البنى الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير على أداء النظام السياسي في أي دولة، وعلى عملية التحديث السياسي والاقتصادي بشكل عام، ونجاح عملية التحديث تتطلب واقعاً

(١) م (٨٢) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٢) م (٨٩) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣) م (٨٧) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤) زهير كاظم عبود، استقلالية القضاء العراقي بين الحقيقة والواقع،٢٠١٣، الانترنت http://almadapaper.net.

سياسياً وامنياً مستقراً، وهذا ما نجده في الغالب في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي شكلاً ومضموناً، على عكس حالة العراق.

يبلغ عدد سكان العراق حسب اخر احصائية أجراها الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية في عام ٢٠١٧، أكثر من(٣٧) مليون نسمة، بمعدل نمو سكاني بلغ (٢,٦١%) [١] ، ويتكون المجتمع العراقي من خليط متنوع من الديانات والطوائف والقوميات المختلفة، ووفقاً لاحصائيات الحكومة العراقية التي قدمتها عام ٢٠١٠، فإن (٩٧%) من سكان العراق هم من المسلمين، وإن (٣%) من الديانات الاخرى كالمسيحيين والايزيديين والصابئة [٢] .

وقد أثر التنوع الطائفي والقومي والديني في العراق بشكل كبير على الاستقرار المجتمعي، إذ تدخلت عدة عوامل في تأجيج الصراعات الطائفية في العراق منها عمليات النهب التي رافقت احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتطورت تلك الاشكاليات بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهما السلام) عام ٢٠٠٦، وما رافقها من تهجير قسري وتنامي روح الانتقام واشتعال الحرب الطائفية، فقد لعبت الاجندات الطائفية دوراً في تغذية السلوك غير المنضبط في السلوك الجمعي، مع ضعف في سلطة الدولة، وتوقف عملية التنمية الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وتعاظم حالات الفقر والحرمان، وتمخض عن هذه التداعيات تعاظم دور المؤسسة الاجتماعية التقليدية القبلية، وتمأسست الكثير من الممارسات الاجتماعية وحازت آلياتها على الاعتراف الاجتماعي.[٣] ،وظهرت تحديات كبيرة منها فقدان الحكم الرشيد، وعدم وجود دولة مؤسسات، وانتشار الفساد الاداري والمالي[٤] .

٣.البيئة الاقتصادية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

أفرزت الاشكاليات السياسية والاجتماعية انتشار البطالة والفقر، إذ بلغت نسبة البطالة في العراق عام ٢٠١٦ (١٥,٣%) حسب دراسة اعدها مجلس النواب العراقي، بزيادة عن عام ٢٠٠٨، في حين بلغت في السنة المذكورة (١٠,٨%)[٥]،بينما بلغت نسبة الفقر بين عامي (٢٠١٢ و٢٠١٧)، (١٣,٣%) بين السكان غير النازحين، أما السكان النازحين داخل العراق فقد بلغت نسبة الفقر بينهم في عام ٢٠١٧ (٢٨,٨%) [٦] ، ويترتب على البطالة والفقر نتائج سلبية تنعكس على المجتمع، حيث ينمو في صفوف الفقراء والعاطلين عن العمل، التهميش والاقصاء الاجتماعي، ويزداد بين صفوفهم الاغتراب السياسي اي عدم الاكتراث بالشؤون السياسية، وتزداد الجريمة، وتتعرض المرأة والاطفال للعنف، وقد تدفع البطالة بالبعض الى الانضمام الى صفوف الجماعات المتطرفة والارهابية.

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٧، الانترنت https://mop.gov.iq/.

(٢) معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، الاقليات والفئات الضعيفة في العراق، بغداد، حزيران ٢٠١٣، ص٩.

(٣) وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٣٠.

(٤) وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٨، ص١٣.

(٥) مجلس النواب العراقي، البطالة في العراق (قراءة احصائية)، ٢٠١٨، الانترنت www.ar.parliament.iq .

(٦) وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢)، المصدر السابق ، ص٣٦.

مما يؤثر على الاستقرار الامني داخل العراق[١] .

ويعاني العراق كذلك من اعتماده على اقتصاد احادي وهو النفط فقط، الذي يعد المصدر الرئيس في تمويل الميزانية، مع تراجع القطاعات الصناعية والزراعية، وشيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الانتاجية في مختلف الانشطة الاقتصادية، مما أثر سلباً على الاقتصاد العراقي الكلي[٢]،لأسباب متعددة منها تدهور الاوضاع الامنية، وانتشار المظاهر المسلحة، وتدفق المسلحين الى داخل العراق عبر الحدود، إضافة الى انتشار الفساد المالي والاداري، وتصاعد الصراعات العنيفة، والتحولات التي حدثت في مرتكزات الهوية، وتراجع الرقابة وحكم القانون، وظهور الولاءات الفرعية[٣].

وقد كان من نتائج تلك الاشكاليات ظهور تنظيم داعش واحتلاله عدة محافظات عام ٢٠١٤، وبدء موجات نزوح كبيرة من المدن المحتلة، فقد وصل عدد النازحين داخل العراق نحو (٣,٣) مليون نازح، غالبيتهم من محافظة نينوى، وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد الحرب، حيث بلغ حجم الانفاق على الامن والدفاع والعمليات العسكرية في ٢٠١٧ (٢٢,٦%) من حجم الموازنة العامة للدولة، مقابل (٩,٣) على التربية والتعليم، و (٣,٨) على الصحة[٤] ،وبالنتيجة أدت تلك الاشكاليات الى نتائج عكسية أودت بالنظام الديمقراطي نحو الهاوية.

يتضح ان هناك علاقة بين البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنجاح التنمية الاقتصادية مرتبط ببناء نظام ديمقراطي حقيقي، يرفض التخندقات الضيقة على حساب الولاء للوطن، ونجاح النظام الديمقراطي العراقي بحاجة الى استقرار أمني وسياسي، واستقرار مجتمعي يدفع نحو النمو الاقتصادي، عن طريق رفض الطائفية في الحياة السياسية، ومحاربة الفساد الاداري والمالي الذي يعطل بدوره مسيرة التنمية.

ثانياً: الاشكالية السياسية للنظام الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

يعاني النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من أزمة حقيقية أثرت على عمل النظام السياسي في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، نتيجة عناصر عديدة شكلت محور الازمة، منها عدم تطبيق الديمقراطية بشكلها الصحيح، وتوزيع المناصب على أسس طائفية وعرقية، الأمر الذي جعل النظام الديمقراطي العراقي أمام خطر حقيقي، إذ لم يتم وضع الحلول المناسبة للإشكاليات التي يعانيها والخلل الذي أصابه منذ عام ٢٠٠٣، ولحد الان.

وعلى وفق ما تقدم، سوف نتطرق الى أهم الاشكاليات التي تؤثر على عمل النظام الديمقراطي العراقي ومنها العائق الدستوري، والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب التي بدأت مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل سلطات الاحتلال الامريكي بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن غياب المعارضة السياسية داخل مجلس النواب، **وهي كالاتي:**

---

(١) ابتهال محمد رضا، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية، مجلة الدنانير، ع ٨، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(٢) همسة قصي عبداللطيف وعمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والطموحات، مجلة الدنانير، ع ١٠، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٧، ص١٧٠-١٧١.

(٣) وسام حسين العيثاوي، المصدر السابق ، ص١٢٩-١٣٠.

(٤) وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، المصدر السابق ، ص٥.

١. العائق الدستوري :

قبل الدخول في تفاصيل العائق الدستوري، لابد من تعريف الدستور، لنتعرف على دلالة المصطلح ونرفع الغموض الذي قد يواجه البعض عند دراسة الموضوع، فالدستور لغة " تُنسب الى الأصل الفارسي وتفيد الاشارة الى ما يتعلق بالحكم "فدست" يد "ور" صاحب، وكذلك تعني الإذن أو الترخيص". أما اصطلاحاً فيعرف الدستور بأنه " القانون والقواعد التي تنظم بطريق مباشر أو غير مباشر توزيع السلطة في الدولة" كما عرفه الدكتور منذر الشاوي بأنه " مجموع القواعد المكتوبة أو العرفية التي تحدد أو تبين الطريقة التي تمارس بها مباشرة القوة الحاكمة من قبل الأفراد القابضين عليها" [١] .

فالدستور عامل أساسي يرتبط بنجاح أو فشل النظام الديمقراطي في أية دولة ديمقراطية، ويعتمد ذلك على مدى فاعليته شكلاً ومضموناً، حيث يعد الدستور ضماناً للعمل الديمقراطي، وهو الذي يحدد مديات وآليات عمل المؤسسات السياسية والدستورية الديمقراطية، ويحدد مهام صناع القرار في النظام السياسي، فضلاً عن انه يعطي الشرعية لعمل كافة أجهزة الدولة المختلفة، وينظم عمل القوانين وتشريعها.

وبذلك يعد الدستور الضمانة الرئيسية، لعملية انتقال السلطة في النظام الديمقراطي وعدم احتكارها من قبل جهة واحدة، وبالنظر الى دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، نجد انه جاء غير ملائم للظروف السياسية التي يعاني منها العراق منذ عام ٢٠٠٣.

ومن المآخذ على الدستور، انه وضع في ظل وجود الاحتلال الامريكي، وان عملية كتابته والاستفتاء عليه شابها الكثير من الغموض، فضلاً عن السرعة في كتابته، ففي كافة الدول الديمقراطية يأخذ كتابة الدستور وقتاً طويلاً، لكون الدستور هو الوثيقة الاساسية التي ترتكن اليها الدول في عملها لمدة طويلة، لا سيما ان كان دستوراً دائماً، فلابد من كتابته بتأن وباخذ مزيد من الوقت لضمان خلوه من الشوائب والتناقضات، ولكونه وثيقة حساسة تحدد مسارات عمل الدولة.

وفي الحقيقة عند وضع الدستور العراقي، لم يأخذ المشرع العراقي بعين الاعتبار الوقت كمحدد مهم لكتابة الدستور. حيث وضع الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ في وقت قصير لا يكاد يتجاوز بضعة أشهر، وهذا الامر انعكس على محتويات الدستور ومواده، وتحديداً المادة (١٤١) منه وعلاقة مجلس الوزراء بمجلس النواب، فالتسرع في اعداده وتشريعه يعني فقدان الرؤية والحكمة والتفتيش عن الثغرات والعيوب والتطلع نحو المستقبل[٢] .

(١) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) حافظ علوان حمادي، المشروع الديمقراطي العراقي دراسة نقدية، قضايا سياسية، ع ٢٩-٣٠، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص٧٥.

كما ان الدستور جاء تحت ضغوط أمريكية، وان واضعي الدستور ينتمون الى طوائف ومذاهب مختلفة، ولم يكونوا من التكنوقراط، بالاضافة الى ان اغلب مواد الدستور أخذت من بنود قانون ادارة الدولة المؤقتة الذي وضعه (Noah Feldman)، مستشار الحاكم الامريكي (Paul Bremer)[١] .

وهذا الامر انسحب على محتويات بنود الدستور التي جاءت بافكار الطائفية وقنبلة موقوتة لازمات من الصعوبة ان تتفق عليها الاحزاب والكتل السياسية، كأزمات الفيدرالية، وقانون النفط والغاز، والمادة (١٤٠) وغيرها[٢]، لذلك أصبح الدستور العراقي عقبة أمام تقدم ونجاح النظام الديمقراطي في العراق.

٢.المحاصصة التوزيعية (الطائفية):

تحتل المسألة الطائفية في العراق قدراً هاماً في جوانب السياسة، واهتمام المجتمع، وبالرغم من ان جذور الطائفية تنحدر من اصول دينية، وانها تتخذ من الدين غطاء لها، إلا ان دوافعها واهدافها بعيدة عن الدين، لان ماهو سياسي في الطائفية يفوق ماهو ديني، والدليل ماحدث من عمليات عنف وسفك دماء لا يمكن ان تمت بأي صلة الى الدين الاسلامي[٣]، فقد استخدمت الطائفية لاغراض سياسية محاصصاتية، وانعكست على الوضع العام بشكل كبير[٤].

وقد كانت بداية الطائفية، بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل سلطة الاحتلال الامريكي على أسس طائفية وعرقية لا تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي ولا تلبي طموحات أبنائه، وسرعان ما أوقعت تلك السياسات الشعب العراقي في مطبات لا نهاية لها من الاحباط المتواصل[٥] .

وينبغي الاعتراف ان بعض الأحزاب السياسية العراقية _ حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فإن عدد الاحزاب والكيانات السياسية المسجلة لديها عام ٢٠١٨ بلغ (٢٠٤) حزباً- ساهمت في تنفيذ أجندات السياسة الامريكية وخططها، بعضها بقصد مسبق لارتباطاتها المشبوهة معه، وبعضها ساهم في تصعيد الأزمات لأهداف مصلحية بعيدة عن الولاءات الوطنية، من خلال مساهمتها في تغذية مشروع الطائفية والقومية الذي جاء به الاحتلال الامريكي، واستثمرت النوازع القومية والدينية البدائية لدى الشعب استثماراً غير وطني لتؤسس خنادق حصينة تروج لثقافة جديدة هي ثقافة الولاء الطائفي والقومي، وهذا ماجسدته انتخابات ٢٠٠٦ التي أوجدت لنا أحزاباً شيعية وسنية وكردية ومسيحية وتركمانية، فاتجه المواطن الى خياره الوحيد، وهو التخندق في طائفته أو دينه أو قوميته.

---

(١) احمد ابراهيم واخرون، المصدر السابق ، ص٢١٨.

(٢) ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي: مفخخات الطائفية السياسية والاعلامية، المستقبل العربي، ع ٣٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، ٢٠٠٧، ص٥٢.

(٣) عباس عبود سالم، عراق مابعد الدكتاتورية: قراءات في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣، ص١٣٧.

(٤) عدنان الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق ما بعد ٩-٤-٢٠٠٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١١، ص١١٥.

(٥) صادق الازرقي، المحاصصة الطائفية والقومية والبناء العراقي المنشود، فكر حر، التجمع الثقافي في شارع المتنبي، ع صفر، بغداد، حزيران ٢٠٠٥، ص٥٥٠.

مؤدياً الى تعميق فكرة التعصب واشعال فتيل الحرب السياسية الطائفية [١] .

استمر التخندق الطائفي والقومي الى يومنا هذا، مع عدم وجود رؤية سياسية واضحة للأحزاب السياسية العراقية ممكن ان تنقذ النظام الديمقراطي من هفواته، وتخرج العراق من مأزق الطائفية والقومية والعرقية، هذا المأزق الذي أثمر عن صراعات طائفية وعرقية أثرت على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني، وراح ضحيتها الألأف من العراقيين بغض النظر عن انتمائهم المذهبي أو القومي أو الديني. لا سيما في عام ٢٠٠٦ وما تلاها من أعوام، نتيجة تفجير مرقدي الامامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء.

واستمرت نفس الوتيرة في انتخابات عام ٢٠١٠، حيث لم تحقق العملية السياسية أية نقلة في مجال ضرب المشروع الطائفي، فجاءت الانتخابات على شاكلة سابقتها من حيث التخندق الطائفي والعرقي والقومي للأحزاب والتيارات السياسية، فتشكلت قوائم ذات صبغة طائفية وقومية ودينية، بعيداً عن الولاءات الوطنية [٢] ،كما تم تقاسم المناصب بنفس الطريقة المتبعة منذ عام ٢٠٠٣، لا سيما الرئاسات الثلاثة، وبهذه النتيجة لم يتمكن سياسيو العراق من تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي وفعال، بل اتجه هذا النظام نحو الهاوية معلناً انتكاسته لمرة أخرى.

وحتى الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١ لم ينقذ الأزمة الطائفية، بل كان بداية مرحلة تدهور جديدة في المجالين السياسي والأمني[٣] ،فقد حدثت تظاهرات في محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين وكركوك، ضد سياسات الحكومة المركزية، استغلتها الجماعات الارهابية (داعش)، لتقوم بعدها باحتلال مدينة الموصل وعدة محافظات أخرى[٤] ، حتى سقط بيد التنظيم أكثر من ثلث العراق ومع انتهاء العمليات العسكرية بتحرير المدن المحتلة من قبل (داعش)، وانتصارات القوات الامنية بمختلف صنوفها على المجاميع الارهابية، لم يتمكن سياسيو العراق من الانتصار في المعركة السياسية بتغليب المصلحة الوطنية والمواطنة العراقية على نظام المحاصصة الطائفية، بل استمرت المحاصصة حتى بعد انتخابات عام ٢٠١٨ بنفس الوتيرة السابقة، أي بتقسيم المناصب على أسس طائفية وقومية وعرقية.

ويمكن أن نعتبر ان عامل التخندق الطائفي والمحاصصة الطائفية للمناصب، إحدى كبرى الاشكاليات التي يعاني منها النظام الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة سياسات سلطات الاحتلال الامريكي التي قسمت المناصب على أسس طائفية وقومية وعرقية، ولم ينجح سياسيو العراق بتخطي تلك الاشكالية بل عملوا على تعميقها وترسيخها بشكل كبير، لعدم امتلاك غالبيتهم رؤية سياسية ممكن ان تنقل العراق نحو مستقبل أفضل، وعلى هذا الاساس بقى النظام الديمقراطي العراقي يراوح مكانه دون وجود حلول للإشكاليات التي وقع فيها.

---

(١) ياس خضير البياتي، المصدر السابق ، ص٥١.

(٢) احمد ابراهيم محمود ومحمد سعد واخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١: رياح التغيير، في: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار ٢٠١١، ص٢١٩.

(٣) سيد أبو زيد عمر، تطورات الاحداث في العراق وتداعياتها على الثورات العربية، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، ع١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص٤٥.

(٤) ذنون بن متى الموصلي، الموصل بين احتلالين ٢٠٠٣-٢٠١٤: مذكرات مواطن عراقي، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦، ص٥٥.

٣. غياب المعارضة السياسية :

لا يوجد تعريف شامل للمعارضة في ادبيات علم السياسة، بل تعريفات عديدة ومختلفة، فقد تم تعريفها على أنها "أحزاب أو قوى وجماعات سياسية تمتلك برنامجاً محدداً، يهدف بالاساس الوصول الى السلطة، وتمتلك الادوات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف" [١] .

ويرى روبرت دال (Robert A. Dahl) وفي افتراضه "إن (أ) ممارس للسلطة ومقرر لسياستها لبعض الوقت، وأن (ب) غير ممارس للسلطة وغير مقرر لسياستها، وهذا يعني ان (ب) هو المعارضة، ويضيف دال بأن (ب) ربما تمارس السلطة في حين ان (أ) في وضع المعارضة [٢]، وبناءاً على التعريفين السابقين، فإن المعارضة تؤدي دوراً هاماً في الرقابة على أداء الاغلبية التي تشكل الحكومة في الانظمة الديمقراطية، وهذا مانجده في النظم السياسية التي تأخذ بالنظام الديمقراطي شكلاً ومضموناً، كالولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، وغيرها.

أما في النظام السياسي العراقي، فإننا نشهد غياب للمعارضة السياسية، منذ عام ٢٠٠٣، والسبب يعود الى عمق الازمة التغييرية داخل النظام، الذي أضحى غير قادر على ايجاد مؤسسات سياسية وآليات دستورية تحافظ على النظام الديمقراطي، مما غيب دور المعارضة السياسية بشكل واضح، فضلاً عن غياب الوعي السياسي للأحزاب والكتل السياسية، ومحاولاتها الاشتراك في تشكيل الحكومة للإستئثار بالامتيازات والمناصب الحكومية[٣] .

ونتيجة لذلك فإن غياب المعارضة يعد خللاً في النظام الديمقراطي العراقي، لان الانظمة الديمقراطية الناجحة يكون فيها معارضة سياسية حقيقية تصبح بمثابة حكومة ظل تتحدى سياسات الحكومة القائمة وتشخص الخلل في أدائها، وهذا الامر يحرج الحكومة التي تحاول ان تقوم من عملها لكسب الرأي العام، وهذا الامر يفقده النظام الديمقراطي العراقي.

ثالثاً: الإشكالية الاجتماعية للنظام الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ :

يعاني النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من اشكاليات سياسية واجتماعية واقتصادية أثرت في عمل نظامه السياسي وعلى الوضع العام، درسنا الاشكالية السياسية للنظام الديمقراطي العراقي وكانت من اهمها المحاصصة الطائفية، والأن ندرس الاشكاليات الاجتماعية التي لها أثر كبير ايضاً على فشل النظام الديمقراطي لأنها مكملة للإشكاليات السياسية، وأهمها ضعف المواطنة وظهور الولاءات الفرعية.

---

(١) ادهام فكاك احمد البدراني، الدور السياسي للمعارضة في النظم الملكية: الأردن والبحرين من منظور مقارن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهر، ٢٠١٣، ص١٦.

(2) Robert A.Dahl Polyarch:Participation and Opposition ،New Hoven,Ct: yal University press, 1970, P 20.

(٣) حافظ علوان حمادي، المعارضة السياسية : دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية لجامعة جيهان، ع ١، السليمانية، شباط ٢٠١٨، ص ١٨١.

ضعف المواطنة وغلبة الولاءات الفرعية :

قبل الدخول في واقع المواطنة في العراق، لابد من تعريف المواطنة، حيث لا تنكشف دلالة المصطلح إلا اذا تم تعريفه، وتحديده مكاناً وزماناً. فالمواطنة لغةً "مشتقة من كلمة الوطن، والأخير هو المنزل الذي يقيم به الإنسان، وهو موطنه ومحله وأوطنه أي اتخذه وطناً" [١] .

أما اصطلاحاً فقد تم تعريف المواطنة على انها " صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات، تفرضها طبيعة انتمائه الى وطن"، والمواطنة من منظور نفسي هي " شعور بالانتماء والولاء للوطن، وللقيادة السياسية التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الاساسية وحماية الذات من الاخطاء المصيرية"، إذا المواطنة علاقة متبادلة بين مجموعة بشرية تقيم على أرض واحدة، لكنها ليست بالضرورة منتمية الى عرق واحد، أو دين واحد، إنما يحكمها إطار مدني مؤسس على المشاركة في القيم الأساسية، أي ان جميع المواطنين سواسية بدون أدنى تمييز قائم على الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو المستوى الفكري[٢] .

والحقيقة ان المواطنة تكمن عبر قبول الأخر والاعتراف به، وعدم التعالي عليه من قبل الاغلبية الدينية أو العرقية او القومية، حيث يكون جميع الأفراد، وفقاً لحقوق المواطنة متساوون بالحقوق والواجبات على اساس التساوي في انتمائهم لوطن الواحد، بما يعني تقديم ولاء الوطن على غيره من الولاءات، وحين يكون الشعب متعدداً قومياً ودينياً ومذهبيا، كحالة العراق، فإنه يحتاج الى اطار يوحد بين الطوائف والاديان المختلفة، وليس هناك سوى الولاء للوطن إطاراً عاماً يستوعب التناقضات والتنوعات[٣] .

حدثت انتقالة مفاجئة في المجتمع بعد عام ٢٠٠٣ من حالة التسلط والصهر والدمج القسري إلى حالة التشتت والانفلات بإسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون، وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي، مما فسح المجال لعمليات السلب والنهب والقتل وتنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية – إقليمية ودولية- مستغلة حالة الفوضى التي خلفها الاحتلال[٤] ، وقيامه بحل الجيش والشرطة، ولكن مع كل عمليات القتل والعنف التي راح ضحيتها الالاف من العراقيين، إلا ان هذا الشعب ظل متماسكاً على مدى ثلاث سنوات تقريباً، حتى وقوع حادثة تفجير مرقد الأمامين العسكريين (عليهما السلام) في شباط سنة ٢٠٠٦، فقد كانت تلك الحادثة بمثابة بداية الشرارة التي اشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت لعدة سنوات، ما أفضى الى انهيار حالة التعايش التي طالما كانت سائدة في صفوف المجتمع العراقي في المرحلة السابقة[٥].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٣، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٥١.

(٢) عامر الشماخ، فكرة المواطنة بين النظرية والتطبيق، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٩-١١.

(٣) ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح: فرص التعايش بين الاديان والثقافات، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد،٢٠٠٦، ص ص ٨٣-٨٦.

(٤) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص٣٣٨-٣٣٩.

(٥) طه حميد حسن العنبكي، إشكالية التوفيق بين الامن الوطني والحقوق والحريات العامة في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٤، ص١٠١.

ونتيجة لتدهور الاوضاع الامنية وانتشار عمليات القتل على الهوية على أسس طائفية ومذهبية، اضطر المواطن أن يلجأ الى الولاءات الفرعية وهي التخندقات الضيقة كالطائفة والقبيلة والعشيرة والمذهب والدين ...الخ، لحماية نفسه من الاستهداف، وهذا الامر دفع الى ولاء المواطن للمسميات الضيقة على حساب الولاء للوطن، مما سبب في ضعف المواطنة وبروز تلك الولاءات، التي أسهمت بشكل كبير في ضرب المشروع الديمقراطي العراقي.

لقد كانت الخطوة الاولى التي أدت الى تكريس الولاءات الفرعية هي السياسة التي رسمها الاحتلال على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، أي اعتماد نظرية دولة المكونات، مما اضعف الشعور بالمواطنة وغلبة الولاءات الفرعية كالعشيرة والطائفة على الولاء للوطن[١]،وإن أردنا ان نبني النظام الديمقراطي العراقي بشكل صحيح، علينا ان نقضي على الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن، لأن الولاءات الفرعية لا تستطيع إقامة حياة سياسية ديمقراطية سليمة عابرة لتخومها الإثنية وشاملة لكل الارض التي تسكنها الاثنيات المتعددة في إقليم واحد، فالثقافة الفرعية يمكن ان تستغل على مستوى الجماعة الفرعية، وليس على مستوى المجتمع كله، بمعنى ان الثقافة الفرعية تمثل هوية انتماء الفرد الى جماعته المحلية، لكنها لا يمكن ان تمنحه شعوراً بالانتماء الى المجتمع الوطني، أي المجتمع المختلط العابر للحدود الاثنية والطائفية والقومية[٢] .

ويعد عامل ضعف المواطنة والولاءات الفرعية في العراق، إحدى الاشكاليات الاجتماعية للنظام الديمقراطي التي يعاني منها العراق بعد عام ٢٠٠٣، وبسبب التنوع الديني والقومي والثقافي في العراق، وعدم قدرة الساسة العراقيين على تهيئة الاجواء المناسبة لكسب ثقة المواطنين، فقد نجحت كافة الولاءات الفرعية على حساب المواطنة العراقية.

رابعاً: الاشكالية الاقتصادية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ :

يعاني العراق بعد عام ٢٠٠٣، من واقع اقتصادي متردي نتيجة عوامل عديدة، منها إعتماد العراق على النفط فقط، مع انهيار الصناعات الوطنية وعدم وجود رؤية سياسية واقتصادية تؤدي الى نجاح عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن انتشار الفساد الاداري والمالي الذي كان له دور كبير في تدهور الواقع الاقتصادي العراقي وانتشار الفقر والبطالة، وعلى هذا الاساس سوف نتطرق الى هذه النقطة بالتحديد لانها تعد تحدي واضح امام نجاح النظام الديمقراطي، واستكمالاً للإشكاليات السياسية والاجتماعية.

الفساد الاداري والمالي :

يعد الفساد المالي والاداري من المشكلات الاساسية التي تواجه الحكومات في مختلف الدول، وهي تحدٍ واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظاهرة شائعة منذ زمن بعيد، وعندما تتفاقم هذه الظاهرة، فإن ذلك يعني وجود مقومات تدعم وتساند شيوعها، ومنها فقدان آليات المحاسبة والعقاب بما ينسجم مع القانون وتؤدي الى استفحال الفساد الاداري، وهذا ما حصل في

(١) امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح واليات التفعيل، أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص١٩٦.

(٢) محمد عبدالجبار الشبوط، الهويات الفرعية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، المواطنة والتعايش، ع٥، مركز وطن للدراسات، بغداد، كانون الاول، ٢٠٠٧، ص٦٠.

الدول التي تعرضت للحروب والحصار معاً، كذلك يتجسد الفساد الاداري والمالي في مخالفة القوانين والتعليمات السائدة والتجاوز عليها، وهو ما يؤدي الى اتخاذ قرارات ذات نتائج عكسية لا تنسجم مع القانون والحق، وتنتهك حقوق الاخرين [١] ،وهذا ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

فقد بدأت بوادر الفساد الاداري والمالي في العراق تظهر منذ الحصار الاقتصادي في مطلع التسعينات من القرن العشرين،بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية، وبالذات بعد البدء بتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) وسقطت ذمم كثير داخل السلط وخارجها.[٢]

وقد تفاقمت بعد الاحتلال الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، حيث شكل الفساد بعد ذلك التاريخ ظاهرة عامة وشيوعها كان على كل المستويات[٣] ، بعد ان كان المواطن العراقي يطمح الى التطور الاقتصادي وإعادة اعمار المنشأت المدمرة، لكن أفة الفساد المالي والاداري كانت حجر عثرة أمام مشاريع اعادة الاعمار في العراق [٤] .

وخلال الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي، واحتل للعامين ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ المرتبة الثانية وبتسلسل (١٧٨) من مجموع (١٨٠) دولة، نتيجة ضعف سلطة القانون وغياب السلطة الوطنية الفعالة ذات الصلاحيات القوية والانفتاح الذي رافق تغيير النظام، ويمكن القول ان وجود الاحتلال الامريكي والفراغ القانوني بعد عام ٢٠٠٣، وما افرزه من صراع وانتشار الفوضى والاقتتال الداخلي والتهجير القسري وسيادة الجريمة بشكل كبير بدون رادع قانوني أو اخلاق أو ديني، وانتشار المظاهر المسلحة خارج اطار القانون، اسهم في تكوين حاضنات للفساد، لا سيما داخل النخب السياسية، حيث لم تتمكن تلك النخب من بلورة خطاب وطني موحد على حساب الخطاب الطائفي الصادر عن قيادات متعددة مختلفة في التوجهات الايدلوجية متأثره بالسلطة وبعضها يعد حاضنة للفساد ومتساومة فيما بينها على التستر على عمليات وصفقات الفساد[٥] ،وامتد هذا الفساد الى مختلف المجالات، ومن بينها الموظفين الحكوميين في مختلف وزارات ودوائر الدولة [٦] .

ويترتب على الفساد أثار عديدة منها، تدني كفاءة الاستثمار العام، واضعاف الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى، وتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع، وهروب الاموال خارج البلاد، وما يتبعه من قلة فرص العمل، وهروب الكفاءات الاقتصادية، نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب ، كذلك الحد من النمو الاقتصادي وسوء توزيع الدخل، كما يؤثر الفساد ايضاً

(١) بشرى محمد سامي وحاكم محسن، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، المستقبل العربي، ع ٤٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أذار ٢٠١٣، ص ٧٧.

(٢) محمد الدوري، اللعبة انتهت!: من الامم المتحدة الى العراق محتلاً، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(٣) سرمد كوكب الجميل، رؤية في حيثيات الفساد المالي في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٤٩-٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٤١.

(٤)عاطف لافي مرزوق، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق: مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي،مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص٧٩.

(٥) هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، المستقبل العربي، ع، ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز ٢٠١١، ص٧٢.

(٦) سرمد كوكب الجميل، المصدر السابق ، ص ١٤١.

على تراجع مستويات المعيشة وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم والشعور بالظلم لدى الغالبية، وزيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الاساسية.

وهذا الامر ينعكس بدوره على الفئات الأكثر حاجة[١] .

ان استمرار حالات الفساد الاداري والمالي في العراق يؤدي الى وضع النظام الديمقراطي العراقي في موقف حرج، فالدول التي أخذت بالنظام الديمقراطي شكلاً ومضموناً، عملت على تجسيد التنمية السياسية والاقتصادية، ومحاربة الفساد المالي والاداري وأصبحت من الدول المتقدمة.

وبصورة أخرى فإن نجاح اية دولة كانت في التنمية الاقتصادية لا يقتصر على الدول الديمقراطية فقط، بل يحتاج الى رؤية سياسية ناضجة، وإن كان ذلك لا يحدث في الدول التي لا تأخذ بالنظام الديمقراطي إلا في بعض الحالات. كدول الامارات العربية المتحدة، التي نجحت في عملية التنمية الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد الاماراتي من الاقتصاديات الرائدة في العالم، حتى وصل حجم القطاع غير النفطي في الامارات (٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي الوطني[٢]. ورغم ذلك فإن عملية التحديث الاقتصادي تحتاج في الغالب الى نظام ديمقراطي حقيقي، إضافة الى رؤية سياسية واستقرار سياسي وامني، وهذا ما يفقده العراق منذ عام ٢٠٠٣.

(١) تغريد داود سلمان، الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي،الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد العاشر، ع٣٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص١٠٤-١٠٥.

(٢) وزارة الاقتصاد الاماراتية، الامارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم، ٢٠١٨، ص ص١٣-١٤.

الخاتمة والاستنتاجات

إن عملية نجاح النظام الديمقراطي في العراق، يحتاج الى رؤية سياسية حقيقية تضع المشاكل على طاولة النقاش، وتشخص الخلل في مكامن النظام السياسي العراقي، ثم تضع الحلول المناسبة، والبداية تكون في تعديل الدستور بما يضمن تحقيق المواطنة والابتعاد عن المحاصصة الطائفية والولاءات الفرعية، والقضاء على الفساد الاداري والمالي، وهذا الامر يحتاج الى مصالحة وطنية حقيقية بين الاطراف السياسية العراقية المختلفة.

ويمكن لنا ان نضع عدة استنتاجات واقعية طرحت من خلال دراستنا عن اشكالية النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

١. ان دستور عام ٢٠٠٥ كتب على عجالة، وان اغلب مواده اخذت من قانون ادارة الدولة المؤقت الذي وضعه (Noah Feldman) مستشار الحاكم المدني (Paul Bremer)، فقد جاء الدستور الدائم ملغماً بأفكار لا يمكن ان تتفق عليها الاطراف السياسية العراقية كالفيدرالية وقانون النفط والغاز وغيرهما، مما جعله مشكلة مزمنة.

وان الدستور أيضاً لم يلبي طموحات الشعب العراقي بقيام بلد مزدهر خالي من الصراعات بسبب بعض الفقرات التي تؤل حسب مصالح الأحزاب السياسية ولا ننسى طبيعة نظام الحكم الذي يؤدي الى الارتباط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تغطي كل منهما على فساد الاخرى، فضلاً عن عدم وجود معارضة سياسية تراقب أعمال الحكومة. كما في الانظمة الديمقراطية المتقدمة.

٢. توصلت الدراسة ايضاً ان النظام السياسي العراقي يعاني من غلبة المحاصصة الطائفية، حيث انقسم المجتمع العراقي الى كيانات وهمية، أدت الى فقدان الثقة داخل المجتمع، مما اضعف النظام الديمقراطي، إذ تتمثل دولة المحاصصة بتوزيع المناصب العليا الهامة على أساس محاصصاتي، وكذلك الحال مع الوظائف الاخرى في الدولة، وكان نتيجة ذلك ان يتبوأ المناصب أشخاص غير مؤهلين مما يؤل الى ضعف الاداء الوظيفي واستشراء الفساد الاداري والمالي، ويؤدي الى إصابة النظام الديمقراطي في مقتل، هذا النظام الذي يقوم على تقسيم المناصب وفق الاستحقاق الانتخابي بصورة ديمقراطية بعيداً عن المحاصصة الطائفية.

٣. توصلت الدراسة بأن النظام الديمقراطي العراقي يعاني من غلبة الولاءات الفرعية، على المواطنة العراقية، بسبب نظام المحاصصة القائم على تقسيم المناصب وشعور الكثير من الاقليات بالغبن والتهميش، إضافة الى تدهور الاوضاع الامنية وعمليات القتل على الهوية بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء سنة ٢٠٠٦، حيث فقدت الثقة بين مكونات الشعب العراقي المختلفة، واشتعلت الحرب الطائفية التي سفكت دماء الكثير من العراقيين، وامتدت الى أكثر من سنتين، مما دفع المواطن ان يستند الى طائفته أو مذهبه أو قبيلته ...الخ، لحماية نفسه من الاستهداف، مع ضعف الدولة وعجزها عن حماية المواطنين، لذلك غلبت الولاءات الفرعية على حساب المواطنة، وسبب ذلك هشاشة في عملية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة.

٤. كذلك توصلت الدراسة الى وجود فساد إداري ومالي، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، وأصبح الفساد مستشري في أغلب وزارات ودوائر الدولة، بمباركة ومشاركة العديد من المسؤولين الكبار، حتى أصبح الفساد إحدى آفات النظام الديمقراطي العراقي، مع انتشار مافيات الفساد وعمليات

غسيل الاموال، على إثر ذلك تربع العراق على رأس قمة الفساد المالي لعدة أعوام، لذلك يعد عامل الفساد الاداري والمالي، ضربة أخرى للنظام الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

٥. توصلت الدراسة الى ان السلطتان التشريعية والتنفيذية تدخلتا في عمل السلطة القضائية، وربما يعود ذلك الى نقص في الثقافة القانونية وقصور في فهم تطور العملية السياسية.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، فإن نجاح النظام الديمقراطي في العراق يحتاج الى حلول ومعالجات يوصي بها الباحث وهي:

١. ضرورة تعديل الدستور بما يتلائم مع تطورات الظروف السياسية والاقتصادية، إضافة الى تغيير نظام الحكم من نيابي الى رئاسي، يقوم على اختيار رئيس للدولة من بين عدة مرشحين بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الطائفي وفق شروط معينة.
٢. ان نجاح النظام الديمقراطي يحتاج الى بناء دولة مؤسسات حقيقية، حتى وإن كانت الدولة تحمل فسيفساء متنوعة، فإن الديمقراطية التوافقية كفيلة بجعل الدولة تنهض من كبوتها، والعراق لم يأخذ بالديمقراطية التوافقية إلا من الناحية الشكلية بعيداً عن جوهرها الحقيقي، وأدى ذلك الى طغيان نظام المحاصصة الطائفية، فلذلك يتطلب ان يقوم صناع القرار في العراق بالغاء نظام المحاصصة الطائفية، وان يكون الاختيار على اساس الاستحقاق الانتخابي والتكنوقراط بغض النظر عن انتمائهم.
٣. يتطلب نجاح الديمقراطية في العراق تغليب المواطنة على كافة المسميات الفرعية، ويأتي ذلك عن طريق الغاء التمييز بين الموطنين على أسس الانتماء الطائفي أو الديني أو المذهبي، واهتمام الحكومة بالمواطن العراقي بدون تمييز طائفي، ويقوم التمييز على أساس المواطنة الحقيقية والولاء للوطن، مع الاحتفاظ المواطن بهويته الفرعية.
٤. القضاء على الفساد أو تقليله بشكل كبير عن طريق الغاء نظام المحاصصة وتعديل الدستور بما يتلائم مع مصلحة المواطن، وتغيير نظام الحكم الى رئاسي، فضلاً عن محاكمة المسؤولين عن عمليات الفساد المالي والاداري وسوء استخدام السلطة، والغاء المحسوبية والمحاباة في عملية توزيع المناصب الوظيفية، وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد حتى وإن كان المسؤول عن الفساد من صناع القرار.
٥. يتطلب نجاح النظام الديمقراطي في العراق، العمل على استقلالية القضاء بعيداً عن التأثيرات السياسية والحزبية، وضرورة العمل وفق مبدأ فصل السلطات.
٦. العمل على ايجاد فرص مناسبة ومتساوية للعاطلين عن العمل، لاسيما أصحاب الشهادات العليا، عن طريق تشغيل المصانع وتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين للاستثمار داخل العراق.
٧. يجب ان يقوم صناع القرار في العراق بتغليب مصلحة المواطن على المصالح الشخصية، حتى تعود الثقة بين المواطن والمسؤول، وذلك عن طريق تنفيذ كافة التوصيات آنفة الذكر، وإن لم يشهد العراق تحديثاً سياسياً واقتصادياً حقيقياً، فربما نشهد خلال السنوات القليلة القادمة عواصف جديدة قد تعصف بالنظام السياسي العراقي برمته.

الإرهاب الفكري في العراق في المرحلة ما بعد ٢٠٠٣

التحديات وسبل المواجهة

الباحث

م. كاظم جعفر شريف

جامعة ميسان / كلية القانون

ABSTRACT:

If the terrorist crimes are severe in their materialism and their results, the terrorist ideas do not deviate from these characteristics. They do not remain within the limits of freedom of expression, but rather go out to produce a new pattern. From terrorism, is marketed to the recipients and imposed on them by certain means, and techniques are becoming widespread and not entirely controllable. If Iraq has achieved a qualitative victory over terrorist groups and imposed a new security equation on the ground, it is not possible to eliminate the final form of terrorist crimes in isolation from the removal of terrorist thought from the minds and the elimination of terrorist minds need to establish strong educational foundations and the preparation of curricula capable of Building a space for religious, ethnic and national tolerance. The crime of terrorism - before it turned into a materialistic behavior - was a terrorist ideology, nestled in consciences, grew in the hearts, fed on ideological tables that stigmatized its sectarianism, fed by the media, , To turn into serious crimes decriminalized to the owners and the bombing of displacement and rape against their partners in citizenship and humanity. Hence the problem of this research and the importance of the subject, how can Iraq's constitutional authority and institutions and universities to achieve victory over intellectual terrorism? , And what are the chances of success? The difficulties it faces and the ways to deal with it legally and technically .

الملخص :

لا يمكن العلاج أية ظاهرة سلبية في المجتمع بمعزل عن الوقوف على جذورها الاساسية ومعالجتها من الأساس وإذا كانت الجرائم الارهابية تتسم بالشدة في مادياتها ونتائجها فإن الأفكار الارهابية لا تحيد عن هذه السمات فهي لا تبقى عند حدود حرية التعبير بل تخرج عنها لتنتج نمطاً جديداً من الإرهاب يتم تسويقه الى المتلقين وفرضه عليهم بوسائل معينة وتقنيات باتت واسعة الانتشار غير قابلة للسيطرة عليها كلياً . وإذا كان العراق قد حقق إنتصاراً نوعياً على المجموعات الإرهابية وفرض معادلة أمنية جديدة على الأرض من خلال فصائل الحشد الشعبي والجيش والقوى الأمنية الاخرى الإ أنه لا يمكن القضاء بالصورة النهائية على الجرائم الإرهابية بمعزل عن قلع الفكر الإرهابي، فالجريمة الإرهابية قبل أن تتحول الى سلوك مادي كانت عقيدة إرهابية تعشعشت في الضمائر ونمت في القلوب وتغذت على موائد فكرية مقيتة شحنتها الطائفية وغذتها الأموال ودفعتها وسائل الإعلام الى الفضاء الخارجي لتتحول الى جرائم خطيرة أباحت لأصحابها التفجير والتهجير والإغتصاب بحق شركائهم في المواطنة والإنسانية . ومن هنا تبرز أهمية الموضوع ، فكيف يمكن للعراق سلطة ومؤسسات أن تحقق النصر على الإرهاب الفكري وما فرص نجاحه والصعوبات التي تواجهه وسبل معالجته تشريعياً وتقنياً .

المقدمة :

تمثل ظاهرة الارهاب تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين، وتشكل إحدى التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي فلم يعد العالم بشرقه وغربه اليوم بمنأى عن آثاره ومآسيه بالتوازي مع ثورة تقنيات الاتصالات وإرتفاع عدد التنظيمات الارهابية وشبكاتها بين الافراد والجماعات وإذا كان القضاء على هذه التنظيمات بالحرب الميدانية بحاجة الى إعداد العدة مادياً وعسكرياً مع تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات وهذا بحد ذاته ليس مستحيلاً ولكنه ليس بالأمر اليسير فالحرب على الأرهاب الدولي تنوء بحملها دولة لوحدها في ظل تنامي الدعم الذي تتلقاه هذه التنظيمات من دوائر متعددة سراً وعلانية . وفي قبال ذلك كله لا يمكن تحقيق النصر التام على التنظيمات الارهابية والقضاء على الجريمة الارهابية كلياً بمعزل عن القضاء على الأفكار الأرهابية فالجريمة الارهابية وليدة عقيدة إرهابية عاشت في الأذهان وتأججت في الصدور حتى خرجت على شكل أفعال إجرامية في الواقع الخارجي. ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع في الوقت الذي يحقق العراق إنتصاراً باهراً على تنظيم داعش الذي كان ضارباً جذوره في مساحة بلغت أكثر من ثلث جغرافيته . وجاء هذا الانتصار بفضل دماء الشهداء الذين لبوا نداء الوطن والمقدسات لينقض الحسابات ويقلب المعادلات وليعيد الى الوطن وحدته ولحمته. وإذا كانت الدراسات الأمنية والعسكرية إرتكزت على استراتيجية الحرب ضد داعش وتوازنات القوى في حسابات الربح والخسارة في معركة شرسة خاضتها فصائل الحشد الشعبي والقوات الامنية فإن مثل هذه الدراسات قلما تعتكف على أسس هذه الظاهرة الاجرامية وعمقها الفكري. ومن الأهمية بمكان أن تنهض مؤسسات الدولة كافة في برامجها لخوض الحرب مجدداً مع إرهاب الفكر اليوم بعد إنطواء صفحة داعش في العراق وهذا يمثل تحدٍ يجب الالتفات اليه والعمل على إيجاد مقدماته الموضوعية وصولاً الى الغاية المنشودة في هذا المجال.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي إتبعت المنهج التحليلي والمقارن لتثير إشكالية رئيسية تتمثل بماهية الارهاب الفكري وحدود علاقته بحرية التعبير ومدى إمكانية عدّ هذا النمط من الإرهاب جريمة في القانون العراقي وكيف تتم مواجهته من الناحيتين القانونية والتقنية من خلال تقسيم البحث الى مبحثين :

المبحث الاول : مفهوم الارهاب الفكري .

المطلب الاول : تعريف الارهاب الفكري وتمييزه عما يتشابه معه .

المطلب الثاني : مدى إمكانية عد الارهاب الفكري جريمة .

المبحث الثاني : آليات مواجهة الأرهاب الفكري.

المطلب الاول : التصدي التشريعي للارهاب الفكري .

المطلب الثاني : التصدي التقني للأرهاب الفكري.

المبحث الاول : مفهوم الارهاب الفكري

لا يمكن العلاج أية ظاهرة سلبية في المجتمع بمعزل عن الوقوف على جذورها الاساسية ومعالجتها من الأساس وإذا كانت الجرائم الارهابية تتسم بالشدة في مادياتها ونتائجها فإن الأفكار الارهابية لا تحيد عن هذه السمات فهي لا تبقى عند حدود حرية التعبير بل تخرج عنها لتنتج نمطاً جديداً من الإرهاب يتم تسويقه الى المتلقين وللوقف على مفهوم هذه الصورة من الارهاب لا بد من تعريفه من جهة وتمييزه عن الحرية الفكرية المكفولة دستورياً وبيان التكييف القانوني المناسب له من خلال مطلبين .

المطلب الأول :

تعريف الارهاب الفكري وتمييزه عما يشتبه معه :

اولا :الارهاب الفكري لغة : يرجع الجذر اللغوي للإرهاب الى الفعل رَهِبَ، بالكسر، يَرْهَبُ رَهْبةً و رُهْباً، بالضم، و رَهَباً، بالتحريك، أَي خافَ. و رَهِبَ الشيءَ رَهْباً و رَهَباً و رَهْبةً: خافَه. و الاسم: الرُّهْبُ، و الرُّهْبى، و الرَّهَبوتُ، و الرَّهَبُوتى؛ و رَجلٌ رَهَبُوتٌ. يقال: رَهَبُوتٌ خَيرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ، أَي لأَن تُرْهَبَ خَيرٌ من أَنْ تُرْحَمَ. و تَرَهَّبَ غيرَه إِذا تَوَعَّدَه؛ و أَنشد الأَزهري للعجاج يَصِفُ عَيراً و أُتُنَه:

تُعْطِيهِ رَهْباها، إِذا تَرَهَّبَا، على اضْطِمَارِ الكَشْحِ بَوْلًا زَغْرَبا ..ورَهْباها: الذي تَرْهَبُه، كما يقال هالكٌ و هَلْكَى. إِذا تَرَهَّبا إِذا تَوعَّدا. و قَال الليث: الرَّهْبُ، جزم، لغة في الرَّهَب، قال: و الرَّهْباءُ اسم من الرَّهَبِ، تقول: الرَّهْباءُ من اللّهِ، و الرَّغْباءُ إِليه. وفي حديث الدُّعاءِ: رَغْبةً و رَهْبةً إِليك.والرَّهْبةُ: الخَوْفُ و الفَزَعُ، جمع بين الرَّغْبةِ و الرَّهْبةِ، ثم أَعمل الرَّغْبةَ وحدها، كما تَقدَّم في الرَّغْبةِ.؛ قال ابن الأثير: هكذا جاءَ في روايةٍ، أَي من أَجل رَهبَتِه، و هو منصوب على المفعول له. و أَرْهَبَه و رَهَّبَه و استَرْهَبَه: أَخافَه و فَزَّعه[1].

ويعني الفكر الفِكْرُ: اسم التفكر. فَكَّرَ في أمره و تَفَكَّرَ. و رجل فِكِّيرٌ: كثير التفكر. و الفِكْرَةُ و الفِكْرُ واحد[2] .

ثانيا : الارهاب الفكري إصطلاحاً :

عرف الارهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو اختلاسها أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" [1].

---

(١) ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب، ج ١، دار صادر ،بيروت ،١٩٥٦م . ، ج ١ ص٤٣٧.

(٢) الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، كتاب العين ، تحقيق: د مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ج٥ ،ص ٣٥٨ .

(١) نظر : المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، جريدة الرياض ، الصادرة بتاريخ ١٤١٨١١١٢٩ هـ ، العدد (١٠٨١٨).

وعرفه المجمع الفقهي الاسلامي لعدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان (دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه) ، ويشمل صنوف التخويف والأذى ، والتهديد والقتل بغير حق ، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل ، وقطع الطريق ، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد ، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي ، فردي أو جماعي ، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم ، أو حريتهم ، أو أمنهم ، أو أحوالهم للخطر ، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية ،أو الطبيعية للخطر ، فكل هذا من صور الفساد في الأرض الذي نهى الله - سبحانه وتعالى - عنه بالقول "[١].

وعرف الفقه القانوني الارهاب بأنه " استخدام أو تهديد باستخدام العنف ضد أفراد ، ويعرض للخطر أرواحًا بشرية بريئة ، أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين"[٢]

ويرى بعض الباحثين بأن مصطلح الارهاب مترادف مع العنف والتطرف فالعنف بمفهوم القسوة في التعامل والتفاعل مع الآخرين،وقد يكون لصالح الطرف الآخر ليعدل من سلوكه ويحسن حاله. وهذا يعني العنف بمعناه الواسع لأنه يهدف إلى تصحيح أوضاع ومواقف لينشأ الفرد تنشئة صالحة وسوية. والتطرف وهو اتخاذ احد الطرفين بحيث يغالي الفرد بتمسكه بأحد الطرفين. ويشير هذا التطرف إلى العداء والاعتداء للشخص الذي يتخذ الطرف الآخر وكلاهما حينما يشد كل منهما من طرفه ينعكس العداء لأنفسهما فقد ينقطع الحبل ويودي بحياتهما معا؛ لأنهما يريدان أن يخيفا ويفزعا كل منهما الآخر، وهو ما يقصد بالإرهاب[٣].

وإذ عرف الارهاب الفكري بأنه " محاولة فرد أو مجموعة من الأفراد أو الجماعات ، فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من يا ضا الق ، بالقوة والأساليب العنيفة ، على أناس أو شعوب أو دول ، بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية ، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال ، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر "[٤].

وعرف أيضا برمي مخالفيهم من المذاهب الآخرى بالابتداع والشرك و الجهمية والتعطيل والإلحاد ، وأنهم اعداء السنة والتوحيد ويدخل في ذلك أخترع تقسيم التوحيد الى توحيد الوهية وتوحيد ربوبية [١].

---

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ، الدورة السادسة عشرة في ٢٦ شوال ١٤٢٢ هـ ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة .

(٢) د. عصام صادق رمضان، الابعاد القانونية للارهاب الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٥٤، ص ٢٤

(٣) ا.د. رسمية سعيد عبد القادر حنون و ا. ليلى رشاد البيطار ، ورقة عينية لظاهرة الإرهاب، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي الإرهاب في العصر الرقمي" عمان / الاردن في ١٠-٢٠٠٨/٧/١٢.

(٤) د. سعيد بن سعيد ناصر حمدان ، د. سيد جاب الله السيد عبد الله ، دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الامن الفكري ، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني للأمن الفكري.

(١) حسن بن علي السقاف ، السلفية الوهابية افكارها الاساسية وجذورها التاريخية ، ط ، ٢دار الميزان ، بيروت ، ٢٠٠٧ص. ٧.

بينما يرى الاخرون بان الارهاب الفكري هو عدوان بشري مبني على اسس فكرية وذلك باستخدام مختلف وسائل الضغط النفسي والبدني والاجتماعي والاقتصادي من اجل التحكم في ارادة الفرد والمجتمع لتحقيق اهداف فكرية أو دينية أو سية سيا أو اجتماعية أو كل ذلك معاً[١].

وعرف الإرهاب الفكري أيضاً بانه عدوان بشري ينبني على أسس فكرية للحيلولة دون معرفة الانسان للحقيقة باستخدام وسائل نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للتحكم بإرادة الفرد والمجتمع بغية تحقيق أهداف فكرية وسياسية ودينية وإجتماعية أو جيمع الاهداف المذكورة وهو ضرب من الإرهاب قائم على فرض عقيدة معينة أو رؤية فلسفية أو سياسية أو فهم إجتماعي على الإنسان دون أن تكون له حرية التفكير ودون أن يترك له الحق في تقييمها خوفاً من الأذى الذي سيلحق به جراء رفضه للأمور المفروضة عليه[٢].

وبالرجوع الى قانون العقوبات العراقي النافذ ذي العدد (١٩٦٩/١١١) المعدل نجد خلوه من تعريف دقيق للإرهاب الفكري فضلاً عن عدم تعريفه للجريمة الإرهابية بشكل عام وجاء قانون مكافحة الإرهاب ذو الرقم (٢٠٠٥/١٣) ليسد هذا النقص التشريعي معرفاً الجريمة الارهابية بأنها" كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية". ويفهم من عبارة " غايات إرهابية " الدوافع النفسية والفكرية والخلفيات العقائدية المنحرفة دفعت بالجناة الى ترجمتها بالأفعال الجرمية المادية بغية إداخل الخوف أو الفزع بين الناس .

ومن خلال ما تقدم ، يمكن تعريف الارهاب الفكري بأنه كل فكر منحرف في العقيدة وفي الرؤية السياسية والاجتماعية والفلسفية والاقتصادية يخرج الى الواقع الخارجي بالقول والكتابة يهدف الى فرضها على الأفراد أو الجماعات بأية وسيلة كانت سواء كانت باستعمال القوة أو التهديد بها من شأنها إدخال الخوف والرعب بين الناس تحقيقاً لغايات إرهابية وبذلك يشكل هذا النمط من الارهاب تهديداً فعلياً للأمن الفكري للأنسان وحرية التعبير المكفولة وطنياً ودولياً .

وفي ظل هذا السياق ، تظهر العلاقة الحميمة بين الإرهاب والفكر فهما على وتيرة تصاعدية طردية فكلما كان الفكر متشدداً في أصوله متطرفاً في بنيانه وضيقاً في أفقه كان الإرهاب حاضراً معه ومنتشراً ولا تنفك هذه العلاقة الا بالقضاء على مصادر التغذية الفكرية لهذه الجماعات أو تلك كما لا يتحقق الاستتباب الامني في أية دولة من الدول بالحرب العسكرية لوحدها بعيداً عن معالجة الأفكار ونشر قيم التسامح في المجتمعات . ومن هنا قال علماء التربية أن كل عمل لا بد أن تسبقه خطوات تخطيطية تتمثل بالعلم به ثم الاقتناع به ثم توجيه الإرادة لتنفيذه[١].

---

(١) د صعب ناجي عبود وزينب عبدالسلام عبدالحميد ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد ٢، السنة ٨ ، ٢٠١٦.

(٢) د.جلال الدين محمد صالح ، الارهاب الفكري أشكاله وممارسته ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ، الرياض ، ٢٠٠٨، ص٢٣.

(١) د.مصطفى محمد موسى ، الارهاب الالكتروني ، دراسة قانونية أمنية فلسفية إجتماعية ، دار الكتب والوثائق المصرية ، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٩.

ثالثا : تمييز الارهاب الفكري عن الحرية الفكرية :

تمثل الحرية الفكرية من أهم الحريات التي جاءت الشرائع السماوية على تقديسها وصيانتها من الإلغاء فلا قيمة للإنسان الا باحترام فكره وعقيدته وتعبيره وإذ وضع القرآن الكريم لهذه الحرية مكانة خاصة في منظومته التربوية للإنسان مع الآخر المختلف دينياً في قوله تعالى: ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾[١] فلا يمكن تحقق الامتثال التام مع موجبات الدين والتفاعل مع غاياته والانصهار في بيئته واعتناق هويته بغير الالتزام الطوعي بعيداً عن الاكراه وأساليبه، وجاءت التربية القرآنية بقواعد راسخة لتحقيق الامن الفكري للمجتمع الانساني وإزالة بواعث الإرهاب الفكري كما في قوله تعالى :﴿ **وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾[٢] ، رعايةً للفكر وصيانةً لمكنونات العقل ودفعاً الى الهداية الطوعية بعد بيان الحجة.. فلا عجب أن تأتي الإعلانات العالمية والدساتير الوطنية لتؤكد على هذه الحرية في نصوصها . وتحتل حرية العقيدة وحرية التعبير جوهر حرية الإنسان الفكرية . وعليه سنميز الإرهاب الفكرية عن حرية العقيدة وعن حرية التعبير في فقرتين تباعاً :

أ. تمييز الارهاب الفكرية عن حرية العقيدة :

تعد حرية العقيدة إحدى الحريات الأساسية التي كفلها الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ في المادة الأربعين منه التي نصت " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " بالمقابل قضت المادة الثانية منه:

أولاً:- الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع:

أ. لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب. لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج. لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

ثانياً:- يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإيزديين، والصابئة المندائيين".

ولم يقف عن هذا الحد بل حظر الدستور التعرض الى حرية العقيدة الا وفقاً للقانون وبناءً على قرار قضائي في المادة الخامسة عشر منه التي نصت " لكل فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهةٍ قضائيةٍ مختصة" ، ولتعلق قواعد الاحوال الشخصية بالعقيدة الدينية كونها من أكثر الاوضاع الأجتماعية على صلة من الدين تأصيلاً وتنظيماً وسعت المادة إحدى وأربعون الدستورية من دائرة هذه الحرية ليكون الإلتزام بالاحوال الشخصية تحدده حرية العقيدة إذ قضت " العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو

(١) البقرة :٢٥٦.

(٢)الانعام :١٠٨ .

اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون". وإتماماً لتنظيم الحرية الدينية وضمان ممارسة لوازمها أكدت المادة الثالثة والأربعون/ أ على حرية ممارسة الشعائر الدينية بالقول "أتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرارٌ في ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية" .

ومن خلال استقراء هذه النصوص الدستورية يتبين حرص المشرع الدستوري على ترسيخ هذه الحرية وتأكيد اهميتها بدلالة ورودها في أكثر من موضع والتصريح بها وبيان مصاديقها ذلك أن ممارسة الشعائر الدينية لا تنفك عن حرية العقيدة كما أن الالتزام بقواعد الأحوال الشخصية ليس بمعزل عن العقيدة الدينية ولخطورتها منعت المادة الثالثة والأربعون الدستورية من تقييد او مصادرة جوهر هذه الحرية وإن كان التقييد كان بقانون صادر من جهة رسمية[١].

ولإضفاء مزيد من الحماية القانونية على العقائد الدينية وحرية ممارستها جرم المشرع العراقي جميع ضروب الإعتداء عليها بدءً من تحقيرها مرورها بتشويشها وتعطيلها وانتهاءً بتخريب أو إتلاف الأبنية المعدة للعبادة في المادة (٣٧٢) من قانون العقوبات العراقي ذي الرقم ١١١/ لسنة ١٩٦٩ المعدل التي تقضي " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات:

ا. من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها.

ب. من تعمد التشويش على اقامة شعائر طائفة دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل اقامة شيء من ذلك.

ج. من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معدا لاقامة شعائر طائفة دينية او رمزا او شيئا اخر له حرمة دينية.

د. من طبع او نشر كتابا مقدسا عند طائفة دينية اذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير من معناه او اذا استخف بحكم من احكامه او شيء من تعاليمه.

هـ. من اهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية.و- من قلد علنا نسكا او حفلا دينيا بقصد السخرية منه.

٢. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من تعرض باحدى طرق العلانية للفظ الجلالى سبا او قذفا باية صيغة كانت".

وعلى مستوى القانون الدولي نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ضمن حرية العقيدة في المادة (١٨) منه التي أكدت على أن " لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين "[١]، ولم تغب هذه الحرية عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ التي جاءت المادة (١٨) مؤكدة عليها بالقول "

---

(١) قضت المادة (٤٦) من الدستور العراقي النافذ ((لا يكون تقييد ممارسة أيٍ من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.)) .

(١) نصت المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨ (لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة).

١. كل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.
٢. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره"[١].

ومما تقدم يتبين أن حرية العقيدة حق أصيل من حقوق الإنسان لا يمكن للإنسان التخلي عنه كما لا يمكنه التمتع به الا في فضاء من الحرية إبتداء من الإيمان به وصولاً الى ممارسة موجباته وإعتناق هويته الكاملة على أن تكون هذه الحرية في حدود المصلحة العامة غير مهدد للنظام العام داخل الدولة ومن هنا تبرز الحدود الفاصلة بين حرية العقيدة والإرهاب الفكري بشكل جلي ، فالعقائد الدينية للفرد مصونة دستورياً ودولياً ما زالت عقائد الأخرين في سلام ، وتتسق قداسة هذه الحرية مع ممارستها في حدودها السليمة فإن إنحرفت عن مسارها واتخذت من الإكراه والترهيب سبيلاً الى نشرها ومذهباً للترويج عنها انقلبت الحرية الدينية الى إرهاب فكري الذي تنبذه الشرائع السماوية كلها والمواثيق الوضعية البشرية .

ب. تمييز الإرهاب الفكري عن حرية التعبير :

حرصت الشريعة الإسلامية على تأصيل حرية التعبير وتنظيم حدودها إحتراماً لكرامة الإنسان الذي فضل على كثير ممن خلق بعقله وتحمله المسؤولية بإتمام الحجة عليه فالتعبير عن الرأي ملازم لوجوده بالشكل الذي لا يصادر حقوق الآخرين المتساوين معه في هذا الحق ، ولهذا جاءت التربية القرآنية مكرسة هذا المعنى في لغة المتحاورين منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾[٢] ، وقوله تعالى: ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[٣] . وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[١] ، من هذه الآيات يمكن اسنباط قواعد للحوار الحضاري بعيداً عن الإفراط في إطلاق حرية التعبير من جهة و والتفريط في مصادرة الرأي الآخر من جهة ثانية، فلا يكتمل بنيان السلم المجتمعي مع التطرف في الخطاب والعنف في التعبير ولا تفلح أية رسالة في بلوغ أهدافها والإيمان بها والتفاعل معها الا مع إحتفاظ الفكر بحريته .

---

(١) قضت الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٦(٣. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية. ٤. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة).

(٢) سورة آل عمران:٦٤.

(٣) سورة الكافرون:٢ .٣ .

(٤) سورة سبأ: ٢٤.

(١) سورة الأنعام: ١٠٨.

وجاء الدساتير الوطنية في معظمها واضعة هذه الحرية في متونها منها الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ الذي كفل حرية التعبير عن الرأي في المادة (٣٨) من الفصل الثاني وتحت عنوان (الحريات العامة) بالقول :تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والاداب .

اولاً : حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر .

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون .

وجاء هذا الحق الدستوري تأكيداً لما جاء في الإعلانات العالمية لحقوق الانسان ولا سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ في المادة (١٩) منه التي تقضي بأن " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية "، وفي المضمون ذاته أكدت المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

١. لكل فرد حق اتخاذ الآراء دون تدخل.
٢. لكل فرد الحق في التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات او الأفكار من أي نوع وتسلمها ونقلها بغض النظر عن الحدود الجغرافية، وذلك أما شفاهة او كتابة او طباعة، وسواءً كان ذلك في قالب فني او بأية وسيلة أخرى يختارها.
٣. ان ممارسة هذه الحقوق التي تنص عليها الفقرة (٢) من هذه المادة تحمل في طياتها واجبات خاصة، وكذلك فإنها قد تكون خاضعة لبعض التقييدات، ولكن هذه التقييدات يجب ان ينص عليها القانون وهي ضرورية من اجل:

أ. احترام حقوق الغير وسمعتهم.

ب. حماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الأخلاق.

ومن هنا لا يمكن إعطاء حرية التعبير معناها الحقيقي الا في ظل بعض التقييدات التي باتت ضرورية لحمايتها من التشظي والتصادم ولكن هذه التقييدات مشروطة بأن تكون منصوص عليها في القانون ومحققة لغايات سامية وعلى رأسها حماية حقوق الآخرين والنظام العام داخل الدولة[١].

ومن غير ريب فإن حرية التعبير عن الرأي مضمونة في الدستور العراقي ولكنها مشروعة بعدم الا خلال بالنظام العام والآداب وفلا يبقى هذا الحق في دائرة المشروعية لحظة انتهاكه لمصلحة أسمى منها وهي النظام العام والآداب العامة وبالمقابل فإن الدستور كفل جميع الوسائل المتاحة للتعبير عن الرأي بدلالة الاطلاق الواردة في المادة (٣٨) منه ضمن دائرة التقييد

(١) وقد جاء قرار الجمعية العامة ١٤٤/٥٣/ في ١٩٩٨/١٢/٢٩ ليؤكد على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. وكذلك المادة (١٠) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠والمادة ١٩من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦والمادة) (١٣من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩والمادة ٣٢ من الميثاق العربي لحقوق الانسان .

المشروطة في النص وعليه فإن فرض الأفكار والآراء على الأخرين بالإكراه أوالترهيب أو العنف او التحريض يعد إرهاباً فكرياً .

وفي أحدث حكم قضائي تكرس حرية التعبير في برامج التواصل الإجتماعي ما قضت به المحكمة الفدرالية في ولاية نيويورك الأمريكية ضد الرئيس ترامب بعد قيامه بحظر مجموعة من متابعيه على حسابه في تويتر إثر تعليقات لهم معللة الحكم بأنه إنتهاك للدستور ومما جاء في الحكم الذي نشرته شبكة CNN الأمريكية :

that President Trump is in violation of the Constitution when he blocks users on Twitter.

It's a remarkable development in one of the more peculiar debates of Trump's presidency, and a victory for the First Amendment advocates who brought the lawsuit last year.

In her ruling, Judge Naomi Reice Buchwald wrote that "no government official -- including the President -- is above the law, and all government officials are presumed to follow the law as has been declared."

"We hold that portions of the @realDonaldTrump account -- the 'interactive space' where Twitter users may directly engage with the content of the President's tweets -- are properly analyzed under the '"public forum' doctrines set forth by the Supreme Court, that such space is a designated public forum, and that the blocking of the plaintiffs based on their political speech constitutes viewpoint discrimination that violates the First Amendment," Buchwald wrote.[1]

وقد تنقلب حرية التعبير الى الإرهاب الفكري وتخرج من المشروعية التي تحيط بها لحظة مصادرة الآراء وإحلال رأي معين عليها بالقوة أو الإكراه كما هو الحال مع التنظيمات الارهابية التي تسوق أفكارها باستعمال القوة المفرطة وتروج لمشاريعها الدموية بالإكراه مع ما تحمل من غايات غير مشروعة قديماً وحديثاً .

من خلال ما تقدم يتجلى الفرق بين حرية الفكر بصوره الكافة وإرهاب الفكر فالاخيرة تنهض مع فرض الأفكار بالاكراه واستعمال القوة أو التهديد بها في شحن الأذهان وتعبئتها تمهيدا لغايات إرهابية فلا يمكن توصيف عمليات التكفير الديني او التحريض على العنف بحرية التعبير المضمونة في الدستور والاتفاقيات الدولية . وبذلك تتنوع أساليب ممارسة الارهاب الفكري فقد تمارس من خلال التحريض على العنف أو التطرف الديني أو التعصب القبلي أو العنصري أو الطائفي أو السياسي .

(1) https:twitter.com.cnn.

المطلب الثاني : مدى إمكانية عد الإرهاب الفكري جريمة :

عند الوقوف على صور الإرهاب الفكري وتحليل عناصرها وإستقراء النصوص القانونية النافذة يتجلى أن هذه الأفعال تمثل إنتهاكاً جسيماً لحق الإنسان في حرية الفكر وإعتداءً على الأمن الفكري للأفراد والجماعات وخطراً حقيقياً على السلم الأهلي داخل الدولة ومن هنا حرصت الدساتير على حماية الأفراد منها وإذ نصت المادة (٣٧/ثانيا) من الدستور العراقي على أـ ن : ((تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني)) والإكراه الفكري والسياسي والديني ما هو الا مصاديق للإرهاب الفكري . وهذه الكفالة الدستورية تلقي عبء المسؤولية كاملاً على عاتق السلطات الاتحادية في أن تتخذ كافة السبل القانونية والإجرائية لتحقيق الامن الفكري ومنع تعرض رعاياها لصور للإرهاب الفكري على غرار مسؤوليتها عن توفير الأمن والسكينة لهم ، ولا عجب أن المنظومة القانونية جعلت هذا النمط من الارهاب جريمة يعاقب عليها القانون ، فالتحريض على الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي يمثل صورة من صور الارهاب الفكري وهي من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي التي يمكن أن تتحقق في زمني الحرب والسلم، وقد تحدثت المادة (١٩٥) من قانون العقوبات العراقي النافذ عن تجريم إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي سواء أكان ذلك بالتسليح أو بالحمل على التسليح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحشد على الاقتتال، ويعاقب مرتكب تلك الأفعال بالسجن المؤبد عند عدم تحقق الجريمة، وتكون العقوبة الإعدام إذا تحقق ما إستهدفه الجاني وهو وقوع الحرب والفتنة بين مكونات الشخص المختلفة . وإذ تحدثت المادة (١٩٨/أ .١) من القانون نفسه عن التحريض على إرتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٩٠-١٩٧) وعليه فإن قيام وسائل الأعلام بالتحريض على ارتكاب الجرائم الواردة في المادة (١٩٥) تكون مسؤولة أمام القضاء العراقي وبذلك قضت المادة (١٩٨ / أ . ١) ((يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من حرض على إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٩٠ – ١٩٧) ولم يترتب على هذا التحريض أثر. ((.وقد شدد المشرع عقوبة المحرِض إذا وجه نشاطه إلى أحد أفراد القوات المسلحة بأن جعلها السجن المؤبد ، وذلك لإحتمال وقوع الفتنة والاقتتال الطائفي بشكل أسهل، أذ أن الأمر لا يحتاج إلى تسليح.

وتكيف التحريض الإعلامي على الحرب الأهلية بالجريمة الإرهابية وفق أحكام قانون مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، حيث قضت الفقرة (٤) من المادة الثانية منه على تجريم التحريض بالقول " العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية، أو حرب أهلية، أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين، أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً، وبالتحريض أو التمويل)) ، وأذ عاقب المشرع العراقي في هذا القانون بالإعدام كل من شارك في إثارة الفتنة الطائفية، أو الحرب الأهلية سواء أكان فاعلاً أصلياً، أو شريكاً ، محرضاً أو مخططاً، أو ممولاً"[١] .

وجرم المشرع العراقي جريمة التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق، أو على كراهيته، أو الازدراء به أو تحبيذ أو ترويج ما يثير النعرات المذهبية، أو الطائفية، أو

(١) المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب العراقي ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

التحريض على النزاع بين الطوائف والأجناس في أثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق، بأن عاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات، أو الحبس[١].

وضماناً للسلم الأهلي، وحفاظاً على النسيج الاجتماعي، جرم المشرع الإعتداء بإحدى طرق العلانية على معتقدات الطوائف الدينية في العراق، أو تحقير من شعائرها، أو تعمد التشويش على إقامتها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار[٢].

وجرم المشرع العراقي في قانون العقوبات تحريض القوات المسلحة على الانضمام إلى العدو، أو الإستسلام له، أو زعزعة إخلاصهم للبلاد، أو ثقتهم بالدفاع عنها وشدد العقوبة الى الإعدام (٣٢). وعاقبت المادة (١٦١) منه بالسجن المؤبد من يحرض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية، أو سهل لهم ذلك .

ولخطورة هذه الجرائم وإرتباطها بالأمن القومي للدولة ، عاقب المشرع العراقي في المادة (١٧٠) من قانون العقوبات بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من يحرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من (١٥٦ – ١٦٩) ولو لم يترتب على تحريضه أثر.

وجرمت المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات العراقي الاعتداد بإحدى الطرق العلانية على المعتقدات الدينية للطوائف والمذاهب الدينية في العراق إذ قضت "

١. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار.
٢. من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها.
٣. من تعمد التشويش على اقامة شعائر طائفية دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل اقامة شيء من ذلك.
٤. من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معدا لاقامة شعائر طائفية دينية او رمزا او شيئا آخر له حرمة دينية.
٥. من طبع ونشر كتابا مقتبسا عند طائفة دينية اذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير من معناه او اذا استخف بحكم من احكامه او شيء من تعاليمه.
٦. من اهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية.
٧. من قلد علنا ناسكاً او حفلا دينيا بقصد السخرية منه."

ويتجلى من هذه المادة أن الاعتداء على المعتقدات عبر الخطاب الاعلامي أو تشويه أو إهانة الشعائر الدينية أو رموزها يشكل إرهاباً فكرياً يعاقب عليه القانون بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار .

وإذ لعب الارهاب الفكري عن طريق التحريض الاعلامي دوراً بارزاً في قتل ما يربو على نصف مليون إنسان من أقلية التوتسي . وفي سنة ١٩٩٧ إتهمت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ثلاثة روانديين بجريمة التحريض الإعلامي على الإبادة الجماعية ، أحدهم محرر الصحيفة (Kangura) وهي صحيفة مملوكة لهوتو وهي الأغلبية التي نشرت مقالات لاذعة

(١) الفقرة (٢) ، المادة (٢٠٠) ، قانون العقوبات العراقي ذو الرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ .
(٢) المادة (٣٧٢) قانون العقوبات العراقي .

ضد التوتسي في الأشهر التي سبقت الإبادة ، كما إتهمت المحكمة نفسها مؤسسَيْ محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة التي كانت تقدم نشرات تلفزيونية حددت فيها مواقع التوتسيين للقتل في برامجها. وفي كانون الثاني من سنة ٢٠٠٧، تقدم محامو الدفاع عن المتهمين الروانديين العاملين في وسائل الأعلام المملوكة للنظام الحاكم، للطعن بالأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة، وعلى إثرها أصدرت الدائرة الاستئنافية في المحكمة قرارها في ٢٠٠٧/٢/٢٨ أكدت بموجبها التهمة على التحريض المباشر لرئيسي محطة الإذاعة والتلفزيون وهما (فرديناندوجان ، وبوسكوبارا ياغويزا) ومؤسس صحيفة (Kangura) حسن نغيزي وقد حكمت عليهم بالسجن لفترة تتراوح بين ٣٢ _ ٣٥ سنة[١].

وواضح مما تقدم أن أفعال التحريض على العنف أو إثارة الحرب الأهلية أو إثارة الكراهية، أو الازدراء أو تحبيذ أو ترويج ما يثير النعرات المذهبية، أو الطائفية، أو التحريض على النزاع بين الطوائف والأجناس في أثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق لا تكون الا بالشحن والتعبئة الفكرية والالفاظ ذات الدلالات المثيرة والتي تدفع الأخر الى إرتكاب الجريمة بصورتها المادية ونتائجها ومن هنا تتجلى خطوة الارهاب الفكري فهو مقدمة موضوعية للجريمة الارهابية بصورها المختلفة .

المبحث الثاني : وسائل مواجهة الارهاب الفكري

شكلت مواجهة القوات الأمنية العراقية ضد التنظيم الارهابي " داعش " صفحة مشرقة في تاريخ العراق المعاصر فبعد استباحة ما يربو على ثلث مساحة العراق جاءت فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف لتحث العراقيين في التصدي والدفاع عن وحدة الأرض والمقدسات فأبدع الشعب بكل الوانه في رسم معالم الانتصار والمنازلة التاريخية الكبرى وتحررت الأرض المغتصبة وانطوت الصفحة السوداء وإذا كانت المواجهة العسكرية المادية بحاجة الى إعداد خطط وبناء استراتيجية كاملة تدريبا وتسليحا منظمين فإن المواجهة الارهاب الفكري لا تخرج من هذه المعادلة فالجرائم الارهابية قبل تنفيذها تعيش في أذهان الارهابيين وخطاباتهم التحريضية فنمت هذه الأفكار وتعبأت في العقول ومهدت المناخ لتنفيذ الجرائم الارهابية وبذلك فأن الجريمة الارهابية نسبقها الافكار الارهابية واذ أريد القضاء على المشاريع الارهابية نهائيا فإنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بإزالة الفكر الارهابي في عقول المتلقين وخطاب المتصدين ومناهج الدارسين . وتتسق سبل مواجهة الارهاب الفكري مع أساليب ممارسة هذا الشكل من الارهاب كونه يمثل تعبئة للعقول بعقائد ضالة وأفكار إجرامية ترغيباً وترهيباً من خلال الخطاب الإعلامي والمدارس الدينية المتطرفة والمناهج التي تدعو الى التكفير والتضليل فضلاً عن ممارسة هذه الصور الإجرامية عبر وسائل الإعلام الإلكترونية مثل وسائل التواصل الإجتماعي والقنوات الأخرى، ومن هنا كان لزاماً تنقية البيئة الإجتماعية من الأفكار الإرهابية الخطيرة من خلال مواجهتها تشريعياً وتقنياً، وعليه سنقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول : المواجهة التشريعية للأرهاب الفكري :

(1)Wibke kristin Timmermann : Incitement in international criminal law, International Review of Red cross , Volume 88 , No , 864 , .December 2006 pp.

يشكل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ القانون الاسمى في الدولة وهو الوثيقة الاساسية التي تبين ملامح النظام السياسي والقاعدة الاساسية للقوانين الداخلية واللوائح والقرارات ولم تغب عن هذا الدستور محاربة الارهاب بصورتيه المادية والفكرية بعد أن ألزمت المادة (٣٧) منه الدولة حماية أفرادها من الإكراه الفكري جاءت المادة (٧) منه لتقضي "

اولاً :- يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير أو التطهير الطائفي، او يحرض أو يمهد أو يمجد او يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه."

حيث أن التطهير الطائفي والتكفير والعنصرية تمثل صوراً سوداء من الارهاب الفكري وجاء الحظر الدستوري بمنع تبني هذه الصور في العقيدة الدينية أو السياسية أو التحريض عليها أو الترويج لها في المناهج والخطاب والأعلام والمواقع كافة وإستناداً لهذا الحظر الدستوري شرع مجلس النواب العراقي قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذا الرقم رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦[١].

وإذ عرفت المادة الاولى من هذا القانون العنصرية بالسلوكيات والمعتقدات التي تعلي من شأن فئة لتعطيها الحق في التحكم بفئة أخرى وتسلب حقوقها كافة كونها تنتمي لدين أو عرق ما.

والتكفير بأنه اتهام الإنسان بالكفر بما يجرده عمليا من حقوقه الإنسانية ويعرضه للاهانة والقتل والطرد من المجتمع. أما التطهير الطائفي فقد عرفته بعملية الطرد بالقوة لسكان غير مرغوب فيهم من منطقة معينة على خلفية تمييز ديني أو عرقي او قومي او سياسي أو استراتيجي أو لاعتبارات إيديولوجية أو مزيج من الخلفيات المذكورة. بينما قضت المادة -٢- منه بسريان أحكام هذا القانون على حزب البعث (المنحل) وعلى كل كيان أو حزب أو نشاط أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي والقومي أو يحرض أو يمجد أو يروج له.

ومنع القانون حزب البعث الصدامي والكيانات والانشطة الاخرى التي تحرض وتروج للتكفير او العنصرية أو التطهير الطائفي من ممارسة أي نشاط سياسي كما في المادة الرابعة منه بالقول "

أولا: يمنع حزب البعث من ممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي او فكري أو اجتماعي وتحت أي مسمى وبأي وسيلة من وسائل الاتصال أو الإعلام.

ثانياً: يمنع تشكيل إي كيان أو حزب سياسي ينتهج أو يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض عليه أو يمجد له أو يروج له أو يتبنى أفكار او توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة".

(١) نشر بجريدة الوقائع العراقية: العدد(٤٤٢٠) ١٦ محرم ١٤٣٨ هـ/ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ م/ السنة الثامنة والخمسون.

وقضت المادة -٦- بسريان أحكام المادة (٤) من هذا القانون على كافة الأحزاب والكيانات والتنظيمات السياسية التي تنتهج أو تتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو تحرض عليه أو تمجد له أو تتبنى أفكارا أو توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. وبذلك قطع الطريق أمام هذه الانشطة والكيانات التي تمارس الارهاب الفكري أو العنصرية من ممارسة النشاط السياسي وحمل القانون دائرة الاحزاب في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية دخول هذه الأنشطة في الحراك السياسي[١] .

ولم تخلُ نصوص هذا القانون من العقوبات بل جاءت بطائفة من العقوبات تصل الى السجن لمدة عشر سنوات وتتوزع هذه العقوبات على الانتماء للانشطة المحظورة أو الترويج لها أو التحريض عليها في الخطاب او الأعلام وشتى صوره كما في المادة -٨-

اولاً: التي تعاقب بالسجن مده لا تزيد على (١٠) عشر سنوات بعد نفاذ هذا القانون كل من انتمى إلى حزب البعث المحظور أو روج لأفكاره وأرائه بأية وسيلة أو هدد أو كسب إي شخص للانتماء إلى الحزب المذكور.

ثانياً: تكون العقوبة السجن مده لأتقل عن (١٠) عشر سنوات إذا كان الفاعل من المنتمين إلى حزب البعث قبل حله أو من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (٦) ست سنوات كل من ساهم أو ساعد من خلال وسائل الإعلام بنشر أفكار وآراء حزب البعث والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ويشمل مالك المؤسسة الإعلامية[٢].

وتتجلى فلسفة المشرع من تجريم الأنشطة العنصرية والأرهابية ومعاقبة مرويجها في الحفاظ على الأمن الفكري للأفراد من الإعتداء والمصادرة كون هذه الأنشطة قائمة على ترهيب العقول في مشاريعها وهي تتعارض مع القيم والمبادئ الإنسانية والتوجهات الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة ولا تعترف بالعيش المشترك في المجتمع الإنساني .

ولم تقف المسألة عن عقوبة السجن المؤبد فالتحريض على الحرب الاهلي والاقتتال الطائفي يشكل جريمة إرهابية تعاقب عليها بالإعدام وفق المادة (٤) من قانون مكافحة الارهاب العراقي ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ إذ قضت المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب : "تُعد الافعال الاتية من الافعال الارهابية : ٤ـ العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية أو حرب اهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً وبالتحريض أو التمويل.) .

---

(١) ينظر المادة –٧– أولا–من قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذي الرقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ التي نصت " تتولى دائرة الأحزاب في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مراقبة ومتابعة الأحزاب والكيانات والتنظيمات السياسية والتحقق من عدم ممارستها أياً من الأنشطة المحظورة بموجب هذا القانون".

(٢) ينظر المادة (٩) من قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذي الرقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦والمادة–١٠– التي تعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات كل من انتهج أو تبنى العنصرية أو التكفير أو التطهير الطائفي أو التطهير القومي أو حرض عليه أو مجد له أو روج له أو حرض على تبني أفكار أو توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.والمادة–١١– التي شددت العقوبة الى السجن المؤبد على كل من ارتكب الأفعال المحددة في المواد (٨ و٩ و١٠) من هذا القانون، إذا كان الفاعل من منتسبي الجيش أو قوى الأمن الداخلي.

ومنع قانون المطبوعات العراقي ذو الرقم ٢٠٦لسنة ١٩٦٨المعدل ترويج الافكار الاستعمارية والانفصالية في الدوريات حيث قضت المادة (١٦) منه (لا يجوز أن ينشر في المطبوع الدوري ٣ـ ما يروج لأفكار استعمارية والانفصالية والإقليمية ..... ٦ـ ما يشكل طعناً بالأديان المعترف فيها في الجمهورية العراقية[١]) .

في قبال هذه المواجهة القانونية كان لزاماً على القضاء العراقي أن يكون حاضراً في تطبيق القوانين بحزم وإتقان قطعاً للطريق أمام هذا الشكل من الإرهاب ولكي تؤتي هذه النصوص التشريعية أكلها فما جدوى القوانين إن لم يتسق معها التطبيق الصحيح وفي هذا السياق قضت محكمة النقض المصرية في قضية " نصر حامد أبو زيد " الذي سخر من بعض النصوص القرآنية أثناء محاضرته " بأن الدستور المصري يكفل في المادة (٤١) منه حرية الرأي في حدود القانون ، هذه الحرية التي يجب أن تكون وفقاً للضوابط والحدود التي يسمح بها النظام الأساس للدولة والقواعد التي يقوم عليها هذا النظام وفي صدارتها أحكام الشريعة الإسلامية ، ولو أنه إحتفظ باعتقاده في سريرة نفسه دون الإعلان عنها فإن الشريعة لا تفتش في مكنون النفوس ولا تتنقب عن سرائرهم لان ذلك متروك لله وحده "[٢].

ولا ريب أن المواجهة التشريعية للأرهاب الفكري مهم في الوقت الذي تسعى التنظيمات الارهابية الى تغذية العقل الجمعي بأفكارها وتروج الى العنف وتسعى الى نشر ثقافة التكفير وتنمية الخطاب العنصري والتربية على التطرف في التعاطي مع المختلف الديني والعرقي والمذهبي بالمقابل فإن من الخطأ بمكان إختزال مواجهة الارهاب الفكري بالعقوبات بمعزل عن سياسة تشريعية شاملة تقلع الأرهاب الفكري من العقول عبر أعداد الخطط لتنمية الوعي الوطني وبرامج ترسخ السلم الأهلي وتجذر التسامح ومراجعة شاملة للمناهج الدراسية والمنشورات ومراقبة الخطاب الاعلامي الرقمي والفضائي والديني وفرض سيطرة نوعية على خطب الجمعة وبناء استراتيجية للأمن الوقائي بصوره الكافة فالأمن الفكري لا يتحقق من خلال النصوص القانونية لوحدها أن لم ترفد هذه النصوص بثقافة مجتمعية قائمة على التفاهم والحوار على أساس المشتركات ونبذ العنف تحقيقاً للسلم والامن الأهليين .

المطلب الثاني : المواجهة التقنية :

في ظل الثورة المعلوماتية الهائلة وكثرة المواقع الالكترونية وهيمنة التواصل الاجتماعي الذي جعل العالم كله مرتبطاً مع بعضه وسرعة إنتشار الخبر والوصول اليه تسعى التنظيمات الارهابية الى تسخير هذه الشبكة العنكبوتية لترويج أفكارها العنصرية وبث خطاباتها الطائفية من خلالها حتى أمست هذه الشبكة إحدى قنواتها الرئيسية لتنفيذ برامجها الارهابية الأمر الذي يفرض على عاتق الدولة ومؤسساتها الاتحادية مواجهة هذا الخطر المهدد للأمن الوطني العراقي من خلال مراقبة هذه المواقع ووضع تقييدات تقنية صارمة ضد المواقع الالكترونية التي تبث سموماً أرهابية وتحاول ترويج للفكر الارهابي .

---

(١) المادة (١٦) من قانون المطبوعات العراقي رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨المعدل .

(٢) أ.م.د صعب ناجي عبود وزينب عبدالسلام عبدالحميد ، أساس مكافحة الإرهاب الفكري ، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثاني ،السنة الثامنة ٢٠١٦،ص٥١٨.

فلقد أستخدم تنظيم داعش تقنية الانترنت الى أبعد حد لتسويق مشروعه الاجرامي من خلال الرعب والخوف وكسب ود الشباب المتشدد واعتمد سياسة إغراق المواقع الالكترونية بالعنف والاناشيد الدينية الحماسية والشعارات الجهادية والألفاظ الطائفية ونصرة أبناء المذهب ضد الاخر فضلا عن إتقان عمليات التصوير الفلمي وإتقان الاخراج في بث الافلام والصور في المواقع الالكترونية كالفيس بوك وتويتر واليوتيوب ويعد فلم سلسلة صليل الصوارم المكونة من ٤ أجزاء من أقوى المشاهد التي صورت العمليات الاجرامية التي قام بها أرهابيو داعش وهي تبدأ بعرض خريطة الشرق الاوسط ثم تصور مشاهد سيطرة داعش على مدن العراق . كما بث هذا التنظيم أيضا فلم " نهاية سايكس بيكو " ويظهر فيه مقاتل يتحدث باللغة الانكليزية واقفاً بين الحدود العراقية السورية معلنا نهاية هاتين الدولتين وانه لا حدود بينهما بل خلافة ودولة واحدة مزعومة[١].

ومثلت التقنية الرقمية والفضاء الالكتروني الذراع الأيمن لهذا التنظيم فالتسويق الديني والتلاعب النفسي كان يسير على وفق جملة من المساند والاليات والتخوم الرمزية والسلوكية، نرى منيا ما هو دولي، والاخر أقليمي والاخر محلي(بيئة مناطق الاستباحة) وقد لجأ الداعية في داعش الى إستخدام كافة الادوات المعقدة (الرقمية منها والصورية) مرورا بالتقليدية كأدوات(وسائط،) ومن ثم كان الإستخدام لتلك الادوات يتمثل بتنوع وتكرار واشباع المضمون بضربات من الاستمالات العاطفية والدينية والجمالية من قبيل (الاناشيد، والموسيقى، وتصدير الصور والارتباط (الدمج) وصولا الى انتقاء الصور والكلمات والشعارات والمقاطع التاريخية واختيار الاصوات والوقائع الاخرى التي تعد مأثورة لدى العرب والمسلمين [٢].

ولم تتخذ السلطات الاتحادية في العراق أية خطوة على مستوى تقنيات الاتصالات ضد المواقع الإرهابية وملاجئها التكفيرية سوى تصويت مجلس النواب العراقي يوم ١٧ من التشرين الثاني /٢٠١٥ على قرار يقضي بحظر مواقع تنظيم "داعش" وجميع المواقع الاخرى ووسائل الاعلام التي تحض على "الارهاب، كما سبق ان صوت في ١٤ ايلول ٢٠١٥على قرار يلزم وزارة الاتصالات بحجب المواقع الاباحية من شبكة الأنترنت.

ولم تقم وزارة الاتصالات العراقية خطوات جادة في القضاء على الارهاب الإلكتروني في ظل تنامي قدرات هذه التنظيمات في المجال التقني وإدزياد حساباتهم الإفتراضية في مواقع التواصل الاجتماعي وإتقانهم لمشاهد التحريض والترويج المنظمين لأفكارهم الإرهابية وخطاباتهم الطائفية وإذ رصد أحد المراكز البحثية نحو (٦٠) صفحة إلكترونية منشأة باللغة العربية تبث محتوىً تكفيرياً و(٤٠) ألف صفحة بلغات مختلفة[٣]،مما يحتم قيام وزارة الاتصالات بنهضة تقنية شاملة لحجب هذه المواقع الارهابية فضلاً عن مسؤوليتها القانونية بعدم قيامها بحجب المواقع الاباحية التي باتت تهدد الامن الأسري والفكري والديني للعائلة العراقية

(١) د.نصيف جاسم حمدان ، الحرب الرقمية لتظيم داعش ، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بغداد ، المجلد ٢١، العدد٩١، ٢٠١٥ ،ص١٩.

(٢) أ.م.د كامل القيم ، حرب الرموز وتسويق مثيرات العنف والارهاب (رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية لتنظيم داعش) مركز بابل للدراسات الانسانية ،المجلد ، ٥ ، العدد ٢، ص ٦.

(٣) د.أسامة الأزهري ..الندة البرلمانية للإتحاد البرلماني العربي .

فالمصلحة العامة تقضي بغلق هذه المواقع حفاظاً على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي وصيانة للأمن الفكري من الافكار الارهابية .

إن الحفاظ على النظام العام الوطني من الفوضى وصيانة السلم الأهلي من الأمواج التكفيرية والحفاظ على مقومات الأسرة العراقية من المد الإباحي من أهم أولويات الدولة فلا تلام الحكومة إن فرضت رقابتها على شبكة الأنترنت ونظمت أصول البث الرقمي وقيدت ما يهدد الأمن الفكري والأسري ولا يعد فعلها إنتهاكاً للحريات الفردية سيما أن المادة (٤٦) من الدستور الإتحادي أجازت تقييدها بقانون أو بناءً عليه على أن لا يمس هذا التقييد او التحديد جوهر هذه الحريات.

إن حجب المواقع الالكترونية والصفحات الشخصية المروجة للطائفية والعنصرية والتكفير على وسائل التواصل الإجتماعي من قبل وزارة الإتصالات العراقية إمتثالاً لقرار مجلس النواب العراقي لا يعد إجراءً إدارياً فاقداً للمشروعية بل يستند على إساس متين من الدستور والقانون من جهة ويصون الأمن الفكري من جهة ثانية ، فالمادة السابعة من الدستور الإتحادي حظرت الكيانات التي تروج للعنصرية او للإرهاب او للتكفير أو للتطهير الطائفي وجاء قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذو الرقم رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ مستنداً عليها ومن هنا كان لزاماً على الحكومة العراقية الإمتثال للقانون الذي يمثل إرادة الشعب في تنقية البيئة الرقمية من هذا الإرهاب الذي بات أشد خطراً من الإرهاب المادي حفاظاً للسلم الأهلي ودرءً للمخاطر المترتبة على شيوعه في المجتمع [١].

ولتحقيق بيئة فكرية سليمة بعيدة عن الملوثات الوافدة وضماناً للأمن الأسري العراقي الذي بات مهدداً بفعل العولمة التي تشكل شبكة الإنترنت إحدى عواملها الرئيسة وتجنباً من هزات التي قد تعصف بالبناء الأسري وحماية لتماسكه الإجتماعي وحرصاً على القيم الإجتماعية والدينية التي تعد الوقود الضامن لديمومة المجتمع إذ تعظم الحاجة الى غلق المواقع الإباحية على شبكة الإنرنت التي باتت عاملاً مزعزعاً للإستقرار النفسي والمجتمعي في ظل تنامي معدلات الطلاق والتحرش الجنسي من خلال إلزام وزارة الإتصالات بالإمتثال لقرار مجلس النواب القاضي بحجب هذه المواقع سيما أن هذا الإجراء يصب في المصلحة العامة ولا يكلف الدولة مبالغ باهضة وفق بيانات وزارة الإتصالات العراقية ذاتها [٢].

---

(١) شدد الوكيل الفني الاقدم لوزير الاتصالات امير البياتي على أهمية حجب المواقع الاباحية والقضايا الامنية والارهابية من شبكة الانرنت وهذا يحتاج تثقيف لحماية الاطفال من استخدام الانترنت مع الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في كيفية استخدام الانترنت منذ المرحلة الاولى دراسيا ضمن منهاج تربوي متكامل بموازاة التعليم وتم رفع الى لجنة الخدمات في البرلمان مسودة مشروع لحثهم على اقراره مع دعوة وزارة التربية لتبني المشروع بما يتلائم مع المجتمع العراقي وهي مسؤولية تخص كل الجهات وان حجب المواقع تقرره لجنة عليا ونحن ننفذ توصياتها بخصوص حجب مواقع تدعو للارهاب والتطرف والطائفية ، حيث ان الوزارة عضو في اللجنة تلك كما اننا نسعى لتشكيل بوابات نفاذ دولية للنفاذ يصبح بالإمكان حجب المواقع غير المرغوب بها من خلال تلك البوابات مع مصادقة هيئة الرأي في الوزارة على تشكيل النواة الاساسية لوكالة الفضاء العراقية.للمزيد يتنظر : http://www.nasiriaelc.com/2015/12/72381 جريدة الناصرية الالكترونية.

(٢) . http://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=45388 في ١٥ سبتمبر ٢٠١٥ .

الخاتمة

أولا: النتائج :

١. يمثل الإرهاب الفكري شكلاً آخراً للإرهاب المادي إذ يفرق عنه من جهة الموضوع ويسبقه من زاوية الظهور ، فالأول يخرج عن حرية التعبير ليتخذ فكراً مسوقاً الى المتلقين بالإكراه بوسائل معينة وتقنيات باتت غير قابلة للسيطرة ، أما من زاوية الظهور فالجريمة الإرهابية قبل تنفيذها على الأرض كانت عقيدة إرهابية نمت في العقول وتغذت في الصدور ثم انتقلت الى مراحل الإعداد والتحضير والتنفيذ من خلال فرضها على الآخرين تحقيقاً لغايات إرهابية .

٢. لا يمكن إحراز النصر الحقيقي على الجماعات الإرهابية والقضاء عليهم كلياً بمعزل عن القضاء على الأفكار الإرهابية، والإنتصار الأخير يبدو أشد صعوبة من النصر العسكري فهو بحاجة الى استراتيجة عالمية شاملة وبرامج وطنية دؤوبة وتغذية فكرية ممنهجة ترسخ قيم التسامح وتعزز المشترك الإنساني وتنمي روح المحبة والسلام بين الأمم والشعوب والطوائف.فإن استطاعت الاستراتيجية العسكرية ان تقضي على التنظيمات الإرهابية هنا وهناك لكنها غير قادرة على إنهائها فكرياً ، لأن الفكر الذي تتغذى عليها بحاجة الى إعادة تدوير وصياغة جديدة وعلى مختلف الأصعدة.

٣. إن الإرهاب الفكري قابل للظهور بين إحضان أية مدرسة أو فلسفة أو عقيدة متى إنحرفت عن مسارها الإنساني وخرجت الى الواقع الخارجي بالقول أو الكتابة وحاولت فرضها على الأفراد أو الجماعات بأية وسيلة كانت سواء بالقوة أو التهديد بها من شأنها إدخال الرعب بينهم مما يشكل تهديداً للأمن الفكري الإنساني .

٤. إن العلاقة بين الإرهاب والفكر حميمية وعلى وتيرة متصاعدة ، فكلما كان الفكر متشدداً في أصوله ، متطرفاً في قواعده ، ضيقاً في بناه فإن الإرهاب حاضر معه ولا تنفصم هذه العلاقة الا بالقضاء على مصادر التغذية الفكرية لهذه الأصول الإرهابية ومعالجتها من الأساس .

٥. تفترق الإرهاب الفكري عن الحرية الفكرية التي تمثل حرية العقيدة وحرية التعبير جناحيها ، والعلاقة بينهما علاقة تضاد وتنافر ، فالاول تنهض قوائمه مع إستعمال القوة والتهديد بها في تعبئة الأذهان وشحنها بعقيدة معينة تمهيداً لغاية إرهابية بينما تدور الأخيرة مع إطلاق الأفكار والعقائد في فضاء من الحرية وجوداً وعدماً ومناقشتها وتلاقحها دون قيد سوى المصلحة العامة وإحترام الآخر المختلف فكرياً وعقدياً.

٦. يمثل الإرهاب الفكري فعلاً مجرماً في القانون العراقي ويتخذ هذا التجريم صوراً متنوعة فقد يكون الإرهاب الفكري جريمة ماسة بأمن الدولة الداخلي كالتحريض على الإقتتال الطائفي والحرب الأهلية حتى لو لم تترتب على التحريض الحرب أو الاقتتال الطائفي وفق مقتضى المادة (١٩٥) من قانون العقوبات العراقي وقد يكون جريمة إرهابية كما في الفقرة الرابعة من المادة (٢) من قانون مكافحة الإرهاب .... فدلالة التحريض لا تخرج

عن الشحن الفكري والتعبئة الذهنية للقيام بالفعل ولا يغير من الوصف القانوني وقوع التحريض بوسيلة معينة .

٧. إن ممارسة الإرهاب الفكري تعد مانعاً دستورياً وقانوناً من المشاركة في الحياة السياسية في العراق فالترويج للأفكار الإرهابية والتحريض على الإقتتال الطائفي والتبني للمشاريع للمتطرفة والتوجهات المعارضة للديمقراطية في الإعلام الرقمي أو المكتوب او المسموع والمرئي تحمل المفوضية العليا للإنتخابات مسؤولية قانونية من دخول هؤلاء المروجين في الانتخابات أو ممارسة أي نشاط سياسي.

ثانياً : التوصيات:

في ختام هذه الدراسة توصلت الى إبداء بعض المقترحات :

١. دعوة مجلس النواب العراقي الى سن تشريع خاص يجرم إنشاء المواقع الالكترونية الخاصة بالانشطة الارهابية والأباحية تأميناً للأمن الاسري من التفكك ووقاية للسلم الاهلي من التصدع والإقتتال ويلزم وزارة الاتصالات بحجب هذه المواقع ومتابعتها تقنياً بما يؤمن لها من بسط رقابتها على قنوات التواصل الاجتماعي واليوتيوب.
٢. دعوة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى ممارسة دورها القانوني بتطبيق أحكام قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذي الرقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ ولا سيما نص المادة -٧- أولا- التي حملت دائرة الاحزاب في المفوضية مسؤولية مراقبة الاحزاب والكيانات والتحقق من عدم ممارستها للانشطة المحظورة في القانون كالتحريض الطائفي والترويج للأفكار البعثية والعنصرية والأرهابية لضمان عدم مشاركتها في الانتخابات والحياة السياسية .

٣. دعوة دواوين الاوقاف الى مراقبة الخطاب الديني في مؤسساتها ومدارسها ومخرجاتها وفرض رقابة صارمة على مطبوعتها وموظفيها من أئمة الجمع والمساجد ضماناً للأمن الفكري وقطعاً للطريق أمام المتطرفين في ترويج مشاريعها الاجرامية .

٤. دعوة وزارة التربية العراقية الى تطعيم مناهجها بأفكار التسامح وقبول الاخر والتركيز على الوحدة الوطنية ونبذ العنف وإشاهة ثقافة السلام وتقديس الهوية الوطنية وعلويتها على الهويات والاثنيات الاخرى .

٥. دعوة جهاز الامن الوطني الى بناء استراتيجية متكاملة لمواجهة الارهاب الفكري وتأسيس مرصد للفتاوى التكفيرية والقنوات المتطرفة والمنشورات الارهابية حماية للنظام العام والأمن الفكري والأسري .

المراجع

اولاً : المعاجم اللغوية :

١. ابن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب، ج ١، دار صادر ،بيروت ،١٩٥٦م .
٢. الفراهيدي ، كتاب العين ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ج ٥.

ثانيا : الكتب القانونية والمجلات العلمية :

١. د.جلال الدين محمد صالح ، الارهاب الفكري أشكاله وممارسته ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ، الرياض ، ٢٠٠٨.
٢. حسن بن علي السقاف ، السلفية الوهابية افكارها الاساسية وجذورها التاريخية ، ط ، ٢دار الميزان ،بيروت ، ٢٠٠٧.
٣. ا.د. رسمية سعيد عبد القادر حنون و ا. ليلى رشاد البيطار ، ورقة عينية لظاهرة الإرهاب، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي " الإرهاب في العصر الرقمي" عمان / الاردن في ١٠-٢٠٠٨/٧/١٢.
٤. د. سعيد بن سعيد ناصر حمدان ، د. سيد جاب الله السيد عبد الله ، دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الامن الفكري ، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني للأمن الفكري
٥. د صعب ناجي عبود وزينب عبدالسلام عبدالحميد ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد ٢، السنة ٨ ، ٢٠١٦
٦. د. عصام صادق رمضان، الابعاد القانونية للارهاب الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد ٨٥٤.
٧. أ.م.د كامل القيم ، حرب الرموز وتسويق مثيرات العنف والارهاب (رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية لتنظيم داعش) مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ، ٥ ، العدد ٢.
٨. د.مصطفى محمد موسى ، الارهاب الالكتروني ، دراسة قانونية أمنية فلسفية إجتماعية ، دار الكتب والوثائق المصرية ، ط١، ٢٠٠٩.
٩. د.نصيف جاسم حمدان ، الحرب الرقمية لتظيم داعش ، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بغداد ، المجلد ٢١، العدد٩١، ٢٠١٥ .

ثالثاً : الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية :

١. دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.
٢. قانون العقوبات العراقي ذو الرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
٣. قانون المطبوعات العراقي ذو الرقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨المعدل.
٤. قانون مكافحة الارهاب العراقي ذو الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.
٥. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨.
٦. الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠.

٧. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦.

٨. الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩.

٩. الميثاق العربي لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٤.

١٠. جريدة الوقائع العراقية: العدد(٤٤٢٠) ١٦ محرم ١٤٣٨ ه/ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ م/ السنة الثامنة والخمسون.

١١. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ، الدورة السادسة عشرة في ٢٦ شوال ١٤٢٢ هـ ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة .

رابعاً : القرارات الدولية :

١. قرار الجمعية العامة ذو الرقم ١٤٤/٥٣/ في ١٩٩٨/١٢/٢٩ .

خامساً : المراجع الاجنبية :

1.Wibke kristin Timmermann : Incitement in international criminal law, International Review of Red cross , Volume 88 , No , 864 , December 2006

سادساً : المواقع الإلكترونية :

1.https:twitter.com.CNN.

القيم السياسية وتحولاتها في عراق ما بعد ٢٠٠٣

م.د. بشار سعدون هاشم الساعدي

أستاذ الفكر السياسي في كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية

المقدمة:

لا يمكن تحديد مفهوم واضح ودقيق للقيمة **value**، وذلك لأنها موضوع متعدّد الاهتمامات في مواضيع العلوم الإنسانية وقد يبدو نوعاً من المغامرة أن نعطي مفهوماً للقيمةِ بعيداً عن امتداداتها السابقة، وعليه لابد من التعامل مع المصطلح بدلالاته التداوليَّة(١).

إنَّ أقدم حقل معرفي تناول القيمة باعتبارها موضوعاً علميَّاً، كان في الفلسفة وخصوصاً مع افلاطون **plato** في نظرية المُثل العليا التي كانَ يعتقد بأنَّ لها قيمتها الموضوعيَّة خارج نطاق العالم المحسوس، وما العالم المحسوس إلاَّ انعكاساً للمُثل، فتتمثَّل القيمة عنده اشتراك هذه الانعكاسات في ذلك العالم العالي(٢)، وربَّما كان هذا التصوّر الافلاطوني له تأثيراته في الأخلاق، فالأخلاق لا بد أن تتَّبع المثل الأعلى، بمعنى أنَّ البحث عمّا يكون وليس عمّا هو كائن هو تمثيل القيمة بمجالها الأخلاقي، فالمسلم مثلاً حينما يصلّي أو يجتنب الغيبة فإنَّه يمارس موضوع قيمة الفعل المشدود نحو المثل الأخلاقي الأعلى الذي أتاحه الإسلام لذلك الإنسان، ولكن القيم ليست مجرّد أمور تتحقّق في فاعلية الإنسان فقط، بل تتجاوز ذلك لتكون واقعاً يفرض ذاته على الشعور الفردي ويولِّد شعوراً جمعيَّاً كما هو واضح في مدرسة علم الإجتماع عند دور كهايم **Durkheim**(٣)،ولا تبقى ضمن تلك الحدود وإنَّما تصل إلى حدود الممارسة الفرديَّة الخاصة أي الجماليَّة مثلاً المتحف يعرض تُحفاً والحديقة تحتوي على أزهار وقيمة الزهرة أو التحفة الفنيَّة يكمن في التذوّق الفردي أو الشخصي لها، فالبعض يعد القيمة في ذلك التذوّق الجمالي أي حينما ينفعل بها الإنسان، لكن هنا تبقى القيمة موضوعاً فرديَّاً نسبياً يتأثّر بالرفض أو القبول من قبل المتذوّق فالبعض يعدّ نحت (مايكل أنجلو) له قيمةٌ جماليَّة وآخر لا يثمّن هذا النتاج بل يمتدح لوحات (سلفادور دالي)، وقد تخرج من هذا الأساس لتكون موضوعيَّة مثل دُعات الفن للفن، فالزهرة لها جمالها الذاتي دون أن تتأثّر بالمتلقّي، ها هنا فصلاً بين الذات العارفة والموضوع المدرك، أي بين المقيّم والقيمة، وهذا معنى تسرّب بطريقة ما إلى الأنثروبولوجيِّين: جاء في

(١) التداولية تعني هنا: علاقة المصطلح بمستخدميه ودراستها من هذه الناحية توفر المعنى الأساسي واستخداماته بعيداً عن المجالات الاصطلاحية الجافة.

(٢) انظر في نظرية المثل الإفلاطونية: افلاطون، الجمهورية، الكتاب السابع (أسطورة الكهف)، ترجمة (زكي نجيب محمود)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

(٣) انظر: بول سيزاري، القيمة، ترجمة (عادل العوا)، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥.

معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا أنَّ " فكرة القيمة تُتَّخذ محتوى معياريَّاً يتمّ التمييز بين المعنى والقيمة "[١] ،ولذلك هي " أصل التراتبيَّة.

وقائمة على معطيات مجتمع "[٢]، فالذي يقوم بدراسة القيمة عليه "أن يميّز بين المادة والموضوع الذي يتيح لنا اعتبار تلك المجتمعات كموضوعات دراسة"[٣]، وهذا الاعتبار يجعل من القيمة مادةً والمجتمع موضوعات لتلك المادّة من حيث الثبات والتغيّر ولذلك عدّت أصلاً للتراتبية وعليه تكتسي القيمة صفة المعياريَّة والموضوعيَّة وهذا ما يتيح لنا استعمالها بالمعنى السياسي. ولا إغفال للقيمة بمعناها الاقتصادي والذي هو معروف ولا يحتاج إلى إيضاح (تعني الثمن أو السعر).

ومن هذا الأداء التداولي المترامي الأطراف نخلص إلى نتيجة إجرائيَّة هي أنَّ القيمة أساس لاجتماع فئات بشريَّة معيَّنة تتّصف بالتباعد أو الاقتراب، فالتباعد يعني القيمة المعنويَّة التي تكون أخلاقيَّة، دينيَّة، مذهبيَّة، تنظيميَّة (حزب).

والاقتراب يركّز على الصفة البيولوجيَّة أي رابطة الدم والعرق (أي الارتباط العشائري أو القبلي)... وما إلى ذلك.

وبعد هذا الإيجاز المفهومي نبيّن طبيعة الإجراءات التي سنتّخذها في مشروع دراستنا هذه، وفق الفرضيات الآتية:

أولاً : القيمة تعبّر عن العلاقة الاعتبارية لجماعة بشريَّة، تكون حزب، قبيلة، عشيرة، علاقات دولية، تدخّل دولي... إلخ.

ثانياً : القيمة كمادة أي العلاقة التي تربط الجماعة البشريّة فيما بينها ومع جماعات بشريّة أخرى، وهنا قد يكون المعتقد أو المذهبيَّة أو الحزبيَّة أو القوميَّة هي القيمة التي تربط الجماعات.

ثالثاً : انحلال القيمة أي تفكّك العلاقة بين الرابطة الجماعية والمجتمع ودخول قيم بديلة، لكن ليس من السهولة أن تنحل القيمة بدخول القيم البديلة وإنَّما يندمجان ويظهران كقيمة تحوّلية، وها هنا هل تعود القيمة التحوّلية إلى أصولها السابقة بشتّى تمثّلاتها؟ أو تفرز في مسارها الطويل أو القصير قيماً متوسّطة في المستوى الأول بالتحوّل إلى قيم ثابتة؟.

هذه هي الإجراءات النظرية لفرضيَّة البحث والتي تحيل إلى افتراض القيمة كشرط نظري في تفحّص مسيرة الأحزاب وافرازاتها في عراق قبل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ وهذا يجعلنا نستعمل ادوات منهجية تحليلية وتاريخية واستقرائية.

وقسم بحثنا الى مبحثين: يتناول المبحث الأول، القيم وآثاراها السياسية في العراق. وسنبحث، ها هنا، عن أجوبة للأسئلة التالية:

---

(١) بياربونت وميشال إيزار، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا، ترجمة (مصباح الصمد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١١، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٧٤١.

(٢) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(٣) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

١. ما هي القيم التي سادت في المجتمع العراقي قبل وبعد ٢٠٠٣؟
٢. ما هي طبيعة القيم التي أثّرت على السياسة العراقية؟
٣. بعد الجواب عن السؤالين السابقين إن كان ممكناً يُطرح السؤال التالي:

هل كانت تلك القيم التي ظهرت وأثّرت على السياسة هي ثابتة أو متغيرة أو أنّها تبقى قيماً تحوّلية؟

في حين يتناول المبحث الثاني، التحوّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدّدية الأحزاب (إفرازات القيم التحوّلية) أو (تبدّل القيمة السياسية). وسنبحث هنا عن أجوبة لأسئلة تمسّ الواقع العراقي بعد ٢٠٠٣:

١. ما هي القيم التي سادت في نظام الحزب الواحد ابتداءً من عام ١٩٦٨ وانتهاءً بعام ٢٠٠٣؟
٢. ما هي القيم التحوّلية -إن وجدت- في تعدّدية الأحزاب بعد ٢٠٠٣ ؟
٣. ما هي علاقة القيم السابقة بالقيم اللاحقة، أكانت صراعيّة أم تضامنيَّة؟

المبحث الأول : القيم وآثارها السياسية في العراق

المطلب الأول: القيم التي سادت المجتمع العراقي :

أولاً: قبل ٢٠٠٣م :

لا يمكن لأي باحث أن يستخرج مفهوم القيمة بامتدادها الذي مرّ سابقاً إلاَّ أن تكتنف طريقه صعوبات جمّة وذات أبعاد متشابكة ومتشعّبة، وهذا بطبيعته يعالَج بكتبٍ واسعة ومتّسعة وهذا ما لا يسمح به بحثنا هنا.

لذلك سنأخذ القيمة بأساس نظري يعتمد على أدوات علم الاجتماع والوسائل السياسية في فهم وظيفة وآثار ظاهرة القيمة في المجتمع العراقي، ويُتتَبّع بتاريخ موجز يؤدّي الغرض لموضوع بحثنا.

إنَّ القيمة في المجال الاجتماعي تعني بـ"عناصر تركيبيَّة مشتقّة من التفاعل الاجتماعي لتشكّل المكوّنات الجوهرية للنظريّة الاجتماعيّة "[(١)]، وهذا يعني أنّ القيمة تحمل تركيبيّاً، مأخوذ من التفاعل الاجتماعي بين المكوّنات المجتمعيّة سواء كان على أساس علاقات النفع المتبادل أو العرق أو الدين... إلخ، فهو يحمل لما يحدث في المجتمع من اجتماع من مكوّناته التركيبيّة ومن هذا يمكن القول إنَّ القيمة الاجتماعية بوصفها علاقة بين الأفراد تكون طبيعيّة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ ظاهرة الاجتماع الإنساني طبيعيّة أو كما جاء في القول المشهور ((إنَّ الإنسان حيوان اجتماعي بالطبع)) وبمعنى آخر تكون قيمة مبتنية على أساس الحاجة إذا قلنا أنّ الإنسان يحتاج إلى أخيه الإنسان في ممارسات شؤون حياته العامة، وعلى أساس هذه الحاجة تصوّر بشكل اقتصادي وآخر بشكل سياسي وهو غايتنا، لأنَّ السياسة تُعنى بالممارسة التنظيميّة لشؤون المجتمع وحاجاته.

(١) ديكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة (إحسان محمد الحسن)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، مادة (قيمة)، ص٣٦٦.

فالقيمة بهذا المعنى السياسي تأخذ الحاجة والممارسة في مرتكزاتها، ومن خلال ذلك يمكننا أن نشخّص القيم السياسية في العراق وابتداءً من العصر العثماني ومروراً بالعصر البريطاني والملكي وانتهاءً بالجمهوري، لنتبيّن فيها طبيعة تلك القيم السياسية.

أ. في العصر العثماني:

تعاقب الغُزاة على حكم العراق منذ سقوط دولة العبّاسيين عام ١٢٥٨ميلادية وخضع العراق للهيمنة العثمانية لمدة ٣٨٤عام حيث دخلت العراق سنة ١٥٣٤ بقيادة سليم القانوني وأدمج العراق بالسلطة العثمانية، وفي هذه الهيمنة والسيطرة العثمانية تعرّض العراق والعراقيين إلى صنوف من استغلال بشع ممّا أدّى للبعض إلى القول "أصبحت فيه تركيا موطناً للإجراءات العقيمة والعمياء،... أصبح فيها الوضع التركي في العراق من الضعف، الذي لا تسنده القوّة البشرية"[(١)]، ممّا أضاف صعوبة على الحياة العامة للناس وأتبع العثمانيون سياسة طائفيَّة في إدارة الدولة في العراق يعتمد على القيمة المذهبيَّة الطائفية وترجيح فئة على أخرى، ويؤيّد ذلك أنّ " كثير من الكتّاب والباحثين العراقيين يعتبرون أنّ ما يعانيه العراق من تمييز طائفي هو نتاج سياسة الدولة العثمانيّة الطائفية"[(٢)] ، ويضيف العلوي قائلاً: "أوجدت السياسة التركية العثمانيّة شرخاً كبيراً في جسد المسلمين العراقيين، سواء كان في تطبيقها العملي في حكم العراق ومن خلال اعلامها الذي مارس نوعاً من غسيل الدماغ لرعاياه من المسلمين السنّة"[(٣)].

ويكمن سبب التمييز الطائفي الذي اتبعه العثمانيّون في العراق إلى أبعاد سياسية واضحة تعود إلى اعتبار المذهب السني مذهب الدولة الرسمي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل الحفاظ على دولتهم بزج الذين ينتمون إلى ذلك المذهب في دوائر الدولة وإعطاءهم سلطات واسعة من أجل قمع المخالفين لذلك "مارس الأتراك سياسة تعسّفية ضد الشيعة فأهملوا مدنهم وحُرّمت عليهم الوظائف الحكوميّة المهمّة، لا لسبب إلاَّ لكونهم ينتمون إلى مذهب هو غير مذهب الدولة الرسمي "[(٤)].

لذلك يمكن القول أنّ أساس ظهور القيمة السلبيّة الطائفيّة في إدارة الدولة في العراق تعود إلى العثمانيين وبموجبها قُسّم المجتمع العراقي إلى طبقتين طبقة تُفهم على أنّها مع الدولة وأخرى على أنّها ضدّ الدولة وهذا له دوره في تحويل صراع الحاجة من السياسة إلى الدين بوجهه الطائفي. وبالتأكيد أنّها قيمة تحوّلية متحولة سلباً من الدين الإسلامي الذي لا يسمح عموماً بتلك الممارسات إلى قيمة سلبية طائفية تتغطّى بالدين، لذلك جوّزوا لأنفسهم سحق الآخر إعلاميّاً وعملياً والشاهد على ذلك ظهور اقتتال طائفي في العراق إبّان الحكم العثماني.

ب.عصر الاستعمار البريطاني:

لم يكن عهد الاستعمار البريطاني أفضل حالاً من سابقه العثماني، فقد استمرّت مسيرة التمييز الطائفي رغم أنّ هنالك توحّداً في الموقف الداخلي العراقي ضد الاستعمار البريطاني

(١) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج١، ترجمة (سليم طه)، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٨٩، ص٩٢.

(٢) مهدي حسن الخفاجي، المشروع الطائفي العربي وأثره على الواقع السياسي العراقي، لامط، لا مكان، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٣.

وظهور قيمة الدين فوق المذهب كشيء إيجابي تمثّل باشتراك الشيعة والسنة في الحرب ضدّ البريطانيين المستعمرين، فوقف الشيعة مع الدولة العثمانيّة التي اضطهدتهم من قبل ضد الانكليز في معارك الشعيبة وغيرها، حتّى تُوّجت هذه القيمة بثورة العشرين وعبّرت عن تهديدٍ خطرٍ للمصالح البريطانيّة ممّا جعل القائمين على الإدارة البريطانية بإعادة القيمة الطائفية فنجحت بذلك وأسّست أول وزارة عراقية بقيادة عبد الرحمن النقيب والتي تحتوي على شخصيّات سنيّة متمثّلة بـعبد الرحمن النقيب رئيساً ممّا أثار حفيظة الشيعة في تلك الفترة فاختاروا محمد مهدي بحر العلوم وزيراً للمعارف لإسكاتهم واستمرّ الحال حتّى في الوزارة الثانية التي لم تحتوِ إلاّ على وزير واحد شيعي هو عبد الكريم الجزائري، وازداد الأمر سوءاً في الوزارة الثالثة التي لم تتوفّر على أي وزير شيعي وكذلك في الوزارة الرابعة باستثناء عبد الحسين الجلبي وزير المعارف، والذي يطّلع على تقسيم الوزارات العراقية في عهد الانتداب والاحتلال البريطاني يلاحظ ذلك التمييز الطائفي الواضح وكان قصد البريطانيين في ذلك تهميش الشيعة الأكثريّة والاعتماد " على السنّة لأنّهم أقليّة وبالتالي تجد هذه الأقليّة نفسها مضطرّة لأن تحتمي بالمستعمر ليضمن بقاءها في السلطة "[١].

ت . العصر الملكي:

يبدو أنّ الملك فيصل الأول حاول التخفيف من وطأة التمييز الطائفي الذي مارسه العثمانيون والبريطانيون وهذا يظهر من خلال إلقاء نظرة لخريطة الوزارات العراقية التي احتوت على عدد أكثر من الوزراء الشيعة، لكن بقت القيمة الطائفية في العصر الملكي لتتّخذ بُعداً آخر وهو البُعد القومي، يقول الملك فيصل في مذكراته "بأنّ العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنيّة مؤسّسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسماً كرديّاً وأكثريّة شيعية منتسبة عنصريّاً إلى نفس الحكومة "[٢]، والملاحظ أنّ في هذه الفترة بدأت الأحزاب العراقية بالتشكّل على أُسس وطنيّة فيها نفحة التوحّد من ثورة العشرين لكن بدت تيّارات متنافسة فيما بينها وهذه تمثّل إضافة قيمة أخرى وهي القيمة الصراعية الحزبيّة إضافةً إلى القيمة القومية والطائفية، لكن في عهد الملك غازي بدت عمليات قمع طائفي واضح استمرّ حتى عهد الوصي عبد الإله وسمح للجيش بأن يتدخّل بالسياسة لأكثر من مرّة وحُكم على الكثير من السياسيين، وهذا يمهّد لبداية انقلاب عسكري يؤسّس فيه العصر الجمهوري في العراق.

وها هنا يمكن أن نلاحظ ظهور قيم جديدة هي القوميّة، الصراعية الحزبية، إضافةً إلى القيمة الطائفيّة الموروثة من العثمانيين والبريطانيين.

ث. العصر الجمهوري:

تأسّست الجمهورية الأولى في العراق بعد الانقلاب العسكري على الملكيّة عام ١٩٥٨ م وتسلّم الزعيم عبد الكريم قاسم زمام الأمور مختاراً وزارة الدفاع مقرّاً لحكومته ونُلاحظ في هذه المرحلة أنّ عبد الكريم قاسم قد وقع في اللعبة الحزبية رغم عدم انتمائه لأيّ منها، حيث حُلّت الأحزاب في العهد الملكي وأجيز بعضها بالعمل لكن عبد الكريم قاسم سمح للأحزاب المُجازة في ذلك العهد للعمل مجدّداً، فبرزت أحزاب مثل حزب القوميين والحزب الشيوعي وحزب البعث،

(١) مهدي حسن الخفاجي، المشروع الطائفي العربي وأثره على الواقع السياسي العراقي، مصدر سابق، ص٣١.

(٢) مهدي حسن الخفاجي، المشروع الطائفي العربي وأثره على الواقع السياسي العراقي، مصدر سابق، ص ص٣٤-٣٥ .

والحقيقة "إنّ الحرج الذي مرّ به عبد الكريم قاسم كان يُحتّم عليه أسلوب المناورة مع كل الأطراف، ولتأليب طرف على آخر وضرب جماعة بأخرى، من أجل أن يستدب له الوضع بشكل كامل"[١]، وبهذا لا يمكن أن نحكم على ظهور قيم جديدة وإنّما ضلّت تراوح في مجالها. وبعد قاسم سيطر على الحكم عبد السلام عارف فجمع كل تلك القيم لتظهر من جديد والذي يجمع أغلب المحلّلين والكتّاب على أنّه "... كان الأكثر طائفيّة وعداءاً للشيعة مقارنةً ببقيّة الحكّام الذين سبقوه "[٢]، وهنالك تصريح خطير يُبيّن كيفية وجود قيم من نوع آخر من قبل السلطة تتوجّه نحو الإلغاء فيذكر " السيد هديب الحاج حمود (وزير الزراعة في عهد قاسم) "أنّ عبد السلام عارف ذكر لأحد الضبّاط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ بأنّهم ينفّذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب استئصالهم وهم: الأكراد، والمسيحيون، والشيعة"[٣].

وإذا كان عارف على هذه الشاكلة فإنَّ أحمد حسن البكر لا يختلف عنه فهو، وإن كان ينتمي إلى حزب يدّعي بالقوميّة ويتعالى على الطائفية، لكنّه يفكّر بذهنيّة طائفية بحتة، "... إنَّ الأحزاب القومية العربية تفهم العروبة على أنّها التسنّن أي الانتماء للمذهب السنّي أمّا أتباع المذهب الشيعي فهم (عجمٌ شعوبيّون) حتّى ولو كانوا من بني تميم أو من بني هاشم أو ربيعة "[٤]، ويؤيّد ذلك ما يذكره الدكتور جواد هاشم (وزير التخطيط في السبعينيات) عن لعبة البعث في الورقة الطائفيّة فيقول: " أمّا الطائفيّة فقد كانت تُمارس بشكل علني منذ البداية ويقول أنّه دخل مرّة في مكتب حامد الجبوري وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية... فوجد فيه وزيرين آخرين هما الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري وزير التربية والفريق حمّاد شهاب وزير الدفاع... كانا في حديث عن محافظات العراق، فيقول سمعتُ شهاب يقول للجواري إنَّ جميع سكّان المنطقة التي تقع بين المحمودية وجنوب العراق هم عجمٌ ولا بد من التخلّص منهم وتنقية الدم العربي العراقي "[٥]، وهذه قيمة انصهرت فيها القوميّة بالطائفية في إدارة الدولة فهي قيمة طائفية-قوميّة.

ومع الطاغية (صدام حسين) تبدو القيمة بوجوه سلبية مختلفة أولها الطائفية وثانيها القومية وثالثها المناطقيّة.

أمّا الطائفيّة فهي امتداد لما سبق رغم دخول عدد كبير من الشيعة والأكراد في صفوف الجيش العراقي إلاَّ أنّهم لم يستحصلوا على مراكز مرموقة.

والقوميّة تظهر في التمييز بين العرب والكرد حتّى وصلت في أوج ظهورها بقصف مدينة حلبجة الكردية بالغازات السامّة.

والمناطقية تظهر بعمليات التهجير الواسعة التي مارسها ذلك النظام من نقل بعض الناس من مناطقهم إلى مناطق أخرى وكذلك الحفاظ على التركيبة الطائفية القومية في توزيع المساكن أو أراضي سكنية.

---

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، لا مط، بيروت، بلا تاريخ، ص١٨٩.

(٢) مهدي حسن الخفاجي، المشروع الطائفي العربي وأثره على الواقع السياسي العراقي، مصدر سابق، ص٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٤) المصدر السابق، ص٤٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٩.

ثانياً: بعد ٢٠٠٣:

بعد أن سادت القيم الطائفية والقومية والعنصرية كآيدلوجية في ممارسة السلطة وظهور نظام الحزب الواحد الذي ظل معشعشاً طيل ٣٥عام ممّا يجعلنا نقول أنّ كل القيم السابقة اندرجت تحت قيمة الحزب الواحد السلبية، وما أن أتى يوم ٢٠٠٣/٤/٩ حتّى حمل معه قيم جديدة وسنتوقّف هنا لتحليلها.

في الفترة الممتدة من٢٠٠٣/٤/٩ حتّى ٩/ ٨/ ٢٠٠٣ (استشهاد السيد محمد باقر الحكيم) كانت القيمة إيجابيّة فالكل يتطلّع إلى شكل العراق الجديد وظهرت المقولة التي ردّدها أبناء العراق (لا شيعيّة لا سنيّة دولة دولة إسلاميّة) باعتبار أنّ قيمة التوحّد تكمن في الرجوع إلى الإسلام وحده دون الطائفية البغيضة، لكن حلم الربيع هذا عجّل عليه الخريف ليسقط أوراقه أرضاً، لتظهر القيمة الطائفية، بعدها، بشكل مسلّح وواسع، هذا من جهة، ومن جهة اخرى وجود التعدّدية الحزبية وما لها من قيم صراعية ألقت بضلالها على المجتمع وظهور قيمة تصنيفية لطبقات المجتمع قيمة أبناء الداخل وأبناء الخارج التي تحمّلت سجالاً بين مَن كانوا خارج العراق ومَن كان داخل العراق، ولو نظرنا إلى البرلمان العراقي في حسنه، أو مجلس الحكم، لوجدنا أنّ الفئة الأكبر فيه هي لأبناء الخارج وبدأت نظرة أبناء الداخل لأبناء الخارج أنّهم يهمّشون دورهم ويُلغوهم ويتّهمونهم بالوقوف إلى جانب الطاغية.

هكذا بين صعود ونزول للقيم حتى تودت القيم الطائفية بدخول داعش محافظة نينوى في ٩/ ٦/ ٢٠١٤ ثم جاءت فتوى المرجعية لتعيد إلى الساحة السياسية القيمة الوطنية، ووقفت في المقابل قيم أخرى كالمدنية التي حاولت أفراغ القيمة الوطنية من مصدرها الديني(المرجعية).

المطلب الثاني- طبيعة القيم التي أثّرت على السياسة العراقية.

أ . دور القيم في نشأة الأحزاب السياسية

معنى الحزب:" حزب، قوم "[١]، والقوم هم " الجماعة من الناس "[٢]، إذن، فالحزب يعني مجموعة من الناس.

قال تعالى :﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [٣].

فما الذي لدى الحزب لكي يجعلهم فرحين؟ هل هو شيء ماديّ؟ أم أنّه شيء معنوي؟

ليس بالضرورة الشيء المادي هو الذي يقود إلى الفرحة أو الشعور بالفرحة، بل إنّ ما تلقيه المادة من بُعد معنوي هو الذي يقود إلى الفرحة، فمثلاً المال لا يقود إلى الغِنى لولا الشعور بالغنى، أمّا الفرحة فهي آتية من الرضى. والرضى قناعة فكرية.

وعبارة (حزب بما لديهم) تعني أنّ الجماعة لديهم شيء.

(وفرحون) تعني وجود قناعات فكرية تجمعهم وتقودهم إلى الرضى بما لديهم.

---

(١) لويس معلوف، المنجد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٢، ص١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٠٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة الروم، آية ٣٢.

ويكون هذا التجمّع حزباً بمعناه اللغوي البحت لاكتمال أركانه وهي (الجماعة من الناس وكذلك الرابطة التي تقوم عليها تلك الجماعة) ومن هنا إذا كان هذا التجمّع هادفاً إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، فإنَّه يكون حزباً سياسياً.

وبذلك يعرَّف الحزب السياسي بأنَّه " مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معيّن وتجمعهم مصالح ومبادئ معيَّنة ويهدفون للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"[١] .

ومن هنا يمكن القول أنَّ هدف أي تنظيم يحدّد موضوعه فإذا كان هدفه الوصول إلى السلطة كان سياسياً وما إلى ذلك، لكن ما هي العوامل التي تساهم في نشأة الأحزاب السياسية؟ فقد تكون هذه العوامل اجتماعيّة، اقتصادية، أيدولوجيَّة، دينية أو محليّة لكن يمكن اعتبار هذه العوامل صفات متعدّدة لشيءٍ واحد هو القيمة التي تعبّر عن بعدين بُعد ذاتي وآخر موضوعي، وفي الذات تكون الحاجة هي الباعث وراء ابتغاء قيمة معيَّنة فالماء مثلاً نشعر بقيمته الذاتية حينما يشتدّ علينا العطش فنبحث عنه، فتدخل تلك العوامل في هذا الجانب من القيمة، فحينما يحتاج مجتمع ما لإقامة نظام سياسي جديد فإنَّنا لا بد أن نبحث منهجيَّاً عن الشرط القبْلي للقيمة وهو الحاجة، هذا من ناحية البعد الذاتي للقيمة، أما من ناحية البعد الموضوعي لها فإنَّ الناس يجتمعون على أساس علاقة تقوم على العرق أو المعتقد أو الفكر أو المكان أو الزمان (التباعد والتقارب).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون القيمة سلبيَّة بمعنى أنّها تصادر القيم الأخرى وتفرض وجودها وتكون إيجابيَّة بخلاف ذلك، وعليه توجد قيم فرعية واصفة أي تصف تلك الأساسية التي ذكرت سلفاً، مثل القيمة الثابتة والقيمة التحوّلية محل الدراسة، فالقيمة الثابتة تُقاس باستبعاد المتحوّل، والقيمة التحوّلية تستبعد القيمة الثابتة إن لم تفرز قيم أخرى، وهذه حركة جدلية يُبنى عليها الصراع السياسي أو علاقتها بالتطوّر السياسي والحضاري لمجتمع من المجتمعات.

وهذا الجدل يُصوّره (ألفن توفلر) في حركة الموجات الحضارية، فحينما انتقل الإنسان من الموجة الأولى إلى الموجة الثانية (الزراعة إلى الصناعة) استمر الجدل بينهما ليتحوّل الزراعي إلى صناعي كالأغذية المعلّبة اليوم، ولا يتوقّف هذا الجدل حتّى مع حضارة الموجة الثالثة أي العالم الرقمي لتنتهي بقيمة إنسانية ثابتة وهي الفردانيَّة، فإذا كانت الأسرة مكونة من الدعاميتين الأساسيَّتين (الأم والأب) أي ذكر + أنثى = أسرة (هذه قيمة ثابتة) لكن إنسان + تقنية (دجتالية) = ؟، فالقيمة مجهولة إلاَّ أنّها تُحدّد مسار الإنسان بالفردانية أي إنسان فرد+حاسبة=؟، لا نعلم إلى أين تُؤدّي هذه النتيجة؟ هل تؤدي إلى إنسان الماتريكس أو إنسان الجُنيدر بحسب أحلام علم الجينوم؟ وهذا ما دفع التصوّر نحو القطب الواحد الذي يُسيطر تقنيّاً على العالم ويفرض سياسة القيمة الواحدة والتي تُسمّى اليوم بالعولمة.

وعلى هذا الأساس نعرف أنّ طبيعة القيمة سواء كانت ذاتية أو موضوعيَّة بوصفها ثابتة أو متحوّلة تُؤثّر على نشأة الأحزاب السياسية، وعليه يمكن أن نعرّف الحزب السياسي بأنّه: مجموعة من الناس جمعتهم قيمة معيَّنة من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

---

(١) طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، منشورات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٥.

ب . طبيعة القيم التي أثَّرت على نشأة الأحزاب السياسية في العراق حتّى ٢٠٠٣/٤/٩

إنَّ بداية ظاهرة الأحزاب السياسية في العراق تُؤرَّخ كبداية مستقرّة دون جدال باعتبار هذه المجموعة حزب أو ليست بحزب من عام ١٩٠٨ عقب الانقلاب الدستوري العثماني فتأسست الجمعية العراقية وجمعية الإصلاح البصرية وجمعية العهد وجمعية العلم الأخضر، ويشير حسن شبّر[١]، إلى أنَّ العراق ابتدأ في تأسيس الأحزاب والجمعيات لكنّها تفتقد إلى التوجيه الحركي السليم، كان عام ١٨٨٩ بوجود كيان المحفل الكاثوليكي فالبداية كانت مسيحية فرضتها الهيمنة الإسلامية عليها من قبل الدولة العثمانيّة، وبعده تأسس عام ١٩٠٨ ستّة جمعيات وأوّل تسمية لحزب (حزب المشور – الشورى، الجمعية الوطنية، الجمعية العراقية، فرع جمعية الاتحاد والترقّي العثمانية، جمعية العصابة الحمراء، نادي الترقّي الجعفري العثماني) وظهرت حتّى عام ١٩١٣ جمعيّات متعدّدة لكن لا يمكن أن نعطي وصفاً لقيمة هذه الجمعيّات لأنّها لم تأخذ دوراً فاعلاً بالسلطة بل كانت مهمّتها تثقيفية لا أكثر، وفي عام ١٩١٥ انتفضت أحياء النجف الأشرف ضد الأتراك نتيجة لإجراءاتهم التعسّفية ضد الأهالي، فطردوهم من المدينة وكوَّنوا حكومة محليّة مستقلة حتّى مجيء الإنكليز عام ١٩١٧ ميلاديَّاً ممّا يدلل على أنّ هذه الحركة ساهمت في تكوين حزب ضد الاحتلال البريطاني عُرف فيما بعد (بـحزب النجف السرّي) وتوالت بعد ذلك الأحزاب والجمعيات كـجمعية النهضة الإسلامية والجمعية الوطنية الإسلامية وجمعية حرس الاستقلال[٢].

ونستشفّ من خلال هذه الأسماء أنَّ القيمة كانت ذاتية أي نابعة من الحاجة للوقوف بصوتٍ واحد ضدّ الاحتلال البريطاني الذي كان على الأبواب، لذلك كانت قيمتها التحوّلية بعد العصر العثماني تتصف بالقيمة الوطنية والإسلامية، وهذه القيم ربّما تكون السبب وراء تكوين تلك الأحزاب.

وبعد تتوّج الملك فيصل الأول تأسس حزبان جديدان رغم تخوّف الملك فيصل في ذلك فيذكر عبد الرزاق الحسني في كتابه الموسوم تاريخ العراق السياسي الحديث أنّ فهمي المدرّس كبير أمناء الملك فيصل الأول كبس على مجموعة من السياسيين العراقيين منهم ناجي السويدي، جلال بابان، محمد مهدي البصير، محمد رضا الشبيبي، وهم يعدّون لتأسيس حزب سياسي جديد، إلاَّ أنَّ الملك فيصل أخبرهم " أنّه ليس من المصلحة أن يشتغل العراقيون في تأليف الأحزاب السياسية اليوم "[١]، ومع ذلك ظهر حزبان جديدان هما الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر أبو التمّن، وجمعيّة النهضة العراقية بزعامة أمين الجرجفجي، وتوالت في حقبة عام ١٩٢٢ – ١٩٣٢م تعدديَّة الأحزاب مثل الحزبين السابقين والحزب الحر العراقي وحزب الاستقلال الوطني وحزب الشعب وحزب العهد العراقي... وغيرهم، لكن هذه الأحزاب المتعدّدة كانت في بدايتها ذات قيمة وطنية بعيدة عن الطائفية نوعاً ما، إلاَّ أنّها أفرزت قيم تنافسية تحوليّة مختلفة حول الاحتلال البريطاني فتيّار مساوم يريد أن يحقّق رغباته ببقاء قوات الاحتلال البريطاني، وآخر يبتعد عن ذلك لكنّه يتخذ منهج التحاور مع الإدارة البريطانيّة، وثالث يقدّر الأمور من الحكمة

(١) انظر: حسن شبّر، العمل الحزبي في العراق، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩، ص ص١٣-١٤.

(٢) انظر: حنه بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة (عفيف الرزاز)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٨.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، ط٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٤٠.

والواقعية وحاول التوفيق بين رغبات البريطانيين وطموحات العراقيين، وهكذا فإنَّ التيارات السياسية بدأت متنافسة ومتصارعة ممّا أثَّر على المجتمع.

وبعد انتهاء العصر الملكي كانت ظاهرة الأحزاب تنحسر انحساراً جزئيَّاً فظهرت قوى سياسية متصارعة، لكن ظهور أحزاب جديدة مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث ويظهر حزب الإتحاد الكردستاني كحزب قومي كردي وحزب القوميين كحزب قومي عربي، ويمكن إرجاع سبب انحسار الأحزاب إلى قيام الجيش بالانقلاب العسكري ضد الملكيَّة وهنا أخذ الجيش دور الأحزاب في إقامة النظام السياسي. وظهر عبد الكريم قاسم كشخصيَّة غير متّزنة لقيادة شؤون العراق مما جعل تلك الأحزاب تتلاعب بالدولة.

وفي عام ١٩٦٣ – ١٩٦٨م كان الانقلاب البعثي ضد عبد الكريم قاسم بقوَّة عسكريَّة بقيادة الحرس القومي فبدا هذا الانقلاب متوجّهاً نحو الشعب إلاَّ أنَّه بدأ بقمع الشعب وبدت البوادر الأولى لظهور نظام الحزب الواحد فقام بقمع الأحزاب الأخرى كالشيوعيين وغيرهم وتميَّز بتقليص حريَّة الصحافة وإشاعة الطائفية من جديد، وفي عام ١٩٦٨م بدا البعث هو السلطة الأولى والحزب القائد ولم يُسمح بنظام تعدّد الأحزاب فكانت القيمة التي اتخذها قيمة طائفية قومية سلبيَّة فعانى الشعب العراقي ما عانا من تقسيم واضطهاد، وخير شاهد على ذلك قمع حزب الدعوة الذي أسَّسه السيد (محمد باقر الصدر) ومنع الشيعة من السير إلى الإمام الحسين (عليه السلام)، كممارسة لطائفة تمثّل الأغلبيَّة فالتعدديَّة تقتضي حريّة الممارسات الدينية بكل الأطياف العراقية، لكن تفرديَّة الدكتاتوريَّة منعت ذلك.

ليظهر صدام حسين لتتحوّل الممارسة السياسية إلى دولة الخوف أو دولة حكومة ابن تكريت.

ويُشير مقال في مجلّة (سبورت لايت البريطانية) إلى " أنَّ صدام حوّل العراق إلى دولة بوليسية تتحكّم برقاب الناس بقسوة بالغة... إنَّ صدام يدير أفضع جهاز تعذيب في العالم "[(١)]. وحدّد سلطة الجيش ومنعه من التحرّك داخل الوضع السياسي حتّى لا تتكرّر الانقلابات السابقة والغاية هي الحفاظ على النظام الحاكم، ولا يمكن أن نحدد القيمة الأساسية التي تحدد نشأة الحزب الحاكم أو الحزب البعث الصدامي لأن هنالك اختلاف في بداية النشأة، فالقيمة الأساسية لنشأة حزب البعث كانت تعتمد على القومية وإحياء التراث العربي وهذا يتّفق مع شعارهم الذي يدعو إلى توحّد الأمة العربية لكن مع صدام في العراق كانت نشأة ثانية لحزب البعث تحمل قيمة واحدة هي أنَّ البعث هو صدام وصدام هو العراق، وهذا الكل في الواحد (هو صدام) وهذه القيمة أفرزت قيم أخرى يمكن أن ندرجها تحت اسم البطل الذي يصنع التاريخ.

ولذلك يمكن القول أنَّ قيمة التفرّد الصدامية كانت الأساس في نشأة حزب البعث بالمعنى الصدّامي، لذلك لا يمكن افتراض وجود أي حزب يخالفه. وعليه أقبل صدام على إعدام مفكّر العراق الكبير (السيد محمد باقر الصدر) لأنّه وجد فيه الشخص الذي يقضي على نظامه، ولم يكتف بذلك بل قام بعمليات اغتيال وزج في السجون وإعدام واسعة.

(١) مجيد زادة باقري، سياست، انتشارات صفا، طهران، ٢٠٠٥، ص٣٥.

وبقي هذا التفرّد الصدامي حتّى يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، وأثّر تأثيراً سلبياً على العراق كما أنّه أفرز قيم طائفيَّة ومناطقيّة وغيرها أشرنا إليها سابقاً.

ومن خلال هذا الاستعراض لتاريخ موجز لنشأة الأحزاب في العراق تُعرف أنّ القيم التي سبّبت النشأة هي في البداية كانت طائفية مع وجود الجمعية الكاثولبكيَّة عام ١٨٨٩م لتعبّر بعد ذلك عن قيم وطنية كانت لها ضرورتها في مواجهة الاستعمار البريطاني وتستمر بعده لكن بظهور خجول.

وفي بدايات نهاية العهد الملكي ظهرت أحزاب تحمل قيم قومية وطائفية وآيدولوجيَّة (الشيوعيون) وتستمر هذه القيم حتّى بدايات العهد الجمهوري ولتصبح مع صدام قيمة تفرّدية لا يُمكن وصفها بالقومية أو الطائفية أو حتّى البعثية، لكن إفرازات تلك القيمة ولّدت قيم طائفية ومناطقية. ومن هذا يظهر أنَّ القيمة الإيجابية الوحيدة هي القيمة الوطنية سواء كانت بشخصيات طائفية أو قومية.

المبحث الثاني : تحولات القيم السياسية بعد٢٠٠٣

المطلب الأول: التحوّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدّدية الأحزاب:

أ . التحوّل وعدم الاستقرار:

تكونت ونمت أغلب الأحزاب العراقية في الخارج كما هو معروف وواضح كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (المجلس الإسلامي العراقي) في الثمانينيات وسبقه في الوجود إذ تأسس في العراق إلاَّ أنَّه استمرّ في الخارج وهو حزب الدعوة الإسلامية، وفي التسعينيّات أُعلن عن تأسيس حزب المؤتمر الوطني العراقي بقيادة الدكتور أحمد الجلبي، أما الحزب الإسلامي فتأسس في الستينيّات لكنّه توقّف عن العمل وعاود إلى العمل فيما بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، وغيرها من الأحزاب المؤسسة قبل ذلك اليوم، وما أن سقط نظام صدام حسين حتى أعلن عن بداية مرحلة جديدة في العراق تظهر فيها أحزاب جديدة كحزب الفضيلة وحركة حزب الله وحزب الحوار الوطني وجيش المهدي وغيرها، كما بدا الانقسام والانشقاق في الأحزاب الكبيرة.

وهذه الاحزاب التي تأسست قبل ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ كانت تحمل قيمة انفعالية أي انفعال مضاد لتوجّهات النظام في بغداد، لذلك ظهرت بأسماء إسلامية وطائفية ووطنيّة.

لكن التحوّل من مرحلة الانفعال إلى مرحلة الفعل جعل تلك الأحزاب تفكّر بقيمة جديدة يمكن وصفها بالتحوّلية، وعلى ضوءها يمكن رسم ملامح تصوّرات تلك الأحزاب لشكل العمل السياسي، فالمجلس الأعلى وغيره من الأحزاب الإسلامية يدعون إلى أحزاب إسلامية لكن ليست على غرار إيران، أما الأحزاب العلمانية فتدعو إلى حكومة ديمقراطية، في حين تدعو الأحزاب الكردية إلى حكومة فيدرالية اتحاديَّة ديمقراطية، وأساس ذلك الحفاظ على مستقبل الكرد في العراق.

لكن هذه الأحزاب لم يتح لها في البداية العمل السياسي في ظل وجود الحاكم المدني (بول بريمر الأمريكي) حيث وُجدت القوات الأمريكية وإداراتها أنَّ الوضع في العراق معقّد وخصوصاً بعد انهيار الدولة، وكانت تنظر إلى العراق، في تقسيماته الطائفية والإثنيَّة، مسوغاً إلى صياغة

"تحذيرات بأنَّ صدمة التغيير ستُشضّى العراق إلى أجزاء أثنية وطائفية "[١]، وحاولت معالجة ذلك من خلال وضع جدول لأعضاء مجلس الحكم الانتقالي يتكوّن على أساس القومية والمذهبية، (الشيعة العرب، السنة العرب، الأكراد، المسيحيون، التركمان) وبدا تشكيل الوضع العراقي الجديد صعباً، ويبدو أنَّ المرجعية الدينية بقيادة آية الله العظمى السيد علي السيستاني أرجعت تحديد شكل العراق الجديد إلى العراقيين، حيث تمسّكت بعد شهرين من الاحتلال بمطلب صياغة الدستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة وكان الأمر مثل ما أرادته المرجعية.

بعد هذا الاستعراض نريد أن نصل إلى غاية مفادها: ظهور تحولات القيم، أو القيم التحولية؛ فبدءً لم تظهر أي قيمة تحوليّة جديدة بل كانت الطائفية والقومية واضحة من خلال مجلس الحكم الانتقالي، لكن اللاّفت للنظر ظهور تحوّل في القيمة الطائفية التي ظهرت كعنصر مسلّح يهدف إعلاميَّاً إلى محاربة المحتل لكنّه لا يتورّع من قتل العراقيين كحركة التوحيد والجهاد وكتائب ثورة العشرين وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وجيش المهدي وأصحاب القضية وجند السماء، فإنَّها لم تتوحّد كما كانت في ثورة العشرين وإنَّما توحّدت في البداية (جيش المهدي وهيئة علماء المسلمين في معركتي الفلوجة والنجف) لكن سرعان ما بدأ الاقتتال الطائفي فيما بينهما وخصوصاً بعد تفجيرات الامامين في سامراء، لتحمل ظاهرة التهجير السياسي ووضع خريطة طائفية مناطقيّة في العراق وبدأ إغلاقها من قبل طائفتها، وفي بغداد على سبيل المثال أصبحت أحيائها مغلقة طائفيَّاً، فالشيعة لهم مناطقهم والسنّة كذلك، لتظهر ظاهرة العنف المسلّح والجريمة المنظّمة والقتل الأجير وتبادل عمليات العنف بين الطرفين وساهم هذا في تحديد عمل الدولة وأصبحت الدولة في منطقة معزولة (المنطقة الخضراء) لا تتحكّم بالشارع مما سمح بالتدخّلات الواسعة من قبل دول الجوار الإقليمي للاستفادة من الساحة العراقية المتأججة في تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية كإيران وسوريا وأخرى تمثّلت بالحفاظ على البعد الطائفي السنّي في العراق كالسعودية وتركيا ومصر وقطر وأغلب الدول العربية، حتى تدخلت من بعدئذ بشكل مباشر.

وكانت القيم السائدة في هذه المرحلة ابتداءً من ٢٠٠٣ إلى بداية عام ٢٠٠٨ قيم طائفية مسلّحة والتحوّل فيها أنّه جرَّ العراقيين إلى اتخاذ الطائفيَّة السياسية لتجاوز الطائفية المسلّحة وظهرت المحاصصة الطائفية داخل تشكيلة الحكومة العراقية.

ب . صراع الإرادات:

في ما سلف ذكره قد تناولنا وصفاً للقيمة التحوليَّة غير المستقرّة وما إن بدا الاستقرار على شكل العراق الجديد في سنّ الدستور والتصويت عليه حتّى ظهرت تعدديَّة الأحزاب لكن بصراع الإرادات، فالقيمة بينها قيمة صراعية حيث تتصارع الأحزاب الكبيرة وصولاً إلى السلطة، وفي صراعها هذا تسحق الأحزاب الصغيرة وتُلقي بضلالها على الواقع كالصراع بين التيار الصدري والمجلس الأعلى وكذلك الحزب الإسلامي وعناصر الصحوة في الأنبار.

وانتهجت برئاسة المالكي منهجاً أظهر العشائرية كقيمة سياسية واضحة في صراع الإرادات وخير مثال عليها ما يُعرف بـ(مجالس الإسناد وشيوخ العشائر).

(١) مجموعة مؤلفين، بوش في أور، ترجمة (أمير درويش)، مركز أور للدراسات، بلا مكان، ٢٠٠٧، ص٦٩.

هذه نظرة لصراع الإرادات من ناحية الداخل ويمكن أن نقول صراع الأحزاب السياسية في العراق وخصوصاً الكبيرة منها يقف وراءه إرادات دولية لأنَّ أغلب تلك الأحزاب تلتجئ إلى دول حماية ومن المعروف أنَّ لكل دولة إرادة سياسية تحاول تمريرها من خلال الأحزاب التي تدعمها، وبالنتيجة فإنَّ تلك الدول تحاول تحقيق هدفاً مزدوجاً من خلال دعمها للأحزاب، وهو: وجود حزب في داخل العراق يقدّم تسهيلات استثمارية أو غير ذلك، وإرسال رسائل مبطّنة إلى الولايات المتحدة من خلال ذلك الحزب، فصراع الإرادات السياسية إذا قلنا أنّه داخلي فهو يمثّل إفرازاً للتعدديَّة الحزبية وهذا إيجابي للدفع بالمسيرة الديمقراطية، غير أن الصورة ليست هكذا لأنَّ الإرادة السياسية لأغلب الأحزاب الكبيرة متضمّنة لإرادات دول الحماية ممّا يجعل العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات وهذا ما يفسّر تحوّل صراع الإرادات السياسية من مجاله هذا إلى مجال الصدام المسلّح، وعليه يمكن أن نقول أن هناك قيمة تأثيريَّة مستوردة من الخارج لتقوم بفعلها السلبي في الداخل. ولعل عقدة تشكيل الحكومة اليوم(بعد الانتخابات النيابية ٢٠١٨) خير مصداق على تلك القيمة التأثيريَّة.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المستقبليَّة حول تحولات القيمة السياسية في العراق

ممّا سبق يمكن أن نحدد أنّ القيمة السياسية المتحولة هي " مثلث النزاع الذي خيَّم شبحه على الدولة العراقية منذ تأسيسها ويستمر في تأريخها المستقبلي: دور الزعامة التقليدية المسند إلى السنّة الذي أفضى إلى تمرّد سنّي بسبب الخوف من فقدان السلطة، والقوميّة الكردية مندفعة إلى الحكم الذاتي مقروناً بإشارات إلى ميول انفصالية ممكنة، أمّا التهميش الشيعي السابق فإنَّه يدفع قادة الشيعة إلى فرض إرادتهم على مؤسسات العراق الجديدة "[(١)]، وهذا يطرح شيئاً يحدَّد به أنَّ القيمة التحوليّة في العراق الجديد كان لها أرثها التاريخي السابق فجاء التصور ليستشرف معالم المستقبل العراقي بموجب الانفعال السابق، ويمكن الاستنتاج من هذا أنَّ القيم التي ستستقر في العراق قائمة على أساس القومية والطائفية ممّا يُنبأ بوجود أحزاب ثلاثة كبيرة مؤسسة على ذلك: حزب شيعي عربي، حزب سنّي عربي، حزب كردي. لكن هذا التأويل المستقبلي يبدو أنّه غير مستقر أيضاً بسبب الانتخابات الخاصّة بالمجالس النيابية الأخيرة، الانتخابات التي كانت فوق الطائفية نوعاً ما، وهل هذا دليل على استقرار القيمة الوطنية البعيدة عن ذلك؟ يمكن قبوله بمجال بعيد لأنّ القوائم كانت ذات صبغة وطنية وإن لم تخل من الطائفية والقومية.

ها هنا هل يمكن أن نقول إنّ القيمة انفكّت وتحوّلت إلى قيمة وطنية بفعل مشروع المصالحة الوطنية؟ أو كردة فعل على الإرهاب الداعشي؟ بالتأكيد لا يمكن أن نغفل ذلك، غير أنّ الواقع غير هذا، فالعملية لا زالت تتجادل بموجب الفعل وردّ الفعل، فالظاهرة الوطنيّة كقيمة تحوّلية لم تكن آتية من الرد على الاحتلال كما حصل في ثورة العشرين، ولم تأتِ من خلال المصالحة الوطنية، لأنّها ردّة فعل ضد أعمال القتل والعنف وحالة للخروج من يأس الموت الذي تمليه العمليات الطائفية، وهذا لا يعني أنّها (القيمة الوطنية) ثابتة ومستقرة وترسم ملامح مستقبل العراق، بل هي هشّة وعرضة للتهديد قد يكون مفتعلاً لإلغائها ووضع الطائفية من جديد.

وكان تقرير بيكر – هاملتون قد استوعب تلك المشكلة ممّا حدا به إلى التركيز على مشروع المصالحة الوطنية ليرسم ملامح العراق بالمستقبل، وعلى ضوء ذلك يمكن أن ندرس تحولات

(١) مجيد زادة باقري، مصدر سابق، ص٩٣.

القيمة لدى الأحزاب السياسية العراقية وهي متّجهة للنظر إلى مستقبل العراق، فحزب الدعوة جناح المالكي قد تحوّل من طرح مشروع الدولة الإسلامية إلى مفهوم دولة القانون والحكومة القوية وهذا واضح من خلال ممارساته السياسية وبرامجه الانتخابية الداعية إلى الأغلبية السياسية؛ وعلى مستوى المنشقّين منه (تيارالإصلاح الوطني) ظهرت فكرة إصلاح الدعوة وتخلّيه عن مبادئه الثمانينية والسبعينيَّة ليظهر بـ الإصلاح الوطني، أي تحويل القيمة من الدينية إلى الوطنية، في حين يبقى حزب المؤتمر الوطني على مبادئه الوطنية العلمانيَّة، وكذلك يبدو الموقف مع الحزب الإسلامي فيتحوّل من الطائفية إلى الوطنية لكن بتدرّج بسيط، والمجلس الأعلى يتخلّى عن الثورة الإسلامية وكون الإسلام هو أساس الدولة في العراق، فيغيّر اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وهنا المسلم أخذ معناه الوطني أي العراقي دون أخذ مفهوم الإسلامي الذي يتجاوز كل تلك الحدود.

وأما حزب الأمة العراقية يفترض أنّ العراق أمّة واحدة بغضّ النظر عن أطيافها والجامع الموضوعي لها هو العراق بامتداده التاريخي الحضاري فتكون المناسبات للأطياف المختلفة هي مناسبات للأمة العراقية ويمثل هذا الاتجاه المفكّر المعروف سليم مطر والسياسي مثال الآلوسي، ونوعاً ما أياد جمال الدين.

وهذا بطبيعته يفترض أنَّ مسار هذا التحوّل هو إظهار القيمة الوطنية وممارستها من قبل الشعب العراقي رغم تعدد الأحزاب وصراع الإرادات لكن صراع الإرادات نفسه وبمساهمة دول الحماية ولأسباب معيَّنة تنفع الحزب ودولة الحماية قد تظهر الطائفية من جديد وتلغي هذه القيمة الوطنية.

ومن خلال هذا التحليل والاستعراض السابق يظهر أنَّ القيمة الوطنية هي ممارسة هشّة تنفعل بالظروف من حولها مما يجعلها عرضة للتغير وعدم الثبات، ولمعالجة هذه المشكلة والتوافر على حل لها نقترح وجود مجموعة من الباحثين الأكاديميين يُعنى بدراسة سياسية وتأريخية وأنثروبولوجيَّة وعلى كل المستويات وتكوّن مجال فريق عمل يصل إلى نتائج تُؤخذ باعتبار من قِبل الدولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقترح إشاعة مفهوم الإنسان العراقي لأنَّ الوطنية عرضة للقومية والطائفية، والأمة مفهوم وإن كان له دلالة لطيفة إلاَّ أنّه دخل مثقّلاً بآلام النظام السابق الذي يكثر من استعمال مفردة الأمّة.

فالقيمة الإنسانية إذا اتُخذت كأساس للعراقية فإنّها تتجاوز الوطنية والقومية والطائفية، تجاوزاً إيجابيّاً لا يلغي الوطنية بل يمنع تأثرها بالقومية والطائفية كما أنّه يخفّف من حدّة القومية والطائفية إذا فهمنا أنّ السنّي العربي هو إنسان عراقي وكذلك الكردي والشيعي والأزيدي والمسيحي والتركماني... إلخ، فكلّهم بمنظار العالم ومنظار أنفسهم إنسان عراقي.

ومن هنا يُتاح لهذه القيمة الاستقرار والثبات والدفع بالعراق نحو الأمام ويضمّد جراحاته ببلسمه وهنا يمر نسيم الحريّة والنهضة ليكن الوازع نحو الاعمار والتنمية.

ومن أجل ترسيخها نوصي بما يأتي:

١. وجود هيئة رقابيَّة تتابع ممارسة الأحزاب وتدقّق مالها ووضع المالية الحزبيَّة تحت المال العام حتّى لا يُستخدم ضدّ الشعب العراقي.

٢. نوصي بتأسيس المعهد الأكاديمي العراقي الخاص بدراسة المجتمع العراقي وظاهرة الأحزاب فيه وتقديم الاقتراحات والتوصيات.
٣. متابعة الإعلام المغرض وردّه بإعلام مُضاد.
٤. أن يُعاد كتابة الأنظمة الداخلية للأحزاب بما يتّفق والدستور والمسيرة الديمقراطية.
٥. تعزيز سلطة القضاء والعمل على حيادتها وموضوعيَّتها وانفكاكها عن المحاباة الحزبيَّة.

الخاتمة

وأخيراً يمكن القول:

ان القيمة تبتدأ إنسانية لكنّها ما إن تلبث قليلاً حتّى تتحوّل إلى اقتصادية، سياسية،...إلخ.

وحاولنا في هذا البحث أن نركّز على مفهوم القيمة وتحوّلاتها في العراق فاستنتجنا أنَّ القيمة كانت طائفية في الأصل العثماني ووطنية في بداية الثورة ضدّ الاحتلال البريطاني لتكون قومية وطائفية ونوعاً ما وطنيّة حتّى عبد الكريم قاسم، وبداية العهد الجمهوري ولتستقر كقيمة البطل الذي يصنع التاريخ ونزاعاته وتوجهاته في عهد صدام حسين، وكشفنا عن كون تلك القيم هي السبب وراء نشأة الأحزاب في العراق وانتهينا إلى أنَّ القيمة في العراق الجديد ومستقبله لا بد أن تكون وطنية لكن بخضوعها إلى قيمة أعلى وهي القيمة الإنسانيَّة أساس النهضة والتنوير، وتوافرنا على مقترحاتٍ وتوصيات.

ويمكن أن نقول أخيراً أنّ أحزابنا السياسية كانت تتَّخذ تلك القيم نتيجة لانفعالها بالظروف المحيطة سلبيَّة أم إيجابيَّة.

وإنَّنا نصبو إلى اليوم الذي تبدأ فيه الأحزاب من مرحلة الفعل دون الانفعال الذي يرسم لها الاستقرار والمحافظة على الإنسان العراقي ووصوله إلى القمّة الحضارية، فقد أزف الموعد وحانت الساعة لأن تُعرف إنسانيَّتنا العراقية التائهة في جدل الهويّات.

قائمة المصادر

أولاً- الكتب المقدسة:

القرآن الكريم، سورة الروم، آية ٣٢.

ثانياً- المعاجم والموسوعات:

١. بياربونت وميشال إيزار، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا، ترجمة (مصباح الصمد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١١، ٢٠٠٦م.
٢. ديكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة (إحسان محمد الحسن)، دار الرشيد.
٣. للنشر، بغداد،١٩٨٠ .
٤. لويس معلوف، المنجد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٥٢.

ثالثا- الكتب العربية والمترجمة

١. افلاطون، الكتاب السابع (أسطورة الكهف)، ترجمة (زكي نجيب محمود)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
٢. بول سيزاري، القيمة، ترجمة (عادل العوا)، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٨٣.
٣. - حسن شبّر، العمل الحزبي في العراق، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩.
٤. حنه بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة (عفيف الرزاز)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.
٥. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، منشورات جامعة بغداد، بغداد،١٩٩.
٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، ط٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢.
٧. مجموعة مؤلفين، بوش في أ ور، ترجمة (أمير درويش)، مركز أور للدراسات، بلا مكان، ٢٠٠٧.
٨. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، لا مط، بيروت، بلا تاريخ.
٩. مجيد زادة باقري، سياست، انتشارات صفا، تهران، ٢٠٠.
١٠. مهدي حسن الخفاجي، المشروع الطائفي العربي وأثره على الواقع السياسي العراقي، لامط، لا مكان، ٢٠٠٦.
١١. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج١، ترجمة (سليم طه)، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩.

التطرف الفكري وتأثيره على المجتمع طلبة الجامعات انموذجاً

د. فاطمة سلومي

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

حينما برز التطرف الفكري كخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والاساليب السلوكية الشائعة في المجتمع أضحى من الضروري التطرق له لاسيما بعد ان تحولت الكثير من الافكار الى سلوك إرهابي يحاسب عليه القانون والذي قد يؤثر بشكل وبآخر على شرائح مختلفة وتحديداً الشباب من طلبة الجامعات ،والتأثيرات المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الطالب الجامعي بعد التخرج بسبب انتشار ظاهرة البطالة وعدم ايجاد فرص العمل المناسبة ، من هنا أخذت هذه الدراسة البحثية الاهمية لمنع انتشار التطرف الفكري بين جيل الشباب داخل الحرم الجامعي وإيجاد الاسباب الحقيقية لانتشاره بين الجيل من منطلق ان التطرف كمفهوم عام هو اعتلال العقل عن المعرفة والإدراك وانعكاس عن الحقيقة ،ناهيك عن اعتباره سلوك غير سوي وبالتالي يصعب تجريمه، لان التطرف لا يحاسب عليه القانون لكونه قائم على الافكار والنوايا واحدى وسائل علاجه هو الحوار، ولعل اختيارنا لطلبة الجامعات ضمن هذه الدراسة ،يأتي من الاهمية الكبيرة لهذه الشريحة المهمة والى اهمية دورها الحقيقي في بناء المجتمع المتماسك بالقيم والمبادئ البعيدة عن الافكار المنحرفة ، من خلال السعي الى التربية الصحيحة وقيم التسامح والعمل على تعزيز ديمقراطية الراي والري الاخر، وخلق ادأب للحوار المنطقي والمقبول لديهم وبناء منظومة من الاسس والمرتكزات التي تنمي لدى الطالب المهارة والمثابرة والابداع والابتكار في عمله، من خلال زجه في العمل المناسب فضلا عن الحرص المستمر في تكثيف الجهود لمعرف ودراسة جيل الجامعات تعاليم ومفاهيم الاسلام الحقيقية ، ومحاولة تجنبه الافكار والطروحات غير المقبولة والتي تسبب له فراغا فكرياً يضر بالمجتمع لهذا يتكون بحثنا الموسوم " التطرف الفكري و تأثيره على المجتمع (طلبة الجامعات انموذجاً)من مبحثين عنوان المبحث الاول : الجذور الاولى للتطرف ويضم مطلبين عنوان المطلب الاول (البدايات الاولى للتطرف وأهم مفاهيمه والذي يستعرض الانطلاقة الاولى للتطرف منذ ولادة البشرية فضلاً عن شرح مفهوم التطرف في اللغة والاصطلاح ناهيك عن بيان الفرق بين (التطرف والارهاب) أما عنوان المطلب الثاني فعنوانه (التطرف وتأثيراته الاخرى ويستعرض أسباب التطرف ومستوياته) أما عنوان المبحث الثاني (دور المجتمع في مواجهة التطرف الفكري والذي يضم مطلبين عنوان المطلب الاول : أثر الجامعات في مكافحة التطرف والارهاب أما المطلب الثاني فعنوانه سبل تحصين الشباب (طلبه الجامعات) من التطرف الفكري وبيان أثاره السلبية والسبل المناسبة لمواجهته ثم الخاتمة والاستنتاجات وأهم المصادر .

أهمية البحث :

تأتي أهمية دراستنا لهذا الموضوع لكون التطرف الفكري يعد من أهم الظواهر المنتشرة بالجامعات والذي يؤثر بشكل وبآخر على سلوكيات الشباب من الطلبة ... وربما يتحول الى ارهاب نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أهداف البحث :

هناك العديد من الاهداف التي يبتغيها البحث منها :

١. بيان مدى أهمية التطور الفكري للتطرف كسلوك .
٢. شرح أهم تأثيراته على الشباب من طلبة الجامعات .
٣. استعراض أهم الاسباب التي دعت الشباب الى التطرف .
٤. وضع أهم الاليات وصيغ المعالجات لظاهرة التطرف.
٥. شرح الفرق بين الارهاب والتطرف الفكري.

مشكلة البحث :

تطرح مشكلة البحث العديد من التساؤلات أهمها:

١. هل يقتصر انتشار التطرف الفكري فقط على الشباب من طلبة الجامعات.
٢. كيف يؤثر التطرف الفكري على سلوكيات الشباب أثناء الدراسة في الجامعات.
٣. هل وضعت الجامعات معالجات واقعية للأسباب التي دعت الى التطرف كالأسباب الاقتصادية مثلاً وإيجاد الحلول المناسبة لانتشار البطالة بين الشباب (الجامعي) بعد التخرج.
٤. ماهي محددات الخطاب المعتدل لتجنب الخطاب الطائفي والذي يحرض على العنف .

منهجية البحث :

يعتمد البحث الموسوم " التطرف الفكري وتأثيره عل المجتمع (طلبة الجامعات انموذجاً)... على المنهج التاريخي والتحليلي في آن واحد ، وذلك من خلال التطرق الى الجذور الاولى للتطرف والاساس الذي انطلقت منه فضلا عن مفاهيمه وأسسه.

المبحث الاول : الجذور الاولى للتطرف

المطلب الاول: البدايات الاولى للتطرف وأهم مفاهيمه :

يعد التطرف والغلو فيه من اهم المفاهيم التي وجدت منذ ولادة البشرية اذ وجد قبل ارسال الباري عز وجل الرسل وذلك بعد آدم عليه السلام إذ بدأ الغلو أثناء بعثه نوح عليه السلام ووجود الغلو واضحاً في فهم الصالحين فكان الغلو سبباً في كفرهم وشركهم مع الله ... كما ظهر الغلو عند بني (إسرائيل) من اليهود والنصارى وهذا ما قاله تعالى " يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم " [١] ، كما ظهر الغلو عندما سعوا الخوارج بالفتنة على الامام علي بن ابي طالب "عليه السلام " فكانت مظاهر تطرف الخوارج يتمثل في غلوهم في دينهم [٢] ، لذلك نستطيع القول بأن التطرف بدأ من هنا ... وعلى هذا الاساس لابد من معرفة مفهوم التطرف لغةً واصطلاحاً ، من خلال الاتي[٣] :

أولاً : مفهوم التطرف في اللغة :

يأتي في اللغة من تطرف يتطرف ... أي من تطرف في أرائه والمتجاوز حدود الاعتدال ... وهو حد الشيء وحرفه وعدم الثبات في الامر والابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف.

ثانياً: التطرف اصطلاحاً :

لم نجد في الكتب والمصادر المعنى المقصود لهذه الكلمة سواء ، انها تعني الغلو والتي تكون عادة مصاحبة لكلمة التطرف فهما متلازمتان والمعنى واحد ، فالغلو هو الارتفاع في الشيء ، وكما قال ابن الاثير " إياكم والغلو في الدين [٤] ، فالتطرف هو الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير السلوكية في المجتمع وقد يتحول من مجرد فكر الى سلوك ظاهري وعمل واضح ، وقد يكون لفظ معياري اي مخالف للسوي والذي تحدده العادات والتقاليد والمعايير القانونية والدينية السائدة في المجتمع ضمن الناحية الاجتماعية هو البعد عن الخط السوي للمجتمع ومن الناحية القانونية هو الخروج والانحراف عن الضوابط الاجتماعية والقانونية التي تحكم سلوك الافراد في المجتمع وقد يلجأ اليه الفرد بسبب الجهل وقد يكون هو من مقدمات الارهاب[٥] .

---

(١) عبد الله بن محمد النجمي ، منبع الارهاب المعاصر ، دار الفرقان ، مصر، الطبعة الاولى ، ٢٠١٦، ص٢٥.

(٢) كريستوف رويتر ، السلطة السوداء ،ترجمة محمد سامي الحبال ،سورية ،٢٠١٦ ص ٢٨ .

(٣) جاد الحق علي جاد الحق ، التطرف الديني وابعاده امنياً وسياسياً واجتماعياً ،القاهرة ،٢٠١٥ ص ٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ،ص٦٦.

(٥) حنة أرندت ،العنف والتطرف والارهاب، تعريب ابراهيم العريس ، دار الساقي، بيروت ،الطبعة الثانية ،٢٠١٥ ، ص٤٥ .

ثالثاً : الفرق بين التطرف والارهاب :

يمثل الاختلاف بين الارهاب والتطرف مسألة معقدة وذلك من خلال اعتبار التطرف والارهاب كوجهين لعملة واحدة لذلك سنحاول بيان الفرق بين الاثنين من خلال الاتي [١] :

ان التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعيا ودينياً دون ان ترتبط تلك المعتقدات والافكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة أما إذا أرتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف يتحول الى ارهاب فالتطرف دائماً في دائرة الفكر[٢] ، أما عندما يتحول الفكر المتطرف الى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات او الارواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة ، التي تستعمل في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول الى ارهاب [٣] ، فالتطرف لا يعاقب عليه القانون بينما الارهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون فالتطرف هو انحراف عن الفكر الصحيح.

ومن ثم يصعب تجريمه ، فتطرف الفكر لا يعاقب عليه القانون باعتبار ان الاخير لا يعاقب على النوايا والافكار في حين ان السلوك الارهابي المجرم ، ينطبق عليه القانون ومن ثم يتم تجريمه فالتطرف اذن يختلف عن الارهاب من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر تكون وسيلة علاجه بالحوار، أما إذا تحول التطرف الى التصادم فهو يخرج عن حدود الفكر الى نطاق الجريمة مما يتطلب تغيير مدخل المعالجة واسلوبها[٤] ، وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الارهاب كمفهوم في اللغة والاصطلاح يكون كالاتي : ففي اللغة من (أرهب) ،(يرهب)اي يخاف من العنف والقيام بأعمال تخلق الرعب في النفس وكما يقول القران الكريم " واضمم اليك جناحك من الرهب " القصص (٣٢) ، واصطلاحاً ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية (Terrorisme) التي استحدثت اثناء الثورة الفرنسية ، هي ترجمة حرفية للكلمة الانكليزية (Terroisme) لهذا يعرف بأنه القتل والاغتيال والتخريب والتدمير ونشر الشائعات والتهديد وصنوف الابتزاز والاعتداء وقد عرفه البعض بأنه استخدام او تهديد باستعمال العنف ضد أفراد او تهديد للحريات الاساسية وهي فعل من افعال العنف لهذا فهو يختلف عن التطرف ... الذي ذكرناه .

(١) د. هشام الحديدي ،الارهاب بذوره وبثوره زمانه ومكانه وشخوصه ، ط١،القاهرة ،٢٠١٥،ص.٦٢

(٢) روجيه جارودي ، الارهاب الغربي ، تعريب داليا الطوفي وآخرون ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٤) تيري ايجلتون ، الارهاب المقدس ، تعريب اسامة أسبر ، بدايات للنشر ، دمشق ،الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧، ص ٧٧ .

المبحث الاول : التطرف وتأثيراته الاخرى

المطلب الثاني : أسباب التطرف وتأثيره :

هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى ظهور التطرف وهي[١] :

١. التخلف والجهل والفقر
٢. الظلم والتهميش والاقصاء.
٣. الازمات السياسية والمشكلات الاجتماعية التي يمر بها اي بلد فضلا عن اسباب اخرى منها .

١. **المناهج التربوية:** إذ يعد المنهج التربوي أداة لتقويم وتكوين الاصلاح بشكل عام هو تقليص الزائد من الطبائع والغرائز وتنمية الضعيف بشكل يخلق التوازن في السلوك الانساني وتجنب الغضب في السلوكيات.
٢. **الضغوط الاجتماعية :** وتتمثل هذه الضغوط في حالات الاحتقان المتولدة عن قيم أخلاقية خاصة المنبثقة عن قيم أخلاقية واضحة في المجتمعات المنغلقة التي تعكف عن احتضان آلامها ومشكلاتها بما يؤدي الى بناء سلوكيات وافكار خاطئة .
٣. **حالات الاحباط الناتجة عن:** مشكلة التشغيل (العاطلين عن العمل)(البطالة) وهذا السبب يعد من أبرز الاسباب وأهمها خطورة ، فالبؤس كما يقول ابن خلدون في مقدمته يؤدي الى خلق اليأس ، واليأس يؤدي قوة المغالبة وبالتالي يقود الى التطرف .
٤. **تجاهل المطالب المشروعة في الحرية وكرامة الفرد:** قد يضاعف هذا السبب ظاهرة التطرف ويوسع قاعدته ويجعله مظهراً من مظاهر الاحتجاج .
٥. **انعدام التنمية السليمة :** والتي تمثل أبرز عوامل التكوين النفسي السليم ، فالمدرسة مثلاً كمدرسة تربوية تسهم في تحقيق الامن والحال نفسه بالنسبة للجامعة ، فضلاً عن التربية الدينية السليمة من أهم العوامل المؤدية الى الامن النفسي والى الاستقامة من السلوكية والى نبذ العنف والى قرار روح التعايش لاسيما إذ كان الخطاب الديني خطاباً معتدلاً[٢] ، وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان تقول بأن هناك أسباب يمكن ان تسهم في التخفيف من ظاهرة التطرف ومن أبرزها[٣] :

أولاً : احترام الشعوب في مدى احتضان تراثها وثقافتها وقيمها وعقائدها .

ثانياً : اعتبار التعددية الثقافية مظهراً حضارياً معترفاً به .

ثالثاً : الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية للمواطن المتعلقة بحقوقه الفطرية في العمل والحرية والديمقراطية .

رابعاً : وضع سياسة تنموية متكاملة لكي يشعر المواطن بالأمن والاستقرار .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٠ .

(٢) نعوم تشومسكي، ١١-٩ ، الحادي عشر من ايلول الارهاب والارهاب المضاد ، تعريب ريم منصور الاطرش ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ ،ص ٥٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

خامساً : تشجيع منابر الحوار بين مختلف المكونات الفكرية والثقافية والاجتماعية وتمكين كل فرد من التعبير عن قناعاته واختياراته في اطار الالتزام بأخلاقيات الحوار الهادف والموضوعي في تكوين رأي عام يجسد ثقافة الامة .

سادساً : التزام جميع المكونات برفض العنف كأسلوب مختلف للتعبير عن الذات والاحتكام الى القانون في حالة التجاوز .

- مستويات التطرف :

يوجد التطرف على مستويات متعددة منها... المستوى الاقتصادي والسياسي والديني الذي يأتي من اختلال وظيفي اقتصادي وسياسي وتواجهه ميول شاذة ومنحرفة[١].

المبحث الثاني : دور الجامعات في مواجهة التطرف الفكري والارهاب

المطلب الاول : أثر الجامعات في مكافحة التطرف والارهاب :

أولاً: ان السؤال الذي نطرحه هنا قبل التطرق الى أهمية وأثر الجامعات هو هل ان الجامعة معدة لهذا العمل وهل تتحمل المسؤولية في مواجهة التطرف **وتقليل الافكار المتطرفة وايجاد الحلول المناسبة لانتشارها؟ الجواب بتأكيدية مطلقة نقول ان الجامعة تسهم في تقليل هذه الافكار،** لاسيما وانها اي الجامعة ترتبط بالتربية والتعليم والامن الذي تغرسه في نفوس المتعلمين ، فضلاً عن إسهامها في نشر مبادى الوسطية والاعتدال ...والتقليل من وجود الافكار المتطرفة من خلال أعداء المناهج المناسبة لذلك ومن أجل نجاح العملية التعليمية لابد من تقديم النتاجات الاتية منها:[٢] .

١. المحافظة على تماسك المجتمع ووحدته وتوازنه وفق أساليب علمية.
٢. اكتساب الطلبة القيم والمفاهيم الدينية الصحيحة .
٣. ارتقاء المناهج بالفكر الصحيح ونبذ الافكار المتطرفة وتحقيق معنى التسامح .
٤. إبعاد الشخصيات التي تحمل أفكار متطرفة عن العمل التربوي .

وهذا يتطلب من الجامعات :

١. مراقبة كل أشكال الصراعات الشخصية بين الطلبة وكافة أشكال العنف والميول غير السوية .
٢. عقد الندوات واستضافة الشخصيات والمسؤولين ذوي العلاقة بموضوعات الانحراف الفكري .
٣. تعزيز ممارسة الديمقراطية وحرية الرأي وآداب الحوار .

---

(1) http // www@lank about.com/intelletuav-tevvorism.htm.

(٢) علي حرب ، الارهاب وصناعة المرشد ، الطاغية ، المثقف ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ١٠١ .

٤. بناء منظومة من القيم لدى الطلبة من اجل ان يكونوا قادرين على تمييز ما تبثه وسائل الاعلام وذلك لتحصينهم من مفاهيم الغلو والتطرف[١].

ومن هذا المنطلق يمكن ربط الجامعات بالمجتمع ... من خلال تكثيف الجهود لحث الطلبة وأسرهم على معرفة مفاهيم الاسلام الصحيحة ، واللجوء الى المجتمعات الدينية الموثوق بها . وذلك لان عدم وجود مرجعيات حكيمة ... قد يخلق فراغاً فكرياً ... والى بروز الجهلة الذين يسعون لتحقيق أهدافهم الهدامة [٢].

ثانياً : أهم الوسائل لمكافحة التطرف في الجامعات :

هناك العديد من الوسائل المهمة التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلة التطرف الفكري ووضع آليات محددة للحد من انتشاره في الحرم الجامعي ... وأهم هذه الوسائل[٣]:

١. بروز اعتدالية الاسلام والعمل على ترسيخه لدى جيل الشباب من الطلبة ومحاربة الغلو والتطرف .
٢. محاولة كشف الافكار المنحرفة مبكراً لدى الطلبة وايجاد الحلول المناسبة لها .
٣. إهمال الثقافة وجوانبها قد يعطي انعكاساً سلبياً على الشباب لان الكثير منهم يتمتعون بهوايات متعددة ضمن هذا الجانب .
٤. ايجاد فرص عمل للطلبة بعد تخرجهم لان انعدام الوظائف يجعلهم يشعرون بفراغ ...وشعوراً بالبطالة وبالتالي التأثير بالأفكار المتطرفة الهدامة .
٥. خلق التسامح ووحدة الرأي لإعطاء نموذج الاعتدال بشكل صحيح وسليم .
٦. حث الطلبة على عملية الانتقاء المواقع الالكترونية والحد من المواقع المشبوهة.
٧. السعي الى انشاء مركز استراتيجي دولي لمكافحة التطرف يكون مقره الرئيس في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – او اي مؤسسة لها الاهداف نفسها والسعي ايضاً الى استحداث وحدات لمكافحة التطرف في كل كلية أو جامعة .

المطلب الثاني : تأثير التطرف في المجتمع (طلبة الجامعات انموذجاً) :

أ- التأثيرات السلبية :

يمكن ان يترك التطرف الفكري آثاراً سلبية كبيرة ، اذا لم يتم القضاء عليه ولعل هذه الاثار هي[٤] :

(١) بلا ، الارهاب والعولمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢.

(٢) د. وفاء محمد أحمد المرعي ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري والعنف لدى الشباب في المجتمع المصري (دراسة تحليلية) ، جامعة الاسكندرية ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠٠٠ ، ص٤٢ .

(٣) طه احمد المستكاوي ، العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلبسة الآداب ،جامعة عين الشمس ،القاهرة ،١٩٨٢، ص ٤٥ .

(٤) جلال الدين محمد صالح ، الارهاب الفكري ، أشكاله وممارساته ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، رياض ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٥ .

١. الاثر الذاتي على المتطرف نفسه ... فالتطرف قد يجعل الشخص خارجاً عن الاستقامة مما يترك آثاراً نفسية كبيرة لان التطرف نقسه هو مرض يصاب به الفكر.
٢. الاثر السلوكي ... اي ان التطرف الفكري لن يقف عند حدود الفكر بل ينعكس على السلوك في المجتمع ...وربما يؤدي الى العدوى والانتشار بين افراد المجتمع .
٣. الاثر السلبي على الامن المجتمعي: اي ان الاساس في تشكيل النظام الاجتماعي قد يخل به المتطرف لأنه يستند الى معايير سلبية بحكم انحرافه عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير.
٤. الاثر السلبي على المنظومة الفكرية والاجتماعية وقد تأخذ شكلاً آخر مثل تيار او تنظيم في المجتمع.

لهذا فالتطرف الفكري وكل ما ينجم عنه من اثار تخريبية للنفس البشرية بشكل عام، وعلى المنظومة الفكرية والاجتماعية ،فقد يترك اثراً بالغاً على الكيانات والمسيرة الحضارية للأمم والشعوب لأنه قد يعرقل هذه المسيرة وربما يسبب في بيان قصورها .

وقد تعود هذه الاثار الى العديد من العوامل منها[١].

أ. العامل التاريخي: والذي يعد من العوامل المهمة في نشوء ظاهرة التطرف وكل ما يسوقه التاريخ من اقوال واحاديث وروايات مزيفة جعلت العقل الباطن يختزن صورا للكراهية ورفض الاخر وهذا سهل عملية انتشار التطرف في المجتمعات غير واعية.

ب. العامل السياسي: هذا العامل من العوامل المؤثرة والذي قد يؤثر لأغراض متعددة مثل بث الخطابات المتطرفة من قبل صناع القرار.

ج. العامل الاقتصادي: تؤدي البطالة ضمن هذا العامل دورا مهماً في استقطاب الكثير من الشباب وتحديداً طلبة الجامعات.

لذلك نستطيع القول ان للتطرف اثاراً واضحة منها ،ان التطرف نفسه يرتبط بالتعصب الاعمى او العنف مما يودي الى مزيداً من الصراعات التي تفكك المجتمع وتسهم بتدهوره فكرياً وعقائديا، فضلا عن جعله عملية التنمية في تراجع مستمر في الوقت الذي يتطلب تنمية القدرات العقلية على الابتكار والتنمية والتجديد وتجنب الافكار المتخلفة التي تؤدي الى خلق التناقضات الكبيرة فيما يقرأه الفرد او ما يراه او ما يتعلمه وهذا بدوره يخلق اختلالا كبيرا في الرؤى والتصورات الامر الذي يصبح فيه المجتمع فاقدا لاستقلاليته ومقدرته على تحديد مصيره وعدم تكامله والتي تقود بالنهاية الى تنامي الصراعات وتهديد الفرد بالانحراف ورفض التعايش.

(١) المصدر نفسه،ص٢٢.

ب . كيفية مواجهة التطرف الفكري في الجامعات :

وعلى هذا الاساس يمكن للجامعات ان تواجه التطرف ... من خلال أمرين أساسيين هما[١] :

١. إعداد مناهج عامة للتربية الوطنية تكرس فيها حب الوطن والانتماء والحفاظ على الهوية الاسلامية ويرد على الشبهات كافة التي يكون فيها المتشددون الذين يشوهون فكر الطلبة .
٢. ضرورة ان يبني الاساتذة (الطلبة) وتحصينهم فكرياً، وبذلك تخلق تقارب نفسي بين الطالب والاستاذ الجامعي والسعي ان تكثيف الانشطة الطلابية الثقافية والفنية من أجل رعاية الطلبة وهذا يأتي من تعليم الشاب من طفولته تعاليم الدين الصحيحة .
٣. السعي الى اظهار وسطية الاسلام واعتداله وتوازنه والعمل على ترسيخ الانتماء لدى الشباب (الطالب الجامعي)بالدين الاسلامي.

ج- وسائل التحصين:

هناك العديد من الوسائل التي يمكن ان يتحصن من خلالها الشاب (الطالب الجامعي) ومنها [٢]:

١. ايقاف الممارسات التي تغذي العنف والتطرف بين الشباب وذلك من خلال الحرص الى عدم انضمامهم للجامعات المتطرفة .
٢. وضع استراتيجيات وخطط لمكافحة التطرف الفكري داخل الحرم الجامعي .
٣. الحرص المستمر على عقد الندوات التي تدعو الى قيم التسامح والوسطية وتجنب الفكر الضال ، وذلك من أجل بناء منظومة فكرية صحيحة.
٤. العمل على تهذيب وتشذيب المناهج الدراسية من الافكار المنحرفة واعادة صياغة العديد من المقررات الدراسية .
٥. اعداد وتأهيل الاستاذ الجامعي من خلال مشاركته في العديد من الدورات التي تحثه على الوسطية والاعتدال .

د. دور الاعلام في مكافحة التطرف الفكري :

١. ضرورة مشاركة وسائل الاعلام كافة بعملية توعية الشباب .
٢. تكثيف مراكز البحث الخاصة بنبذ التطرف في إعداد البحوث والدراسات التي تكافح التطرف ناهيك عن طرق اخرى للحد من هذا الفكر ... من خلال محاور عدة منها[٣]:

---

(١) د. صلاح كاظم جابر، القيم الدينية ودورها في اسطره العقلية العراقية ،مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد (١٦) العدد(٢)حزيران ،كلية الآداب ،جامعة القادسية ،العراق ،٢٠١٣ ص٦٦.

(٢) د.عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، دور المدرسة في الارهاب والعنف والتطرف، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١١، ص ١٧.

(٣) قحطان الدوري ، الدين والارهاب ، دار الرشاد ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ص١٢ .

١. **الجانب الامني :** رغم انه لا يكفي للقضاء على هذه الظاهرة لكن يحتاج تطبيق الحزم لتطويق حالة العنف المتصاعدة .
٢. **الجانب الثقافي :** وهذا يعد من الجوانب المهمة لان الفكر لا يقارع الا بالفكر والاسباب الذاتية والموضوعية والثقافية التي هيأت مناخ التطرف ومحاولة القضاء عليها ... وتشجيع الحوار في المجتمع القاضي بنشر التعددية والتسامح والتنمية على طاولة النقاش .
٣. ضرورة ان يكو هناك اعلام مضاد ومستنير يرد على شبكات التواصل الاجتماعي وكل ما يتعلق بالأعلام الرقمي يحث الشباب على تجنب المواقع المشبوهة.
٤. الحرص المستمر على اعادة النظر في البرامج الدينية الاذاعية والتلفزيونية والسعي الى انتقالها الى اطر تحريرية.
٥. ضرورة التركيز على خطب الجمعة الدينية من حيث الهدف والمحتوى وبأسلوب عقلاني يبني العقل ويناقش اهم المستجدات.

وانطلاقاً لكل ما طرح لابد من توفير كل وسائل التحصين لاسيما وان هناك وسائل اخرى والمتمثلة بتعزيز الخطاب بالعمل التطوعي والمشاركة المجتمعية ووضع خطط لفتح افاق جديدة للتعاون بين الطوائف وخلق روح التعايش الفكري والتأكيد على وجود الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والسعي الى الشراكة الصادقة القائمة على الحوار المنطقي والمقبول ناهيك على تنمية روح القيادة الجماعية والثقة وتشجيع الطلبة على العمل خدمة للصالح العام والتركيز على ثقافة التعددية والديمقراطية والتنوع والتعايش السلمي

الخاتمة

خلاصة القول ان التطرف الفكري وتأثيره على المجتمع وتحديداً طلبة الجامعات يعد من الموضوعات المهمة التي يحتاج التركيز عليها من، منطلق ان التطرف يمثل احدى القضايا المهمة في المرحلة الحالية التي يواجه فيها العالم تحديات الارهاب واشكاله المتعددة ، وما افرزه من تطرف فكري أضحى يشكل خطراً كبيراً على شرائح المجتمع ومنها شريحة الشباب وتحديداً طلبة الجامعات لهذا فالمسؤولية التي تقع على المؤسسة التعليمية يعد كبيراً على اعتبار ان تأثيراته تتعدد بسبب انتشار الخطاب المتطرف البعيد عن الاعتدال والوسطية. لهذا جاءت هذه الدراسة لتكون عنواناً لتوفير السبل المناسبة لتحصين الشباب والطلبة الجامعيين من هذا الفكر الذي تحاول التنظيمات الارهابية استقطابه بأشكال متعددة وأساليب مختلفة تخالف القيم والمفاهيم الدينية الصحيحة ، من هنا حاولت هذه الدراسة ايجاد السبل المناسبة للقضاء على هذا الفكر المنحرف من خلال اعداد مناهج دراسية معتدلة تنبذ التطرف والارهاب وتدعو الى التسامح فضلا عن خلق جيل متعاضد متعاون يخدم بلده ويؤمن بالفكر المنفتح القائم على الريادة والابداع وإعطائه فرصة المشاركة في الحياة اليومية عن طريق توفير فرص العمل المناسبة، بشكل يسمح له بابتكار روح المبادرة والايثار والابتعاد عن التعصب والافكار الدخيلة البعيدة عن العقيدة والولاء، من هنا فالدراسة ركزت على اسباب التطرف الفكري في المجتمع ووضعت اليات مناسبة للحد من انتشاره بين الطلبة ، والعمل على تحصين الطالب الجامعي منه ولعل ابرز هذه الصيغ والمعالجات هي زج الطالب في الدورات التثقيفية التي تحفزه على العمل بنشاط وقوة ،والسعي الى تنمية قدراته العقلية والبدنية من اجل اخذ دوره الحقيقي في المجتمع، وفسح المجال له لممارسة هواياته وتحقيق طموحه ويتطلب ضمن هذه العلاجات السعي الى تغيير المناهج الدراسية ،ووضع محددات لدراستها بدءاً من المدرسة انتهاءً بالجامعة .

أهم المصادر والمراجع

١. عبد الله بن محمد النجمي ، منبع الارهاب المعاصر ، دار الفرقان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ .
٢. حنة أرندت ، العنف والتطرف والارهاب ، تعريب ابراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٥ .
٣. روجيه جارودي ، الارهاب الغربي ، تعريب داليا الطوفي واخرون ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ .
٤. تيري ايجلتون ، الارهاب المقدس ، تعريب اسامة السيد ، بدايات للنشر ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ .
٥. نعوم تشومسكي ، ١١-٩ الحادي عشر من ايلول ، الارهاب والارهاب المضاد ، تعريب ريم منصور الاطرش ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣.
٦. علي حرب ، الارهاب وصناعة المرشد ، الطاغية المثقف ، الدر العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .
٧. بلا ، الارهاب والعولمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم ، الامنية ، الرياض ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢ .
٨. وفاء أحمد محمد المرعي ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري والعنف لدى الشباب في المجتمع المصري ، دراسة تحليلية ، جامعة الاسكندرية ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠٠٠ .
٩. طه احمد المستكاوي ،العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة عين الشمس ،القاهرة ،١٩٨٢.
١٠. د. صلاح كاظم جابر ،ا لقيم الدينية ودورها في اسطره العقلية العراقية ،مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد (١٦)،العدد،(٢)حزيران ،كلية الآداب ،جامعة القادسية ،٢٠١٣ .
١١. جاد الحق علي جاد الحق، التطرف الديني وابعاده امنياً وسياسيا واجتماعياً ،القاهرة ،٢٠١٥.
١٢. كريستوف رويتر، السلطة السوداء ،ترجمة محمد سامي الحبال ،سورية ،٢٠١٦.
١٣. د. هشام الحديدي ،الارهاب بذوره وبثوره زمانه ومكانه وشخوصه ،القاهرة،٢٠١٥.

النظم الادارية: المركزية واللامركزية وتطبيقاتها في العراق

أ.م.د.اسراء علاء الدين نوري
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

م.د. حسين علي مكطوف
كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان

تنال مواضيع النظم الادارية المركزية واللامركزية اهتماماً كبيراً، فهي متداولة لدى اغلب الدول السائرة في ركب الديمقراطية وذلك لعدة اسباب، منها تخفيف العبء عن الجانب الحكومي، ومنها تقديم خدمات افضل للمواطنين. اذ تمارس الحكومة في اي دولة من دول العالم، وظيفتين اساسيتين: وظيفة الحكم والسياسة، ووظيفة الادارة وتمشية شؤون المواطنين.

وتقوم النظم الادارية اللامركزية والمركزية في الدولة المعاصرة على اساسين متعارضين وان كانا متكاملين، هما:

الاساس الاول:

يتمثل في المحافظة على وحدة الدولة وتماسكها، وهذا يتحقق بتركيز سلطة البت في الشؤون الادارية ذات الطابع القومي التي تهم جميع افراد الدولة بأيدي السلطات المركزية الاتحادية ويتحقق ذلك باتباع التنظيم الاداري المركزي.

الاساس الثاني:

يتجلى في ضرورة اشراك سكان الوحدات الادارية الاقليمية المتمتعة بالشخصية المعنوية والمستقلة عن السلطة المركزية الاتحادية في ممارسة شؤونهم المحلية ضمن حدود جغرافية معينة ويتحقق هذا باتباع التنظيم الاداري اللامركزي الاقليمي.

اشكالية البحث:

تعد المركزية واللامركزية هي شكل من اشكال الحكم تتوزع فيه السلطات السياسية والادارية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية المنتخبة بموجب احكام القانون غايتها ادارة الشؤون المحلية وبالتعاون مع سلطة المركز، وان السلطة المحلية تستمد صلاحياتها من الانتخابات وليس بتفويض من المركز اليها، وهذا المبدأ اعتمدته دول عدة لأسباب، منها ان العبء الكبير الواقع على اكتاف السلطة المركزية يلجاؤها الى طلب مشاركات السلطات المحلية المنتخبة لتحمل جزء من ذلك العبء، وهذا يعني اشراك الشعب في الاعباء العامة، إذ يمكن المجالس المحلية من الادارة والاشراف والمراقبة للنشاطات والفعاليات المحلية، كما ان السلطات المحلية قريبة من مشاكلها المحلية وهي أدرى بها والأرجح لمعالجتها.

أهمية البحث:

يحظى موضوع المركزية واللامركزية في الوقت الحاضر باهتمام كبير لدى غالبية الدول وخاصة تلك السائرة في ركب المسيرة الديمقراطية، لكونه العامل المساعد في تخفيف اعباء الحكومة المركزية ولتزايد الاحتياجات والمطاليب الناجمة جراء التقدم التكنولوجي والعلمي والحضاري، وهذا يتطلب المشاركة الواسعة للجماهير ولمنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية وكل ما يخص تنمية الفرد والمجتمع ورفاهيته.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على:

١. ماهي النظم الادارية، وما هي انواعها وعناصرها وسماتها؟
٢. ماهي الاسس القانونية لنظام اللامركزية الادارية في العراق؟
٣. ماهي اهم النماذج العالمية لنظام اللامركزية الادارية والسياسية؟
٤. ماهي الصلاحيات والاختصاصات للمحافظات والاقاليم بحسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من ان: الاسلوب السياسي والاداري الافضل هو الذي يمزج بين المركزية واللامركزية، إذ لا توجد دولة في عالمنا المعاصر تبني تنظيمها السياسي والاداري على اي من الاسلوبين منفرداً من الناحية العملية أو الفعلية، ومن اجل ذلك نجد ان الدستور والتشريعات السياسية والادارية التي تصدر تنفيذاً له، تعمل على ايجاد توازن بين السلطات المركزية للدولة والسلطات المحلية للوحدات الادارية المكونة لها.

هيكلية البحث:

ينطوي البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، عدة مباحث، يتضمن المبحث الاول: ماهية المركزية واللامركزية الادارية. والمبحث الثاني: نظرة لتجارب اللامركزية الادارية في العالم. وتضمن المبحث الثالث: تطور اللامركزية بالعراق وصولاً لمجالس المحافظات ونقل الصلاحيات لها.

المبحث الاول: ماهية المركزية واللامركزية الادارية

أولاً: تعريف اللامركزية الادارية :

تقوم اللامركزية الادارية على اساس توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية من جهة، وبين هيئات ادارية مستقلة من جهة اخرى، ولكنها تخضع للسلطة المركزية في مباشرتها لاختصاصاتها. إذ إنها درجة من عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الاشخاص والمستويات الادارية المختلفة في المنظمة او على مستوى الدولة. وهي ((نظام اداري لتوزيع السلطات الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات الادارية المحلية المنتخبة في المحافظات التي

تتولى ادارة شؤونها المحلية بالتنسيق مع السلطات المركزية وتحت رقابتها، وذلك بقيام هذا النظام على توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية او مصلحية منتخبة بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية))[١]،وهي ((نقل السلطة من الدولة الى شخص اخر من اشخاص القانون العام، قد يكون شخصاً اقليمياً اقل اتساعاً من الدولة او شخصاً عاماً مرفقياً ذا اختصاص متخصص بطبيعته))[٢]، واللامركزية الادارية هي نظام اداري يقوم على اساس توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين اشخاص الادارة المحلية في الاقاليم، او بين السلطة المركزية وهيئات محلية او مرفقية، وتتمتع هذه الاشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية[٣] ، وتتضمن اللامركزية بالاعتراف بالشخصية الاعتبارية العامة لجزء من اقليم الدولة، مع ما يترتب على ذلك من تمتع الهيئة المنتخبة الممثلة له بقدر من الاستقلال في ادارة مرافقه المحلية تحت رقبة السلطة المركزية [٤].

ثانياً: مزايا ومبررات ودوافع الاتجاه نحو اللامركزية الادارية، وتتمثل في:[٥].

١. تعد اللامركزية الادارية تطبيقاً للديمقراطية في المجال الاداري، وهي مكملة للديمقراطية السياسية، حتى ان الاخيرة لا معنى لها ان لم تصاحبها الديمقراطية المحلية. يتجلى ذلك في اشراك سكان المناطق والاقاليم في ادارة شؤونهم المحلية عن طريق انتخاب هيئاتهم المحلية واختيار افضل العناصر التي تصلح لإدارة المرافق المحلية وفي حصولهم على الخبرة والدراية في ممارسة الشؤون العامة، لهذا قيل ان اللامركزية هي الديمقراطية الادارية التي يدير الشعب بواسطتها شؤونه المحلية.
٢. تخفف اللامركزية الادارية من العبء الواقع على عاتق الدولة المعاصرة في إدارة المرافق والمشروعات العامة والمتكاثرة لاستمرار نتيجة لازدياد تدخل الدولة في مجالات وانشطة جديدة كانت عازفة عنها في الماضي، والتي تؤدي كثرة اعمالها وتركيزها في هيئة واحدة الى الاختناق، فضلاً عن ان تركيز سائر النشاطات (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية) في العاصمة قد يتسبب في الاختلاف بدرجات التطور والنمو بين ابناء المجتمع الواحد، دفع ذلك الى اعتماد نظام اللامركزية الادارية، بتولي الهيئات اللامركزية المحلية ادارة المرافق والمصالح المحلية، والهيئات والمؤسسات الادارية ذات الطابع المتميز.
٣. تمتاز اللامركزية الادارية بأن الهيئات اللامركزية، سواء المحلية او المرفقية، تكون أقدر من الادارة المركزية في ادارة المصالح والمرافق المحلية أو الهيئات والمؤسسات المعترف لها بالشخصية المعنوية بعيداً عن التعقيدات والاجراءات الادارية المعقدة التي تعرفها الادارة المركزية.

---

(١) سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الاداري: دراسة مقارنة، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٦، ص٨٦ .

(٢) د. مصطفى ابو زيد، الوسيط في القانون الاداري، المكتبة القانونية، دار الجامعة، مصر الجديد، ب. ت، ص١٠٢ .

(٣) د. مازن ليلو راضي، القانون الاداري، ط٣، مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٠، ص٦٢ .

(٤) ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٧٩ .

(٥) ينظر: د. فوزت فرحان، القانون الاداري العام، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٦٠ – ٦١ . د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ط٢، ج١، العاتك لطباعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٠ – ص٢١١ . د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الاداري، المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص١٦٠ – ١٦٢ .

٤. إن نظام اللامركزية الادارية هو أقدر على مواجهة الازمات العصبية والطارئة من النظام المركزي، والتي تحدث من حين لآخر في النطاق الاقليمي او الميدان المرفقي، وهو من جانب اخر يخلق نوعاً من التضامن بين ابناء الوحدة المحلية بحيث تتشابك المصالح وتتضافر الجهود لمواجهة الازمة، وهذا الامر قلما نجده في النظام المركزي.
٥. توجد في معظم الدول، مناطق معينة تربط بين سكانها روابط خاصة قوامها المصالح المشتركة بين هؤلاء السكان.
٦. النمو المتزايد في نشاط الدولة، سواء كان ذلك في الادارة الحكومية او في الميدان الاقتصادي او في الميدان الاجتماعي وغيره.
٧. ظهور فكرة الاخذ بالتخطيط في شتى الميادين، وامكانية الاستفادة من هذا التخطيط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي عملت الدولة الحديثة جاهدة على غزوها ومنافسة الافراد بشأنها.
٨. ازدياد وظائف الدولة وتشعبها لدرجة انها لا تدخل تحت حد، ادى الى استحالة تركيز النشاط الحكومي في المركز او العاصمة، وما يصاحب هذا التركيز من عرقلة وعقبات تقف حجر عثرة في طريق الحياة الديمقراطية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٩. يوفر الاخذ بنظام اللامركزية الادارية العدالة في توزيع الضرائب، فينال كل اقليم او وحدة محلية نصيبه من الضرائب لإدارة مرافقه المحلية، أما في ظل المركزية الادارية فإن مرافق العاصمة والمدن الكبرى تحظى بعناية كبرى في هذا المجال على حساب المدن الصغرى والقرى.

ثالثاً: عناصر اللامركزية الادارية، وتتمثل في:[١].

١. وجود مصالح محلية ذاتية متميزة الى جانب المصالح العامة الوطنية، أي وجود مصالح تهم عموم منطقة معينة (محلية) كالمحافظة او القضاء ويكون الاعتراف بوجود مثل هذه المصالح المحلية من قبل المشرع، الذي يترك لأبناء تلك المنطقة امر تسيير المصالح المحلية واشباع الحاجات، ويكون هذا الاعتراف في الدستور او القانون، وينشئ القانون الشخص اللامركزي بمنحه الشخصية المعنوية التي هي امر لابد منه لقيام اللامركزية.
٢. تنظيم هيئات مستقلة لإدارة المصالح الذاتية، ان اعتراف المشرع بوجود مصالح تتميز بطابعها الخاص لا يكفي لقيام النظام اللامركزي، فقد يترتب على هذا الاعتراف استقلال عن شخصية الدولة، ومن التمتع بالحق في اكتساب الحقوق، وتحمل الالتزامات، لذلك يعهد بإشباع الحاجات المحلية وتحقيق المصالح المحلية الى هيئة تمثل ابناء المنطقة المعينة. ويعد انتخاب الهيئات التي تتولى الاشراف على المصالح المحلية انتخاباً مباشراً من قبل ابناء المنطقة او المحافظة المعنية الطريقة المثلى لتشكيل هذه الهيئات وبذلك يتحقق استقلال هيئات الادارة المحلية تجاه السلطات المركزية.
٣. خضوع الهيئات اللامركزية لرقابة السلطة المركزية، ان استقلال هيئات الادارة المحلية تجاه السلطات المركزية، لا يعني عدم خضوعها لإشراف ورقابة السلطات المركزية في الدولة، لأن ذلك يهدد الوحدة السياسية للدولة، لذلك فأن النظام اللامركزي يقوم على اساس

(١) ينظر: د. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٥٦ . د.عبد الغني بسيوني عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥١ – ١٥٢ . ود.مازن ليلو راضي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣ .

بقاء ممارسة الهيئات المحلية لاختصاصاتها خاضعة لإشراف ورقابة السلطة المركزية، وتمثل هذه الرقابة عنصراً اساسياً لقيام اللامركزية الادارية. الا ان تنظيم الرقابة الادارية من الامور المعقدة التي يجب ان يوازن المشرع فيها بين ضرورات تحقيق اهداف الادارة المحلية التي اقتضت الاخذ بنظام اللامركزية الادارية وبين توزيع الاختصاصات الوظيفية الادارية على هيئات مركزية ومحلية، وضرورة تأكيد وحدة الدولة وسلطتها على كامل اقليمها.

رابعاً: اشكال اللامركزية الادارية، وتتمثل في:[١].

١. عدم التركيز الاداري: هو الشكل الاضعف للامركزية الادارية وهو تخويل بعض موظفي الوزارة في الاقاليم او المحافظة سلطة البت في بعض الامور دون الرجوع الى الوزير فهي سلطات تبعية وليست سلطات اصلية، فيجب أن تفهم على انها الحجر الاول لتحلل الصلاحيات بين المركزية في العاصمة وتحويلها للمديريات التابعة لها في المحافظات.
٢. التفويض: هو ان تفوض او تخول الحكومة المركزية مسؤولية صنع القرار وادارة الوظائف العامة الى جهات شبه مستقلة ولكنها مسألة من قبل الحكومة المركزية ويجب تحقق التفويض ان تحدد المسؤولية، وهنا تجدر الاشارة الى ان تفويض السلطة هو التخلي عنها او التنازل عن هذه السلطة، فللمفوض حق المساءلة لمن فوضه على انجاز المسؤوليات والواجبات الواجب تحقيقها، وهناك فرق بين المسؤولية والمساءلة.
٣. النقل: وبها تنقل سلطات صنع القرار والتمويل والادارة الى وحدات ادارية، اذن هي نقل مباشر للصلاحيات وهو اعلى درجة لتمتع الوحدات الادارية المحلية باستقلال ذاتي في الشؤون الادارية والمالية، وعلى ذلك تظهر في هذا النظام الى جانب الدولة او الادارة المركزية اشخاص معنوية محلية او مرفقية يطلق عليها الادارة اللامركزية او السلطات الادارية اللامركزية.

المبحث الثاني: نظرة لتجارب اللامركزية الادارية في العالم

أولاً: نظام اللامركزية الادارية في ايطاليا :

بعد انهيار النظام الفاشي في اواخر الحرب العالمية الثانية ظهرت موجة جديدة باعتماد اللامركزية الادارية، إذ وضعت الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٧ تضع الدستور الايطالي، فوضعت المواد (١١٤ الى ١٣٣) من الدستور، حيث تولت (١٩) منطقة اختصاصاتها اراضي ايطاليا بكاملها وتحديد وظائفها واختصاصاتها وطرق مباشرتها لهذه الوظائف، كذلك نص الدستور الايطالي على ان انشاء مناطق جديدة يتم بموجب قانون دستوري وليس بقانون عادي، وكذلك دمج المناطق والغائها، وان الجمعية الوطنية هي التي وضعت اربعة قوانين نظمت بموجبها صلاحيات اربع من المناطق الـ (١٩) التي تؤلف المناطق الادارية في ايطاليا [١].

(١) اصيل حامد ابراهيم، مفهوم اللامركزية ورؤية في كيفية تفعيلها في العراق، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن ((دراسات حول اللامركزية))، للفترة٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢، ص ص٣٣١ – ٣٣٢ .

(١) نقلاً عن: طاهر محمد مايح الجنابي، اللامركزية في المجال النظري، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن ((دراسات حول اللامركزية))، للفترة ٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢، ص ص٥٧ .

ويتمتع نظام المناطق في ايطاليا بالخصائص التالية:[١].

١. يعتبر منزلة بين المنزلتين بالنسبة للنظام الفرنسي للإدارة المحلية والنظام الانكليزي للإدارة المحلية: فالنظام الفرنسي يضيق الحريات المحلية بإخضاعها لرقابة ادارية صارمة، اما النظام الانكليزي فأنه يوسع الحريات المحلية وتتضاءل في ظله الرقابة الادارية الى حد انها تصبح معه صورية. اما النظام الايطالي فأنه يحصن هذه الاختصاصات بطريقة اقوى وامنع حتى يبدو الى ان هذا النظام يجنح باللامركزية الادارية الى اللامركزية السياسية.
٢. انه يستمد وجوده من احكام الدستور وليس من احكام القوانين العادية: ذلك ان من النظام في فرنسا تنشأ المحافظات والمدن والقرى وتحدد اختصاصاتها ووظائفها بالقوانين العادية، فالأعراف والعادات والتقاليد والقوانين العادية هي التي تحدد اختصاصات ووظائف الهيئات المحلية في انجلترا. أما ايطاليا فأنها تنفرد بخاصية النظم المحلية، إذ أن الدستور هو الذي يحدد احكام المناطق الادارية.
٣. ان كل منطقة من مناطقها الادارية لها نظام اساسي: يحدد هذا النظام اختصاصاتها وطرق تأليفها وكيفية مباشرتها للوظيفة الموكولة اليها، وهذا النظام متناسق مع احكام الدستور والقوانين الاخرى، وان بعضاً من هذه المناطق قد حددت انظمتها القوانين الدستورية والبعض الاخر منها حددت انظمتها هيئات يقال لها مجلس المنطقة.
٤. تجمع المناطق الادارية في ايطاليا الى جانب الاختصاصات الادارية اختصاصات تشريعية وتنفيذية محدودة: اذ تتمتع المناطق الايطالية بقدر محدود من حق التشريع، فقد نصت المادة (١١٧) من الدستور الايطالي على ان المناطق تباشر حق التشريع على سبيل الحصر في القضايا الداخلية ضمن اختصاصاتها.
٥. الرقابة على اعمال المناطق رقابة متميزة: تمارس المناطق الادارية في ايطاليا اعمالها ونشاطها في ظل رقابة ادارية وهي تندرج من الاعتراض الموقف للتنفيذ الى الابطال ثم الى حق الحل، وهذه الرقابة يباشرها مفوض الحكومة المركزية.

ثانياً: الاتحاد السويسري :

الدولة السويسرية لا تنقسم إلى أقسام أو محافظات، بل هي تتألف من مجموعة دويلات سبق لها أن وجدت قبل أن توجد الدولة الاتحادية، وكانت تتمتع باستقلالها وشخصيتها قبل أن تتفق فيما بينها على تشكيل الاتحاد، فاللامركزية جاءت نتيجة قرار المجموعة ولم تكن هي ألا أجزاء أو أقسام خلقتها الدولة الأم، ولذلك بقيت هي صاحبة القرار في كثير من الشؤون التي تعنيها في نطاق حكمها الذاتي، ولقد بدأ الاتحاد بين هذه الدويلات في غضون القرن الثالث عشر، عندما صدر الميثاق الثلاثي التاريخي بالاتحاد من الولايات السويسرية الثلاث وهي (شفيتس واوري واونترفالد)، ومن الولاية الأولى اشتق أسم الاتحاد الفيدرالي السويسري، ثم سارت باقي الولايات السويسرية في طريق الاتحاد مع الأخريات [١]، وتقوم سياسة سويسرا على مبدأين أثنين هما:[٢].

١. صيانة الاستقلال الخارجي للدولة الاتحادية .
٢. المحافظة على نوع من الحكم الذاتي للدويلات .

---

(١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ص٥٧ – ٥٨ .

(١) د.عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١،ص٨٥.

(٢) المصدر نفسه .

فالنظام الذي جاء مع دستور ١٨٤٨م حمل معه تحولات جذرية شملت إلغاء الموانع القائمة بين المقاطعات على صعيد المبادلات التجارية والرسوم الجمركية، التي كانت تفرضها الولايات على بعضها، كما وحدَ بين الأوزان والمقاييس والعملات، ومنح الحرية لانتقال الأشخاص والأموال، كما منح الحكومة الفيدرالية سلطة مركزية تبيح لها حق توجيه الاقتصاد وحق التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، وتعيين التعريفة الجمركية والسياسة العامة للمواصلات والنقل، وتتمثل السلطة التنفيذية بالمجلس الفيدرالي السلطة التنفيذية وهو الحكومة أيضاً، فقد كانت النزعة في السابق هي محاولة إضعاف السلطة التنفيذية، ومن خلال تشكيل السلطة التنفيذية أو الحكومة يتضح لنا مدى الصلاحيات ومدى تقيدها، إذ يتكون المجلس الفيدرالي الذي هو عبارة عن سلطة جماعية من سبعة أعضاء منتخبين بالأكثرية المطلقة من قبل البرلمان لمدة أربع سنوات، وهؤلاء الأعضاء يطلق عليهم المستشار للاتحاد، يرأسون سبع إدارات عامة تتقاسم فيما بينها الوزارات ويسميها السويسريون إدارة عامة، ويضم كل منها أمانة عامة (مكتب مستشار الاتحاد أو الوزير)، فضلاً عن مجموعة من الإدارات التي يقوم أكثرها بالمهام التي توكل عادة إلى وزارات مستقلة في الدول الأخرى. وهذه الوزارات تتمثل في وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العدل والشرطة، وزارة الدفاع، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد العام، وزارة النقل والمواصلات والطاقة، ويقوم المجلس الفيدرالي من جانب بتطبيق القوانين، التي يشرعها البرلمان الفيدرالي بمجلسيه ويدير الشؤون المالية، ويقترح الميزانية العامة للاتحاد ويعين الموظفين الاتحاديين بصفته مجلس الوزراء، أي السلطة التنفيذية للاتحاد، كما يرأسه من جانب أخر كل أعضائه السبعة مرة في السنة بالتناوب ويصبح هذا العضو حينئذٍ رئيساً لهذا المجلس، أي رئيس للوزراء من ناحية ورئيس للاتحاد السويسري في الوقت نفسه من ناحية أخرى، إذ ليس في سويسرا رئيس جمهورية ولا رئيس اتحاد ذو صلاحيات على مستوى رؤساء الجمهورية في الدول الأخرى، وهكذا فأن رئيس المجلس الفيدرالي ليس له صلاحيات أوسع من زملائه الستة الآخرين، سوى أنه يمثل الدولة الاتحادية تمثيلاً شكلياً في المراسم الرسمية ويستقبل السفراء الأجانب وما شابه ذلك، فباتت مسؤولية المجلس الفيدرالي مسؤولية جماعية ومقر البرلمان والحكومة (أي المجلس الفيدرالي) هو العاصمة بيرن[١] .

والديمقراطية السويسرية تبدأ من القاعدة أي من الدويلات، حيث تتطلب بطبيعة الحال أن لا تتدخل حكومة الاتحاد في صلاحيات الدويلات وفي شؤونها الداخلية، ألا في حدود ما يقرره دستور الاتحاد، وهو الدستور الذي وافق عليه أفراد الشعب والدويلات من خلال الاستفتاءات المتتالية التي مرَ بها، والشيء نفسه يقال بشأن عدم تدخل الدويلات في صلاحيات الدولة الاتحادية، وعلى هذا الأساس فإن السلطة في الدولة جميعاً يتقاسمها الاتحاد مع الدويلات، أي أن لكل من الدويلات ودولة الاتحاد صلاحيات وسلطات حكومية يختص بها، وهي تتعاون معاً في حكم البلاد وفي حكم نفسها بنفسها، أن تقاسم الصلاحيات والسلطات بين دولة الاتحاد الفيدرالي والدويلات السويسرية يكون على صعيد السلطات والصلاحيات جميعاً، وهو حق ينشأ في دستور الاتحاد نفسه، حيث أن الدستور السويسري يركز على أن الأصل هو صلاحية الدويلات فهي صاحبة السيادة الأولية، وما استثنى من ذلك يذكره دستور الاتحاد على أنه داخل في صلاحية الدولة الفيدرالية، ومن ذلك تقول المادة الثالثة من دستور الاتحاد السويسري "الدويلات هي صاحبة السيادة على أرضها وشعبها إلا في حدود ما يستثنيه الدستور لصالح دولة الاتحاد، ففي

(١) د.عبد الكريم علوان، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٨ – ٩٠ .

ماعدا ذلك تتمتع الدويلات بكافة الحقوق والصلاحيات التي لم يعهد بها إلى الحكومة الفيدرالية"، والحقيقة تقف خلف هذا الواقع تكمن في أن هذا الدستور لم يفرضه الاتحاد على المقاطعات، لأن الاتحاد الفيدرالي السويسري هنا لا يعني وجود دولة مركزية قوية كبرى ذات شخصية مستقلة سبقت في وجودها دويلات تفرعت عنها ففرضت دستورها المركزي بقوة السلاح مثلاً على هذه المقاطعة أو على تلك الدولة التي ضمتها إلى ممتلكاتها، بل هو دستور ارتضته الدويلات والشعب معاً فهو من صنعها لما فيه من صالحهم جميعاً، ويتم تعديله على يدهم كلما اقتضت الضرورة[١].

ثالثاً: النظام الإداري في الهند "المحليات" :

يضم النظام السياسي الهندي ٢٢ ولاية إضافة إلى عدد من الولايات أو المناطق التي ترتبط بالمركز إدارياً بشكل مباشر، ويتركز أكثر سكان الهند في هذه الولايات وتمثل الأرياف أكثر من ٨٠% من سكان الهند، وقد شرح الدستور الهندي العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات، وحدد ما هو مشترك بين الولاية والمركز وما هو من اختصاص الولاية وما هو من اختصاص الحكومة المركزية، ومن القضايا المشتركة هو التنسيق في الأمور المالية والتخطيط وفي تنسيق الخدمات الحكومية وقيام المشاريع المشتركة لأجل إنجازها في ولاية معينة التي تعم بخيرها على عموم الهند مثال ذلك بناء السدود، وتعد الشؤون الداخلية من مهام الحكومة المركزية وذلك لأهميتها، فوزير الشؤون الداخلية يعد مسؤولاً مباشراً على الأمور الإدارية والمالية والاقتصادية، وتصل درجة تدخل وزير الشؤون الداخلية في الحكومة المركزية في أمور الشؤون الداخلية للولاية حتى في أمور التعليم، وفي إدارة إقليم من الأقاليم في حالة إعلان الطوارئ فيه، وكما ترتبط بالمركز بعض المناطق الموجودة داخل الولاية وذلك تبعاً لأهميتها السياسية أو السياحية[٢].

وتتمركز السلطة التنفيذية في يد المحافظ والذي يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ويأتي ذلك من خلال فوز حزبه بالأغلبية البرلمانية في السلطة التشريعية في الولاية المذكورة، ويعد المحافظ ممثلاً للسلطة المركزية في ولايته ويكون مسؤولاً أمام السلطة التشريعية في الولاية، ويحق للمحافظ أن يعين رئيساً للوزراء حيث يكون مجلس الوزراء مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام الجمعية التشريعية في الولاية ، ويتحدد أعضاء مجلس الوزراء بين ١٠ و ٢٢ عضواً وأهم الوزارات المحلية هي المالية والإدارة العامة والداخلية والغذاء والتموين والتعليم والزراعة والغابات والطب والصحة والأشغال العامة والعدل، مما يدلل ذلك أن وزارة الدفاع والشؤون الخارجية تنحصر بالسلطة المركزية لعموم الهند فقط [١].

إن التنظيم اللامركزي في الهند هو عامل بالغ الأثر في ترسيخ الوحدة الوطنية، فقيام الاتحاد الهندي من ولايات ممثلة على صعيد الحكم المركزي، وممارسة لنوع محدود من الحكم الذاتي جنب البلاد مغامرات الانفصال والتمزق، وأن الحكم الذي تمارسه الولايات في الاتحاد الهندي بأنه حكم محدود ذلك لأنه يقوم على رأسها حكم مركزي قوي النفوذ واسع الاختصاصات، فالنظام الهندي يعطي الدولة الاتحادية اختصاصات معينة بنص الدستور، ولكن كل ما سكت عنه الدستور يبقى أيضاً من اختصاصها، حيث تتمركز السلطة في الدولة الاتحادية مع السماح

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٩١ – ٩٣ .

(٢) محمد جواد علي، النظام السياسي في الهند، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، حلقة دراسية عن"النظم السياسية في العالم الثالث"، ٨ آذار ١٩٨٦، ص٢٨–٣٠ .

(١) المصدر نفسه، ص ص٣١ – ٣٢ .

للولايات بممارسة جزء منها، وهو ما يستجيب لحاجات بلد شاسع الأطراف ينقسم سكانه إلى فسيفساء من العناصر المختلفة في أصولها وعقائدها ومستوياتها[١] .

المبحث الثالث: تطور اللامركزية بالعراق وصولاً لمجالس المحافظات ونقل الصلاحيات لها

إن الاتجاه نحو تبني نظام اللامركزية الادارية في العراق وغيره من الدول، يرجع الى مزايا هذا النظام وقدرته على تنمية المجتمع والدولة وضمان الامن والاستقرار فيهما، على الاسس والركائز العامة التي يعتمدها هذا النظام، إلا ان نجاح نظام اللامركزية الادارية يستند بالدرجة الاساس على طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية وحكامها، والهيئات والسلطات المحلية.

قبل عام ٢٠٠٣ كانت السلطات التنفيذية والتشريعية بيد الحاكم الذي يرأسهمها، ولم يكن النظام الاداري واضح المعالم، فقد تضمن قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩ المعدل أسس نظام اداري لا مركزي يقوم على منح صلاحيات واسعة تمارسها مجالس للوحدات الادارية، وهذه المجالس تكون منتخبة إلا أن هذه الانتخابات لم تجر ابداً، الأمر الذي جعل الوحدات الادارية تدار من موظفين تابعين للإدارة المركزية، لهذا كان النظام الاداري لا مركزياً في نصوص التشريع ومركزياً في الواقع والتطبيق، ولم يغير من هذا الوصف كثيراً صدور قانون (مجالس الشعب المحلية) بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٥ واجراء انتخابات لمجالس محلية في المحافظات والاقضية والنواحي، إلا أن هذه المجالس كانت مجرد واجهات شكلية تطبق أوامر الإدارة المركزية ورأي النظام على وجه التحديد[٢].

شهد العراق تحولاً جذرياً في نظامه الاداري، منذ سقوط النظام السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، إذ اصبحت المحافظات تتمتع بشخصية معنوية حقيقية، وتدار من هيئات (مجالس المحافظات) مستقلة عن الحكومة المركزية، إذ استوحى الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ مبدأ المركزية الادارية من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤، والامر الاداري (٧١) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠٠٤، إذ نصت المادة (١) من الدستور العراقي ((ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق))، فالدستور العراقي في المادة (١١٦) نصت على ((يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارية محلية))، وكان قد نص الدستور على ذكر اختصاصات السلطة الاتحادية على سبيل الحصر في الباب الرابع وفي المواد (١٠٩ – ١١١) مع اختصاصات مشتركة في المواد (١١٢ و ١١٣ و ١١٤) وترك باقي الاختصاصات التي لم ترد في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، الى الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم المادة (١١٥)، وان المادة (١٢٢، الفقرة ثانياً) ذكرت ((تمنح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية، وينظم بذلك بقانون)) وعزز تلك الصلاحيات في الفقرة (خامساً) (لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او

(١) عبد الهادي بو طالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتب للطباعة، ط١، الدار البيضاء، ١٩٨١، ص ص٤٢ – ٤٣ .

(٢) د. ماهر علاوي الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١١٣ .

اشراف اية وزارة او اية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة)، وذلك يعني اعتراف المشرع بالسلطات المحلية (المحافظات) وشخصيتها المعنوية وذمتها المالية المستقلة[١].

واكمل قانون مجالس المحافظات، عناصر اللامركزية الادارية في ما يتعلق بطريقة انتخاب المحافظ ومجلس المحافظة وذكر اختصاصاتهما فضلاً عن المجالس المحلية المتمثلة في الاقضية والنواحي، كما نص القانون على خضوع مجلس المحافظة والمجالس المحلية لرقابة مجلس النواب (الفقرة ثانياً المادة ٢)، كما منح القانون مجلس النواب اقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة بناء على اقتراح رئيس الوزراء لنفس الاسباب التي وردت في (المادة ٧)، ((وهي عدم النزاهة او استغلال المنصب الوظيفي، والتسبب في هدر المال العام، وفقدان احد شروط العضوية، والاهمال او التقصير المتعمدان في اداء الواجب والمسؤولية))، ((وللمحافظ ان يعترض على قرار الاقالة، امام المحكمة الاتحادية العليا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار وعلى المحكمة ان تبت في الاعتراض خلال شهر من تاريخ تسجيله))[٢].

ويتمتع مجلس المحافظة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة رغم ان المشرع لم يشر إلى ذلك في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، غير أن نص المادة (١٢٢) من الدستور يؤكد تمتعها بهذه الشخصية والاستقلال المالي والاداري، ومجلس المحافظة هو اعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الادارية للمحافظة ولها حق اصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية كما موضح في (أولاً من المادة ٢ من قانون المحافظات) ثم اكد القانون في (ثالثاً من المادة ٧) بإن اختصاصات مجلس المحافظة هو ((إصدار التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية والمالية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية))، وله أيضاً اصدار جريدة تنشر فيها كافة القرارات والاوامر التي تصدر من المجلس كما موضح في (البند الثاني عشر من المادة ٧)[٣].

ويمارس مجلس المحافظة بالإضافة الى الوظيفة الإدارية، عدة وظائف والمتمثلة في:[٤].

١. المراقبة والاشراف والمتابعة على اعمال رؤساء الوحدات الادارية وعلى كافة اجهزة الادارة العامة ومختلف القطاعات على مستوى المحافظة لضمان حسن تقديمها للخدمات، وله ايضاً استجواب المحافظ واقالته، واقالة رئيس المجلس او نائبه والرقابة على جميع انشطة الهيئات التنفيذية باستثناء المحاكم والوحدات العسكرية والكليات والمعاهد لضمان حسن اداء اعمالها عدا الدوائر ذات الاختصاص الاتحادي، واعفاء اصحاب المناصب العليا في المحافظة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس بناء على طلب خمس عدد اعضاء المجلس او بناء على اقتراح من المحافظ ولمجلس الوزراء كذلك حق الاقالة باقتراح من الوزير.
٢. رسم السياسة العامة وهي من اهم الوظائف التي تمارسها مجالس المحافظات والتي تتمثل في التنسيق بين المجلس والوزارات للنهوض بالواقع الخدمي والتنموي للمحافظة.

---

(١) ينظر: الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٢) ينظر: الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣) ينظر المادة (٧) من قانون المحافظات الغير منتظمة في اقليم لعام ٢٠٠٨ .

(٤) المصدر نفسه .

٣. اداء الخدمات على جميع الاصعدة في المحافظة .

إن رقابة السلطة المركزية على مجالس المحافظات والمجالس المحلية في العراق بموجب قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل هي أقرب للرقابة التي تمارس على الهيئات في النظام الانكليزي، مما يتيح لهذه المجالس قدراً كبيراً من الاستقلالية عن السلطة المركزية. ويتجلى ذلك من خلال استقلال هذه المجالس في قراراتها عن السلطة المركزية متى ما كانت في حدود الوحدة الادارية التي تمثلها وضمن الصلاحيات التي حددها القانون المذكور. ويتمثل هذا الاستقلال بما يلي:[١].

١. لا تملك السلطة المركزية اي صلاحية في المصادقة على قرارات السلطات المحلية، حيث انها تكون نافذة حال صدورها.
٢. لا تملك السلطة المركزية صلاحية الغاء القرارات الصادرة من هذه المجالس الا بحكم قضائي وعن طريق المحافظ في الحالات التي نص عليها القانون، وهي:
   - اذا كانت القرارات مخالفة للدستور والقوانين النافذة.
   - اذا لم تكن من اختصاصات المجلس.
   - اذا كانت مخالفة للخطة العامة للحكومة المركزية او الموازنة الاتحادية.
٣. ليس للسلطة المركزية ممارسة اختصاصات هذه المجالس بداعي عجز هذه المجالس عن اداء مهامها الموكلة اليها بموجب القانون وان حصل ذلك فأن القرارات الصادرة من السلطة الاتحادية في هذا الشأن تكون باطلة كونها مشوبة بعيب الاختصاص الموضوعي.

(١) د. انور جاسب الطريف، اللامركزية والاقاليم بين التشريع وامكانية التطبيق، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن ((دراسات حول اللامركزية))، للفترة ٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢، ص ص٢٤٨ – ٢٤٩ .

الخاتمة

ان اللامركزية الادارية في جوهرها ومراميها ما هي الا نوع من التطور الديمقراطي وثمرة من ثمراته، اذ يتولى القائمون على الشؤون المحلية مناصبهم وسلطاتهم عن طريق الانتخاب الحر المباشر من الشعب في محافظاتهم، وان الاخذ بنظام اللامركزية الادارية لا يخل بحال من الاحوال بوحدة الدولة البسيطة او الاتحادية، من حيث ان لها دستورها الواحد وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الموحدة، وجل النظام الاداري اللامركزي انه يقوم على توزيع الاختصاصات الادارية بين الجهاز المركزي للدولة والوحدات الادارية فيها وان تمنح هذه الوحدات سلطة البت والتقرير في ما يتعلق بالاختصاصات التي خولها اياها القانون، على ان تخضع لرقابة واشراف السلطة المركزية.

وعلى الرغم من ذلك، يعاني النظام اللامركزي الاداري في العراق من عدة مشاكل أهمها:

١. هناك فراغ تشريعي ناجم عن نظام هجين يتطلب تعديل الدستور، وتعديل قانون المحافظات، فهناك مواد دستورية تتسم بالتصارع كالمادة (١١٥) من الدستور التي تتعارض مع المادة (١٢٢).
٢. خضوع الادارات الحكومية في المحافظات للنظام المركزي، اي لوزارات الحكومة الاتحادية مما يؤثر على صلاحيات السلطة المحلية ويثير الصعوبات العملية امام اداء الخدمات وخصوصاً في غياب التنسيق بين الجهتين وفي عدم خضوع المحافظ لأي تسلسل اداري في ظل المادة (١٢٢) من الدستور.
٣. تشابك الصلاحيات بين محافظة بغداد وامانة بغداد بالعاصمة واختصاص المحافظة ببقية محافظة بغداد.
٤. تجاوز مجالس المحافظات لصلاحياتها الرقابية الى ممارسة العمل الاداري الخاص بالمحافظ مما يثير تنازع الاختصاص خاصة في ضوء الصراعات السياسية بين الكتل السياسية التي تهيمن على المحافظ من جهة، وعلى مجلس المحافظة من جهة اخرى.
٥. تجاوز السلطات المحلية لاختصاصاتها اللامركزية الى اختصاصات فيدرالية وخاصة في مجال تشريع القوانين مما يربك العلاقة بين المحافظات والمركز.
٦. فقدان الرقابة الادارية للحكومة المركزية على السلطات المحلية الامر الذي يؤدي الى فشل النظام اللامركزي سواء بالتحول الى النظام المركزي او النظام الفيدرالي.

ويأتي البحث بعدة اقتراحات، اهمها:

١. اعادة النظر في الهيكل التنظيمي والاداري والاقاليم والمناطق، واعادة النظر في الأسس القانونية لبناء الدولة كـ (التعديلات على القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، وتوضيح التداخل أو الغموض في توضيح مفهوم اللامركزية الادارية في الدستور العراقي).
٢. ينبغي التأكيد على أهمية توفير الدعم السياسي للامركزية الادارية من خلال رؤية واضحة ووضع آليات هذه الرؤية في فترة زمنية محددة لتعزيز ثقة المواطن في اجراءات وخطط الحكومة.
٣. تعديل نصوص الدستور ذات الصلة باختصاصات السلطة الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم لتحديدها بوضوح لا يقبل اللبس والتأويل وخاصة فيما

يتعلق بالمادة (١٢٢) من الدستور، وعدم وضوح المادة (١٢٣) أو الغاءها لعدم تفعيلها بإصدار قانون التفويض.

٤. اعادة تفويض وتخويل الصلاحيات من الاعلى الى الادنى او نقل صلاحيات الى المحافظات، وتقوية الهيئات الدنيا واعداد الكوادر والمهارات الادارية لكي تتمكن من الادارة وفق نظام لا مركزي.

٥. على السلطة الاتحادية ان لا تنظر الى مجالس المحافظات نظرة التشكيك في قدراتها ومنحها ما تستحق من صلاحيات واختصاصات دستورية وقانونية وادارية ومالية تمكنها من اداء مهامها وتخفف العبء عليها.

٦. على مجالس المحافظات ان لا تنظر الى العلاقة مع السلطة الاتحادية على انها قائمة على تحصيل المكاسب والمنافع والصلاحيات غير الضرورية من باب التنافس مع غيرها من مجالس المحافظات او الاقاليم، وبالتالي عليها ان لا ترفع سقف مطالبها اعلى مما هو منصوص عليه في الدستور والتشريعات ذات العلاقة.

٧. توفير الضمانات القانونية والمالية والحرص على تفعيل الضمانات الديمقراطية كمبدأ فصل السلطات، حقوق الانسان، التركيز على دور الاعلام الحر.

٨. تحقيق مؤشرات الحكم الرشيد كـ (الشفافية، تكافؤ الفرص، الحصول على الخدمات، الكفاءة).

٩. بناء القدرات كـ (اعادة تدريب الموظفين واعادة توزيعهم) لابد أن يبدأ به بالتوازي مع اللامركزية الادارية كـ (عملية اللامركزية الادارية يجب ان تكون جزءاً لا يتجزء من اصلاح الجهاز الاداري للدولة).

المصادر

١. اصيل حامد ابراهيم، مفهوم اللامركزية ورؤية في كيفية تفعيلها في العراق، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن (دراسات حول اللامركزية)، للفترة ٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢.
٢. انور جاسب الطريف، اللامركزية والاقاليم بين التشريع وامكانية التطبيق، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن (دراسات حول اللامركزية)، للفترة ٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢.
٣. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
٤. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الاداري: دراسة مقارنة، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٦.
٥. طاهر محمد مايح الجنابي، اللامركزية في المجال النظري، بحث مقدم في مؤتمر اللامركزية لوزارة الدولة لشؤون المحافظات، عن ((دراسات حول اللامركزية))، للفترة ٢٧ – ٢٨ شباط ٢٠١٢.
٦. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الاداري، المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
٧. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١.
٨. عبد الهادي بو طالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتب للطباعة، ط١، الدار البيضاء، ١٩٨١.
٩. فوزت فرحان، القانون الاداري العام، بيروت، ٢٠٠٤ .
١٠. قانون المحافظات الغير منتظمة في اقليم لعام ٢٠٠٨ .
١١. ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١٢. مازن ليلو راضي، القانون الاداري، ط٣، مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٠.
١٣. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٩.
١٤. محمد جواد علي، النظام السياسي في الهند، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، حلقة دراسية عن "النظم السياسية في العالم الثالث"، ٨ آذار ١٩٨٦.
١٥. مصطفى ابو زيد، الوسيط في القانون الاداري، المكتبة القانونية، دار الجامعة، مصر الجديد، ب. ت.
١٦. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ط٢، ج١، العاتك لطباعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.

التنافس الايراني – السعودي على العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧

أ.م.د. اميرة رشك العيبي
كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

م.د. منتهى صبري مولى
كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

تقديم :

يشكل تاريخ التنافس الايراني – السعودي على العراق حالة استثنائية في المنطقة العربية منذ ظهور المملكة العربية السعودية وسعيها لنشر مذبا الوهابي في المنطقة ، وهو ما تعارض مع المذهب الشيعي المتمركز في ايران والعراق ، وبما أن العراق يعتبر منطقة استراتيجية سياسية اقتصادية مهمة في الوطن العربي فقد سعت الدولتين ومنذ حقب بعيدة الى السيطرة على مقدرات العراق من خلال فرض نفوذها السياسي والديني عليه .

وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح العراق ساحة مفتوحة للتنافس الدولي والاقليمي عليه ، كما اصبح ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الاقليمية ، فدخل ضمن ما يعرف بـــ(الحرب بالنيابة) ، لاسيما بين السعودية وايران . اذ عدت السعودية نفسها راعية للمذهب السني ، فيما عدت ايران نفسها راعية للمذهب الشيعي . ولاشك ان التنافس الايراني- السعودي على العراق منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر اثر بشكل كبير على الاوضاع السياسة في العراق نتيجة لدعم هاتين الدولتين الاطراف التي تعدها موالية لها . مما جعل حدوده مسرحاً لتنافس تلك الدولتين.

اهمية البحث :

وتكمن اهمية البحث في دراسة التنافس الايراني – السعودي على العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧ وما نتج عن ذلك التنافس من تدمير للعراق سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً ، لاسيما أن نهاية نفوذ نظام حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين أنى من الوجود السعودي في العراق بينما ساهم في جعل ايران اقرب دولة للعراق واكثر دولة تؤثر فيه سياسياً واستراتيجياً ، لذا أرتئينا تقديم البحث لدراسة ما آل اليه العراق بسبب ذلك التنافس.

فرضية البحث :

تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية التالية وهي : ان سقوط نظام صدام حسين في العراق ٢٠٠٣ جعل التنافس الايراني – السعودي على اوجه في المنطقة العربية ، اذ أن هيمنة السعودية على العراق ستؤدي الى هيمنة القوى الامريكية على ايران وبالتالي انهاء الوجود الايراني في المنطقة كما حدث للعراق ، وان ايران سعت الى فرض نفوذها على العراق للحد من التوع السعودي الامريكي في المنطقة وبالتالي ايقاف المد السعودي على العراق وجعله قواعد عسكرية لضرب ايران فيما بعد .

اشكالية البحث واهم المصادر :

يواجه الباحث المتصدي للعلاقات الدولية والتنافس الدولي عدة اشكاليات منها ، تبرز عندما يلاحظ القارئ المتابع كيف اتاحت الظروف السياسية الاقليمية والدولية للدولتين للتنافس حول العراق والفرصةالتي اتيحت لهما بعد سقوط التظام العراقي ، فضلاً عن الاساليب التي استخدمتها الدولتين في فرض نفوذا على الساحة العراقية وبالتالي جعل العراق مسرخاً للتنافس الدولي .

اهداف البحث :

يتناول هذا البحث بالتفصيل طبيعة التنافس الايراني - السعودي حول العراق واسبابه للحقبة ٢٠٠٣-٢٠١٧ . وركز على مواقف الدولتين من الاحتلال الامريكي للعراق ، وتشكيل اول حكومة منتخبة في العراق عام ٢٠٠٥ ،ومساعي ايران لاقامة علاقات مع السعودية ، وايجاد تفاهم بشان العراق منذ تلك الحقبة ، وتزايد التدخل السعودي في العراق بعد اعلان الولايات المتحدة عن انسحابها من العراق منذ ٢٠٠٦ ، وسعيها لدعم القبائل السنية بحجة حمايتهم من الشيعة .وعلى الرغم من محاولات القادة السياسيين من الشيعة في العراق اقناع السعودية بالتقرب من العراق واعادة فتح سفارة السعودية في بغداد الا انها رفضت ، وعدت حكومة المالكي تابعة لايران.

وركز البحث ايضا على التطورات الاقليمية التي شهدتها المنطقة بعد قيام ما يعرف بالربيع العربي ، والحرب اليمنية ، والحرب في سوريا ، واثر تلك التطورات على طبيعة التنافس الايراني السعودي على العراق ، ومواقف الدولتين من ظهور داعش في العراق وسقوط الموصل ، ثم تناول البحث التطورات في السعودية ومساعي الاخيرة للتقارب مع العراق ، وموقف ايران من هذا التقارب حتى عام ٢٠١٧.

المقدمة :

اصبح العراق بعد عام ٢٠٠٣ ساحة مفتوحة للتنافس الدولي والاقليمي عليه ، كما اصبح ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الاقليمية ، فدخل ضمن ما يعرف بـــ (الحرب بالنيابة) ، لاسيما بين السعودية وايران . اذ عدت السعودية نفسها راعية للمذهب السني ، فيما عدت ايران نفسها راعية للمذهب الشيعي . ولاشك ان التنافس الايراني- السعودي على العراق منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر اثر بشكل كبير على الاوضاع السياسة في العراق نتيجة لدعم هاتين الدولتين الاطراف التي تعدها موالية لها . مما جعل حدوده مسرحاً لتنافس تلك الدولتين

أظهرت السياسات الخارجية للسعودية وإيران في منطقة الخليج العربي الاختلافات بين البلدين ، ومع مرور الوقت اختلفت سياساتهم الخارجية فيما يتعلق باختيار التحالف والميل إلى التعاون أو الصراع فيما بينهما ، اذ ان موقع العراق المحاذي للدولتين كانت مجال مناسب لمراجعة ومقارنة سلوك السعودية وإيران في المنطقة ، فقد تشكلت السياسة الخارجية السعودية تجاه جارتها الشمالية العراق من قبل ثلاث حروب خليجية شارك العراق فيها كطرف رئيسي[١]. أثناء حرب الخليج الأولى اي الحرب العراقية الإيرانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، التي دعمت فيها السعودية نظام صدام حسين[٢]، ضد "التهديد الإسلامي" القادم من ايران كما يصفونه اذ وجت الحرب فرصة للرد على ايران، ثم جاءت حرب الكويت في اب ١٩٩٠ وهي حرب الخليج (الثانية) ، واخيراً حرب ٢٠٠٣ التي كانت نقطة تحول في السياسة السعودية تجاه العراق بسبب تنافسها مع ايران في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص[٣]، اما فيما يتعلق بالعلاقات العراقية – الايرانية سابقاً فقد جاءت ثورة ايران ١٩٧٩ لتنهي نظام الشاهنشاهي وتحول ايران الى المذهب الشيعي متزامنة مع وصول صدام حسين للحكم المناهض للمذهب الشيعي وما أن تسلم الجانبان الحكم بدأ توتر العلاقات بينهما بسبب اتهام ايران لنظام صدام باعدام رموز الشيعة المعارضين لحكمه ، في حين اتهم العراق ايران بمحاولة استقلال المذهب الشيعي لاثارة القلاقل في الدول المجاورة بهدف تصدير الثورة وخاصة للعراق ، الامر الذي حعل السعودية تتقرب من العراق كون الدولتين رافضتين للثورة الايرانية حتى انها دفعت العراق للدخول في حرب مع ايران عام ١٩٨٠ وقدمت للعراق المساعدات المالية والعسكرية والاقتصادية ، في حين استمر

---

(1) Ellinor Zeino-Mahmalat, Saudi Arabia's and Iran's Iraq Policies in the Post-Gulf War Era, Hamburg , 2012, P.12.

(٢) رابع رئيس لجمهورية العراق (١٩٧٩م وحتى ٩ نيسان عام ٢٠٠٣م) ، ولد عام ١٩٣٧ ، برز إبان الانقلاب الذي قام به حزب البعث العراقي – ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، لعب صدام حسين دوراً رئيسياً في انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨ والذي وضعه في هرم دولة البعث كنائب للرئيس البعثي اللواء أحمد حسن البكر وأمسك صدام بزمام الأمور في القطاعات الحكومية والقوات المسلحة . أصبح رئيساً لجمهورية العراق وأمينا قطريا لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٩ م بعد أن قام بحملة لتصفية معارضيه وخصومه في داخل حزب البعث، وفي عام ١٩٨٠ دخل صدام حرباً مع إيران انتهت في ٨ اب عام ١٩٨٨. وقبل أن تمر الذكرى الثانية لانتهاء الحرب مع إيران غزا صدام الكويت وأصبح مصدر تهديد لأمن الخليج العربي في ٢ اب عام ١٩٩٠.التي أدت إلى نشوب حرب الخليج الثانية١٩٩١ ظل العراق بعدها محاصراً دولياً حتى عام ٢٠٠٣حيث احتلت القوات المسلحة الأمريكية كامل أراضي الجمهورية العراقية بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار .قبض عليه عام ٢٠٠٣م في عملية سميت بالفجر الأحمر،ونُفِّذ حكم الإعدام به في كانون الاول عام ٢٠٠٦. *https://arabic.rt.com/tags/saddam*

(3) Ellinor Zeino-Mahmalat,Op.Cit.P.12.

توتر العلاقات الايرانية مع العراق حتى عام ٢٠٠٣ اذ مع تغير النظام الصدامي بالحكم الشيعي اصبحت العلاقات اكثر تقاربا بين الدولتين[١].

وفيما يتعلق بالعلاقات الايرانية –السعودية شهدت توتر منذ عام ١٩٧٩ بعد مخاوف الاخيرة من تصدير الثورة الايرانية الى داخل اراضيها ، لاسيما انها تعتبر نفسها حامية للمذهب السني الوهابي ، لذا شنت حملاتها ضد الحكومة الايرانية الجديدة ، كما ساندت العراق في حربه ضد ايران حتى انها اتهمت الحجاج الايرانيين عام ١٩٨٢ باثارة اعمال الشغب بعد رفعهم شعارات معادية لاسرائيل وتم اعتقالهم ، حيث استمر توتر العلاقات بين الدولتين ولم تشهد تحسن الا في في عهدي الرئيسين أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، الا ان توتر العلاقات سرعان ما عاد بين البلدين بسبب تطور البرنامج النووي الايراني منذ عام ٢٠٠٩ وتزايد التوتر بعد السقوط الصدامي في العراق وتصاعد الوجود الايراني في العراق على حساب الوجود السعودي بعد عام ٢٠٠٣ مما جعل العراق مسرحاً للتنافس الايراني – السعودي في العراق[٢] .

السياسة الايرانية – السعودية تجاه العراق بعد حرب ٢٠٠٣:

خلال حرب ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أخذت القيادة السعودية موقف المراوغة من خلال الامتناع رسميا عن أي مشاركة في الحرب وفي نفس الوقت تقديم دعم الغير مباشر للعملية العسكرية الامريكية ضد العراق ، ومنذ إسقاط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ إلى الدستور العراقي في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، يمكن وصف السياسة السعودية في العراق على أنها أفضل سياسة استقرار. فقد كانت ملتزمة بالحفاظ على العراق كدولة موحدة ومستقلة وذات سيادة في المنطقة[٣].

في حين كان هدف السياسة الخارجية الإيرانية الأساسية فيما يتعلق بالعراق هو الحفاظ على العراق ككيان موحد واستعادة الوطنية العراقية، فقد ركز اهتمام إيران الرئيسي على حماية المركز الإقليمي والحفاظ على وحدة العراق الوطنية ووحدة أراضيه ومنعها من التفكك ، اذ كان العراق الأولوية القصوى في السياسة الخارجية الإيرانية التي كانت تفضل وجود عراق مستقر نسبياً ولكنه ضعيف، القيادة ، كون إيران تهدف إلى منع عودة ظهور الحكومة العراقية واحتكارها للسلطة في المستقبل، لذا دعت القيادة الإيرانية إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في العراق على أمل أن تكون حرية الانتخابات الديمقراطية من شأنها تمكين المجتمع العراقي الشيعي وتأمين حكومة مستقبلية موالية لها من ناحية أخرى ، في الوقت نفسه كانت إيران تخشى من إقامة دولة عراقية ديمقراطية على حد سواء ونظام ديني عراقي متنافس يمكنه تحدي النظام الإسلامي في إيران ، لذا كان أفضل سيناريو لإيران في العراق هو عراق مستقل ومستقر وموحد ومتوازن مع وجود حكومة ودودة مؤيدة لإيران ويسيطر عليها الشيعة ،وعليه أقامت إيران علاقات مناسبة مع

(١) محمد حسين شذر الوحيلي ، العلاقات الايرانية – العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في المتغيرين السيلسي والاقتصلدي ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ –، ص٢٥–٢٦ .

(٢) عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية الخليجية الصراع ،الانفراج ،التوتر ، ٢٠١٦ ، ص١٤٠–١٤٨ .

(3) Andrew Terrill, The Saudi–Iranian Rivalry and the Future of Middle East Security (Carlisle, PA: U.S .Army War College Strategic Studies Institute (SSI), 2011), P.45.

الحكومة العراقية المؤقتة[١] ،حيث اعترفت بمجلس الحكم العراقي[٢]، الذي عُين من قبل الإدارة المدنية الأمريكية في العراق برئاسة (بول برايمرPaul Bremer)[٣]، لتنظيم الشؤون الداخلية والخارجية للعراق ونشر الحرية حسب ادعائه وانهاء التمرد العراقي في مدينة الفلوجة ، الا ان المقاومة للاحتلال الامريكي استمرت رغم سياسة العنف الامريكي ضد المعارضة[٤].

(1) William R. Polk, Understanding Iraq: A Whistlestop Tour from Ancient Babylon to Occupied Baghdad (New York: Harper Collins, 2005), P.3.; Ellinor Zeino-Mahmalat, Op.Cit., P.12.

(٢) ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار ٢٠٠٣، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون =العراق بعد الإحتلال. وتشكل مجلس الحكم في ١٢ تموز/ ٢٠٠٣ م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من ١٢ تموز٢٠٠٣ م ولغاية ١ حزيران ٢٠٠٤ م، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة. وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة كانت في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين. واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران/ عام ٢٠٠٤ م، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة العربية. إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد قوات الإحتلال الأمريكية./http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages.

(٣) سياسي امريكي ، ولد عام ١٩٤١ انضم إلى السلك الدبلوماسي عام ١٩٦٦، حيث كان مسؤولا سياسيا، واقتصاديا وتجاريا في سفارتي بلاده في أفغانستان ومالاوي. وفي الفترة بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٩ كان نائب السفير والقائم بأعمال السفير في سفارة أمريكا بأوسلو في النرويج. كما تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء الخارجية الأمريكيين. وعين الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان، بريمر سفيرا لبلاده في هولندا لمدة ثلاث سنوات منذ ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٦ عين سفير في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون مكافحة الإرهاب، حيث كان مسؤولا عن تطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تتبعها الولايات المتحدة. كما كان كبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأمريكيين بشأن الإرهاب في الأعوام الثلاثة التالية. ، بعدها اصبح يرأس شركة استشارية للأزمات، تابعة لشركة مارش وماكلينان، وهي شركة تقدم خدمات للشركات لمساعدتها على التعامل مع أو التعافي من أي أزمة قد تواجهها مثل الكوارث الطبيعية، واستعادة منتجاتها من الأسواق، والعنف في مكان العمل والإرهاب ، لذا عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ ايار ٢٠٠٣. http://harpers.org/archive/2004/09/0080197

(٤) كانت الصرعات العرقية في العراق واضحة بسبب تعدد المذاهب الدينية التي كان اشدها كان بين السنة والشيعة والاكراد تلك الصراعات العرقية والدينية في العراق يمكن أن تعزى إلى ثلاثة تجارب تاريخية

اولاً : كانت أول تجربة تاريخية لتأسيس الدولة العراقية وتشكيل الحكومة للجمع بين السنة والشيعة والأكراد تحت الانتداب البريطاني لعام ١٩٢١. وكان التوحيد الوطني لهذه المجموعات الثلاث بداية الصراعات العرقية والدينية في العراق اذ ان كل مجموعة عرقية-دينية ناضلت لتحقيق أهدافها السياسية الخاصة بها .

ثانيا: سياسة نظام صدام حسين المعروفة انذاك بالتمييز والقمع ضد بعض الجماعات العرقية والفئات الدينية مما تسبب في مزيدا من التوترات العرقية والطائفية في العراق . وكانت التجربة التاريخية الثالثة هي فشل خطة اعادة اعمار العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ لأنها أثارت المزيد من الصراعات العرقية والدينية حتى حرب عام ٢٠٠٣.

Paul Rogers, A War Too Far Iraq, Iran and the New American Century , England, 2006, P.62.; Yitzhak Nakash,. "The Conversion of Iraq's Tribes to Shiism." Int. J. Middle East Stud26 26 (1994), 20. (1994), P.20.

وفي ضوء التطورات السياسية بعد انتخابات ٢٠٠٥ ووضع الدستور وانسحاب العديد من الاحزاب السنية من الانتخابات[١] ، تسلم الشيعة للحكم في العراق الامر الذي جعل ايران الدولة المفضلة للحكومة العراقية الجديدة ، وتلعب إيران دوراً أكثر تأثيراً في مستقبل العراق أكثر من الولايات المتحدة الامريكية ،فقد كان لايران علاقات بالجماعات الشيعية في جنوب العراق يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على كسب الدعم من العراق[٢].

ومن جانبها ، تجنبت السعودية الاتصال مع الحكومة العراقية في بغداد بعد تسلم الشيعة للحكم . ولم تتقبل الوضع الجديد الذي بدأ بتفضيل ايران عليها. فقد اتهمت السعودية الولايات المتحدة الامريكية بتسليم البلاد فعليًا إلى إيران. ، وعليه قطعت السعودية تماما العلاقات مع العراق عندما تم الإطاحة بنظام صدام حسين وتم استبدال الحكومة السنية بغالبيتها الحكومة الشيعية ،ورفضت استعادة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء السفارة في بغداد. وكان رفض السعودية في فتح سفارة في الواقع وسيلة احتجاجًا على هذا الصعود الجديد لحكومة يقودها الشيعة في العراق وبدعم ايراني[٣]، لاسيما ان السعودية تعتبر حارس الهيمنة السنّية في للعراق، وهي دولة دينية مهمة للمسلمين بسبب الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة التي تقع داخل حدودها. وباعتبارها مكان ولادة الهوية السنية وللحفاظ على "معقل القومية العربية السابق ، فضلا عن خشية السعودية من سيطرة الشيعة على الموارد النفطية .لاسيما مع الدعم الايراني للحوثيين الشيعة في اليمن الامر الذي جعل السعودية تسعى للأطاحة بالحكم الشيعي في العراق[٤] ، ومن خلال تلك الاحداث والتغيرات السياسة في العراق فقد اتضح التنافس الايراني – السعودي على العراق بشكل واضح من خلال تنافس الدولتين على التقارب من الحكومة العراقية ومن خلال دعم كل منهما للاطراف التي تدعمها في حال وصولها للحكم .

وهكذا فأن مع الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية اصبح العراق مسرح للحرب الأهلية المدعومة من الدول المجاورة ، والتي ساهمت في تصاعد التنافس بين السعودية وإيران لكسب استراتيجيتها السياسية والاستراتيجية والتفوق الديني في العراق. اذ تواجه السعودية تحديات غير قابلة للحل مع انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق[٥]، اذ أن السنة العراقيين غير راضين أساساً عن تغيير النظام الصدامي ، لذا اخذوا يسعون لاستعادة قوتهم

(1) Michael Howard, "Main Sunni Party Pulls out of Iraqi Elections," The Guardian, December 27, 2004.;

(2)Atefeh BAGHISHADBAD, The Impact of The Syria's Crisis on The Rivalry between Iran and Saudi Arabia in The Region: Iran's Point of View,(N.D).P123; .Geoff Simons, Future Iraq: US Policy in Reshaping the Middle East, (London: Sagi Books, 2003 ، P.173.

(3) Yoel Guzansky, Iraq and the Arabs following the American Withdrawal., (N.P), 2012, PP.39-42; Tali Rachel Grumet, New Middle East Cold W ar: Saudi Arabia and I ran ' s Rivalry, Thesis Presented to The Faculty of the Joseph Korbel School of International Studies niversity of Denver In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, University of Denver,2015,P.16.

(4)Tariq Ali, The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity, (London: Verso ، 2002, P.75.،; Yoel Guzansky, Op.Cit.,P.39.

(5) Geoff Simons, Op.Cit.،(P.173.; Yoel Guzansky,Op.Cit.PP.39-40.

السياسية من الشيعة عن طريق معارضة الحكومة المركزية الشيعية والمشاركة في نشاط المتمردين ضد الشيعة المؤيدين للتدخل الامريكي والايراني في العراق[١] .

أصبح صعود القوة الإيرانية ونفوذها في العراق واضحًا بشكل خاص في فترة ما بعد الاحتلال في العراق ،وكان الخوف السعودي من التوسع الايراني واضح حتى قبل التوغل الامريكي في العراق . فقد حذرت الحكومة السعودية الولايات المتحدة الامريكية من ان الاطاحة بنظام صدام حسين سيؤدي الى تعميق سيطرة ايران وزيادة نفوذها في الجنوب الشيعي ،لذا عدت السعودية التوغل الامريكي في العراق هو تقديم الاخير على طبق من فضة للإيرانيين ، الامر الذي أجبر السعودية فيما بعد لزيادة مساعداتها للأقلية السنية في العراق والتي تشارك في صراع دموي مع الشيعة على طابع الأمة العرقية ، كما توجه العديد من السعوديين إلى العراق لمحاربة كلا الأمريكان والشيعة[٢]، وهو ما دفع رئيس الوزراء السابق العراقي نوري المالكي[٣]، باتهام المخابرات السعودية بإنشاء مكون سني مسلح للعمل ضد الشيعة[٤] .

اما ايران فقد كانت قلقة للغاية بشأن تمكين السُنّة على الشيعة في العراق مما يؤدي الى سياسات مناهضة لإيران ومعادية للشيعة ، الا ان أهم الأحداث التي أثرت على السعودية وعلاقاتها الاقليمية مع العراق وايران هو انتخابات عام ٢٠٠٥ في العراق والتي أدت إلى تأسيس الحكومة الشيعية التي تقيم علاقة وثيقة مع إيران. ليس هناك شك في أن خسارة العراق وإعطائه للمنافسة أمر غير مقبول من قبل السعودية التي رفضت الحكم الايراني بعد ثورة ١٩٧٩ التي انهت الحكم السني الايراني اذ اخذت تتوجه نحو العراق ليكون لها حليف ضد الحكم الشيعي

(1) Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran, (New York: Cambridge University Press, 2008), PP.185-9; Ellinor Zeino-Mahmalat,Op.Cit.P.186.

(2) Roger Mac Ginty, "The Pre-War Reconstruction of Post-War Iraq," Third World Quarterly, Vol. 24 ، No. 4 (2003): PP.601-617, http://0-www.jstor.org.lib.aucegypt.edu/stable/pdfplus/3993427.pdf.; Yitzhak Nakash, Op.Cit. P.20;Yoel Guzansky, Op.Cit., P.39.

(٣) سياسي عراقي ولد عام ١٩٥٠، بدأ المالكي حياته السياسية بصفتة معارض عراقي شيعي في زمن الرئيس العراقي السابق صدام حسين في أواخر السبعينيات، فر من حكم الإعدام إلى سوريا وفي سنة ١٩٨٢ انتقل إلى إيران ثم عاد إلى سوريا بسبب خلافات، وخلال فترة عملة في الخارج، أصبح أحد كبار قادة حزب =الدعوة الإسلامية ،قام بتنسيق أنشطة مناهضة لـ صدام حسين وأقاموا علاقات مع مسؤوليين إيرانيين الذين سعوا في الإطاحة بصدام حسين و تعاون المالكي مع الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق . نجح المالكي والحكومة الانتقالية العراقية في أداء اليمين الدستوري ٢٠ أيار/ ٢٠٠٦ ولقد تولى منصب رئيس الوزراء خلال ولايتين وفي ولاية ثانية وتولى وزارة الداخلية بالوكالة ووزارة الدفاع أيضا والأمن الوطني، تسلم منصب نائب رئيس الجمهورية السابق ايلول ٢٠١٤ حتى اب٢٠١٥،. للمزيد:/https://arabic.rt.com/tags/maliki/

(4) Abeer Shaheen, From Dictatorship to Democracy: Iraq under Erasure, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the egree of Doctor of Philosophy in the Graduate School of Arts and Sciences, Columbia Uuiversity, 2015, PP.150-158;Yoel Guzansky, .Cit.P.40.

الايراني الجديد فقبل الثورة الايرانية لم تشكل ايران اي تهديد للسعودية[١] . كما ان ايران لم تكن تتوقع ان يكون سقوط نظام صدام حسين سريع وسهل كما حدث. بعبارة أخرى اكتسبت ايران المزيد من القوة الإقليمية في المنافسة مع السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ومع ذلك ، فإن المسؤولين الإيرانيين كانوا يعتزمون الحفاظ على علاقاتهم وتطويرها مع السعودية على خلاف الحكومة السعودية[٢] . فمنذ عام ٢٠٠٥ ، سعى أحمدي نجاد[٣] إلى استعادة العلاقة مع السعودية ولم تكن هناك توترات في رحلاته من الجانب السعودي ، الا ان التدخل الامريكي كان يمنع اقامة علاقات ودية بين البلدين ، فضلاً عن خلافاتهما المذهبية وحول الاسلحة النووية والعراق ولبنان وسوريا واليمن اي المساعدات العسكرية التي تقدمها ايران لتلك الدول كان سبب عدم اقامة علاقات ودية بينهما[٤] ، كما سافر حسن روحاني[٥] ، كبير المفاوضيين الايرانيين لبرنامج ايران النووي انذاك الى السعودية في حزيران ٢٠٠٥ بهدف التعاون مع الجانب السعودي لاقامة نظام اقليمي مشترك الا ان الجانب السعودي رفض المقترح الايراني ، وقد ادركت ايران صعوبة التعاون مع السعودية بسبب الخلاف الايراني – الامريكي[٦]،يتضح ان ايران شكلت تهديدًا محتملاً للسعودية في العراق على المستوى الإقليمي والدولي ، وفي الوقت نفسه تحمل مخاطر تؤثر سلبًا على استقرار النظام المحلي في السعودية التي كان عليها أن تدير عملية التوازن المتمثلة في احتواء النفوذ الإيراني في السياسة العراقية بدون مواجهة مباشرة لإيران أو تعليق علاقاتها مع الحكومة العراقية.

---

(1) Philip Robins, The Future of the Gulf(Brookfield: Gower Publishing Company ، 1990), P.20. ; Halliday, The Middle East inInternational Relations: Power, Politics and Ideology, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), P.153.

(2) Abeer Shaheen,Op.Cit.P.44.

(٣) سياسي إيراني، أصبح عمدةً لبلدية طهران ثم رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية، وهو الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية. تولى مهام رئاسة الجمهورية منذ ٢٠٠٥ بعد تغلبه على منافسه هاشمي رفسنجاني ، وأعيد انتخابه فعام ٢٠٠٩على حساب منافسه مير حسين موسوي، وظلَّ رئيسًا حتى ٢٠١٣ بعد عقد الانتخابات الجديدة.، أحمدي نجاد من أشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل لكنه عزز العلاقات بين إيران وروسيا وفنزويلا وسوريا ودول الخليج العربي. خلال فترة ولايته، كانت إيران واحدة من كبار مانحي المعونة إلى أفغانستان. سعى أحمدي نجاد للمصالحة مع الدول العربية من خلال تشجيع التبادل =التجاري الثنائي، والمحاولات الإيرانية للدخول في مجلس التعاون الخليجي وخارج الخليج العربي، سعى الرئيس الإيراني لإعادة العلاقات مع الدول العربية الرئيسية الأخرى،/https://arabic.rt.com/tags/ahmadi_nejad.

(4) Saleh al-Mani, "The Ideological Dimension in Saudi-Iranian Relations," in Jamal S. alSuwaidi, Iran and the Gulf: A Search for tability, bu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996, PP. 158-174.

(٥) سياسي إيراني والرئيس السابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولد حسن في عام ١٩٤٨ في مدينة سرخه، بالقرب محافظة سمنان شمالي إيران، وانخرط في سلك الدراسات الدينية في الحوزة العلمية في مدينته عام ١٩٦٠، درس في جامعة طهران في عام ١٩٦٩، وحصل على درجة البكالوريوس في القانون القضائي في عام ١٩٧٢، ثم واصل دراسته في الغرب وتخرج من جامعة غلاسكو كالدونيان في عام ١٩٩٥ مع أطروحة الماجستير " ثم حصل على درجة الدكتوراه في عام ١٩٩٩. يجيد اللغة العربية والإنجليزية ، شغل منصب سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة ١٦ عاماً. وفي فترة توليه منصب كبير المفاوضين النوويين في إيران، (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥)؛ ورشح حسن روحاني نفسه في انتخابات يونيو(حزيران) عام ٢٠١٣ لمنصب رئاسة الجمهورية في إيران ، فاز بولاية ثانية عام ٢٠١٧ . . /ttps://arabic.rt.com/tags/Rowhani .

(٦) بنفشه كي نوش،العلاقات السعودية– الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم،ترجمة ابتسام بن خضراء،بيروت،٢٠١٧، ص٢٤٩.

التنافس الايراني – السعودي وأثره في التوترات الداخلية في العراق ٢٠٠٦-٢٠١٠:

في الفترة ما بين تشرين الثاني – كانون الاول ٢٠٠٦ ألمحت السعودية استعدادها للتدخل في العراق ، لاسيما في ضوء الانسحاب الوشيك للقوات الأمريكية من العراق ، فقد اشار نواف عبيد مستشار الحكومة السعودية بأن حكومته ستتدخل في العراق إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ستنسحب منه من أجل حماية السكان السنة ، واخذت السعودية بتمويل التمرد السني في العراق بهدف قيام حرب اهلية داخلية تعد حرب بالوكالة بين الجانبين الايراني والسعودي . ودعم القبائل السنية العراقية ضد القبائل الشيعة التي اتهموها بالمليشيات الشيعية ، فبدأت السعودية تستقبل شيوخ القبائل السنية العراقية في العاصمة السعودية الرياض وتحرضهم للانفصال عن العراق واقامة إقليم سني بهدف الحد من النفوذ الايراني في الجنوب ، لاسيما مع مساعدات ايران لحزب الله اللبناني ضد اسرائيل فبرزت العديد من الدعوات السلفية السعودية المناهضة للشيعة ، والمعروف أن السعودية هي وكيل للسياسات الإقليمية الأمريكية وتسعى لتقويض حكومة الشيعة في العراق [١].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية تدعم الحكومة العراقية علناً . الا ان العداء الامريكي لإيران يتم التعبير عنه من خلال المواقف السعودية العدائية لإيران ، بينما كانت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية وشبه الرسمية - مثل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ، وفارس نيوز ، ومهر الأخبار - عادة ما تصور الدور السعودي في العراق بطريقة إيجابية وتقلل التوتر بين إيران والعرب الجيران وخاصة السعودية ، الا ان الموقف السعودي كان متشدد من ايران كون الاخيرة لها تأثير على جميع الشيعة في الدول العربية المجاورة وبالاخص البحرين التي تتميز بقلة عدد سكانها والذين يشكلون اغلبية شيعية ، اذ ان السعودية كانت ترى ان اول دولة عربية يمكن ان تسقط باحضان ايران هي البحرين[٢] .

وفي غضون تلك الاوضاع ، استمرت إيران في توسيع وتعزيز علاقاتها مع الحكومة العراقية عندما تم انتخاب نوري المالكي رئيساً لوزراء العراق عام ٢٠٠٦ ، وعينت سفيرا لها في العراق. وأصبحت من أهم مؤيدي الحكومة العراقية الجديدة ، لذا تمكنت من تعزيز العلاقات الإيرانية العراقية ووجهت دعوات بانتظام للمسؤولين السياسيين العراقيين والعسكريين للحضور إلى إيران وتعميق العلاقات بين البلدين في الجانبين الاقتصادي وألامني ومشاريع مشتركة كبيرة للطاقة ومشاريع أخرى للحدود وتبادل المعلومات الأمنية، إذ أعلنت القيادة الإيرانية دائمًا دعمها لحكومة المالكي والفصائل الاسلامية الشيعية[١] .

---

(1) "Ruyarui-e Iran va Arabestan dar khavar-e miane [Iran and Saudi Arabia Confrontation in the Middle East]," Aftab News ، 5 ecember 2006.; Mahmoud Fandy, Saudi Arabia and the Politics of Dissent (New York: St .Martin"s Press, 1999), P.227; Ellinor Zeino- Mahmalat,Op.Cit.P.146;

(2) Robin Wright,. The Last Great Revolution. New York: Vintage Books, 2001. P.19.; Hamid Hadyan, "Exploring Iran-Saudi Relations in Light of New =Regional Conditions," Rahbord(Tehran), translated by Open Source Center IAP20061113336001, 16 May 2006.

(1)Ellinor Zeino-Mahmalat,Op.Cit.P.205.; جاسم الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص١١٤ . ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق ، ص٢٨٧

ولمواجهة التدخل الايراني في العراق سعت السعودية الى التقرب من حكومة بغداد فحاولت إلقاء الضوء على عودة الدبلوماسيين السعوديين إلى العراق ، ونقلت مهر نيوز ، وهي مصدر إعلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة الإيرانية ،عن وزير الخارجية سعود الفيصل السعودي قوله: "أسباب ذلك" اي توسع النفوذ الايراني في العراق هو عدم وجود سفارة سعودية في العراق بسبب قضايا أمنية وسياسية" ، وذكر موقع على شبكة الإنترنت يرتبط ارتباطا وثيقا مع محسن رضائي ، القائد السابق لقوات الحرس الثوري الإسلامية ، بأنه وافقت السعودية على إعادة تأسيسها لسفارتها في بغداد بشرط أن الحكومة العراقية ستنهي وجود المليشيات الصدرية كما يسمونها ، لذا تأخرت السعودية بالانفتاح على العراق، وتعزيز العلاقات الثنائية مع العراق، رغم قيام مسؤولين عراقيين شيعة وقادة تيارات سياسية ودينية بزيارات متكررة إلى السعودية[١] ، فقد سبق أن زار عدد من رؤساء الكتل والاحزاب العراقية الشيعة السعودية إبان فترة حكم الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز[٢] ،عام ٢٠٠٦، ومنهم رئيس الوزراء نوري المالكي في تموز ٢٠٠٦ وناقش جميع قضايا التعاون بين البلدين من جانب التجارة والاقتصاد والطاقة وغيرها .غير أن تلك الزيارات وقتها لم تتمكن من تحسين الأجواء بين العراق والسعودية، ولا بين قادة تلك التيارات والرياض. على العكس اصدر رجال الدين السعوديين بيان مشترك مع رجال الدين العراقيين السنة في كانون الاول من العام نفسه متهمين الشيعة بتهجير السنة واشاروا الى ضرورة مساعدة السنة في العراق ومن الموقعين على البيان[٣]، فضلا عن ذلك عمدت الى مساندة المعارضة السنية وتهريب الاسلحة اليهم مع الدعم المالي فخلال عام ٢٠٠٦ انفقت الملايين لدعم المعارضة السنية في العراق[٤] .

وفي عام ٢٠٠٧ افتتح العراق سفارة في الرياض بينما السعودية تجنبت حتى إرسال سفير مقيم إلى بغداد على الرغم من أنها وعدت الولايات المتحدة الامريكية بالقيام بذلك، وهي إشارة واضحة إلى أنها تفعل ذلك لأنها لا تثق في الحكومة العراقية. فهي تنظر إلى العراق وقادته من الشيعة كرهائن إيرانية منذ انتخاب المالكي ، في حين قام أحمدي نجاد بمقايضات في هذا الاتجاه خلال فصلي الربيع والصيف لعام ٢٠٠٧ ، وقدم الدعوة إلى السعودية للتعاون مع إيران في "ملء الفراغ" التي خلفتها القوات الأمريكية المغادرة. بينما كان رد الفعل السعودي صامتًا ، لاسيما ان اية الله علي خامنئي قد صرح في ٢٠٠٧ ان شعب البحرين يرغب بالعودة لحضن الدولة الام ويقصد بها ايران مما اثار الجانب السعودي[١] .

---

(1) Robin Wright,. Op.Cit,P.20.; Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.126.

(٢) الملك السادس للمملكة العربية السعودية، ولد في عام ١٩٢٤ ، ويلقب بخادم الحرمين الشريفين وهو ذات اللقب الذي اتخذه الملك فهد قبله،. في عام ١٩٩٥ استلم إدارة شؤون الدولة وأصبح الملك الفعلي بعد إصابة الملك فهد بجلطات ومتاعب صحية عدة، وبعد وفاة الملك فهد في ٢٠٠٥ تولى الحكم، وبالإضافة =لكونه ملكا للدولة فقد كان يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء تبعا لأحكام نظام الحكم في المملكة القاضية بأن يكون الملك رئيسًا للوزراء، شن حملة عسكرية على الحوثيين أواخر ٢٠٠٩ انتهت بتوقيع هدنة. https://www.eremnews.com/tag/%D8%A7%D9%

(3) Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.126.

(4)Tali Rachel Grumet,Op.Cit.P.103.; Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.127.

(1)Darren A. Sundys, Major, Iran and Saudi ArabiAa:Potential For ConFelict or Uneasy Peace, A thesis presented to the Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College in partial fulfillment of the requirements for the degree, Fort Leavenworth, Kansas ,2009, PP.18-19;.

وعلى الرغ من من تلك التطورات ، الا انه جرت محادثة وفي نيسان ٢٠٠٨ حبين وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي أثناء اجتماع في الكويت، سأل الفيصل متكي: "ما هو مستوى تدخلك في البصرة؟" فأجابه متكي "ليس بقدر تدخلك". وكان قصد الفيصل هو الاستشهاد بالدور الإيراني في إنهاء القتال في البصرة في نيسان ٢٠٠٨ . كما اشار رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي عمار الحكيم خلال اجتماع مجلس التعاون الخليجي في الرياض والتي ناقش فيها المشاركون الوضع الامني في العراق عن وجود مؤامرة من وكالة الاستخبارات الاقليمية للإطاحة بنظام نوري المالكي دون ان يذكر السعودية وانما كان اشارة اليها[١] .

كان انهاء الوجـــــــود الايراني في العراق هو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية السعـــودية ، والتي تم تصورها خلال زيارات نائب الرئيس الأمريكـي ديك تشي **Dick Cheney**[٢] ، والسفير الأمريكي لدى السعودية ريان كروكر **Ryan Crocker** . فقـــد كان مؤتمـــر نيسان ٢٠٠٨ لجيران العـــراق في الكويـــت والاجتماعـــات بين كوندليزا رايس Rice **Condoleezza** [٣] ،والمسؤولين العرب "بداية فترة جديدة من الأزمة الإقليمية مع مشاركة سعودية. وتعاون الولايات المتحدة والسعودية في العراق ضد ايران ، واعتبارا من تشرين الاول ٢٠٠٨ ، نشرت عدة مقالات افتتاحية في الصحافة السعودية تلمح إلى استعداد السعودية فتح سفارة في بغداد ، منها مقالة مع رئيس تحرير صحيفة الحياة اند المدير

Robert Baer., The Devil We Know.New York: Random House, Inc., 2008.P.149.;Yoel Guzansky, Op.Cit.P.42.

(1) Ellinor Zeino-Mahmalat,Op.Cit.P.205.; Yoel Guzansky, Op.Cit.P.42.

(٢) ريتشارد بروس "ديك" تشيني سياسي ورجل أعمال أمريكي ، ولد في ١٩٤١ ولد في لينكون عاصمة ولاية نبراسكا، ونشأ في مدينتي سامنر، نبراسكا، وكاسبر، وايومنغ. [١] ودخل جامعة ييل ثم جامعة وايومنغ، ونال من الأخيرة درجة البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية. بدأ حياته السياسية كمتدرب لدى عضو الكونغرس وليام شتايغر، وشق طريقه إلى البيت الأبيض خلال زمن ولاية الرئيسين نيكسون وفورد، حيث شغل منصب رئيس الأركان في البيت الأبيض في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧. وفي عام ١٩٧٨، تم انتخاب تشيني في مجلس النواب الأمريكي الذي يمثل منطقة الكونجرس في وايومنغ من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩؛ أعيد انتخابه خمس مرات، تم اختيار تشيني ليكون وزير الدفاع خلال رئاسة جورج بوش الأب، وشغل المنصب لأغلب فترة ولاية بوش من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣. وخلال فترة عمله في وزارة الدفاع، أشرف على عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، من بين إجراءات أخرى. ترك تشيني منصبه في عهد الرئيس كلينتون وأصبح بعدها المدير التنفيذي لشركة هاليبرتون للمزيد : -***https://arabic.cnn.com/tag/dyk-tshyny***

(٣) عالمة سياسية ودبلوماسية أمريكية ، ولدت عام ١٩٥٤ ، في ولاية ألاباما،.انتقلت أسرتها إلى مدينة دنفر في ولاية كولورادو في عام ١٩٦٧، وحصلت على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر، وبعد ذلك حصلت على الماجستير من جامعة نوتر دام وحصلت على الدكتوراه من كلية العلاقات الدولية في جامعة دنفر. عملت في وزارة الخارجية زمن إدارة جيمي كارتر ثم سعت نحو الزمالة الأكاديمية في جامعة ستانفورد، حيث عملت لاحقا كمديرة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩. في ١٧ كانون الاول ٢٠٠٠، تركت منصبها وانضمت إلى إدارة بوش في مجلس الأمن القومي كمستشارة الشؤون السوفياتية وأوروبا الشرقية . شغلت منصب وزير الخارجية بالفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وكانت رايس ثاني من تولى المنصب من الأمريكيين الأفارقة (بعد كولن باول) وثاني امرأة في المنصب (بعد مادلين أولبرايت). وكانت قبل توليها وزارة الخارجية تعمل كمستشارة للأمن القومي في فترة الرئيس بوش الأولى بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٥، وهي أول امرأة تتولى المنصب. للمزيد :

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1227807

العام لقناة العربية الفضائية للسعودية ، جاء فيها أن حكومة المالكي تستحق دعمًا عربيًا واسعًا ، فضلاً عن ذلك فأن الوقائع الامريكي نشر مقالات عدة عام ٢٠٠٩ تؤكد ان السعودية تخشى من الصعود الايراني وانها ستصبح نموذج للمسلمين مما سيضعف من دوره الوهابية السعودية حتى ان السعودية اخذت تنظر لايران كونها الدولة الاخطر حتى من اسرائيل ، لاسيما مع تزايد قوة الحوثيين اليمنيين بدعم ايراني ، مما دفع السعودية لدعم الحكم السني في اليمن عسكريا وسياسياً بهدف مواجهة ايران والمد الشيعي[١].

الربيع العربي واثره في تصاعد التنافس الايراني – السعودي

على العراق ٢٠١٠-٢٠١٧

أجج "الربيع العربي نهاية عام ٢٠١٠ التنافس بين البلدين، وعمدت كل من ايران والسعودية إلى اتباع سياسة مركبة تهدف أساسا إلى تحقيق هدفين، هما: منع انتقال الثورات إلى داخل كل منهما؛ لاسيما ان إيران شهدت عقب انتخابات ٢٠٠٩ مظاهرات داخلية ، وكانت تعيش ظروفا اقتصادية صعبة بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها على خلفية ملفها النووي. وفي المقابل فإن الظروف السياسية والاجتماعية في السعودية كانت مهيأة لانتقال موجة الثورات إليها رغم قوة اقتصادها بفضل عائدات النفط المرتفعة .وسعت كل من إيران والسعودية لتجيير نتائج "الربيع العربي" لمصلحتها؛ فدعمت ايران الثورة في البحرين، وحاولت الانفتاح على مصر أثناء حكم الرئيس المعزول محمد مرسي . أما في اليمن فساعدت الجمهورية الإسلامية الايرانية الحوثيين، وزودتهم بالأسلحة والأموال اللازمة حتى أصبحوا قوة كبرى[٢]

بالنسبة لإيران، كان العراق حليفا يعتمد عليه لاسيما مع هبوط التواجد السياسي والعسكري الامريكي في العراق ٢٠١٠-٢٠١١، فقد سمحت الحكومة العراقية بمرور الطائرات الإيرانية فوق أراضيها لنقل السلاح والرجال لدعم نظام بشار الأسد[٣] ،في سوريا بعد الانتفاضة الشعبية ضده عام ٢٠١١، كما سمح بمرور آلاف المقاتلين العراقيين الشيعة إلى سوريا للقتال إلى جانب

(1) Frederic Wehrey, Saudi–Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy, ublished 2009 by the RAND orporation, P.13., Darren A. Sundys, Major,Op.Cit.P.2.; Tali Rachel Grumet,Op.Cit.103.

(2) Tali Rachel Grumet,Op.Cit. P.115.

(٣) رئيس الجمهورية العربية السورية وابن الرئيس السابق حافظ الأسد، ولد بشار حافظ علي سليمان الأسد يوم ١١ أيلول عام ١٩٦٥ في دمشق بسوريا في أسرة تنتمي لحزب البعث الحاكم ومن الطائفة العلوية التي تشكل أقلية في البلادكان طبيبا، وتخصص في طب العيون في لندن حتى عودته إلى دمشق عام ١٩٩٤ بعد وفاة أخيه باسل الأسد في حادث سيارة وقد استلم الرئاسة في عام ٢٠٠٠ بعد وفاة أبيه عقب تعديل استثنائي لدستور الجمهورية العربية السورية متعلق بعمر رئيس البلاد واستفتاء صوري عام. وهو في ذات الوقت، قائد الجيش والقوات المسلحة السورية منذ عام ٢٠٠٠، والأمين القُطري لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في البلاد منذ ١٩٦٣. قبل دخوله السياسة، شهد حكم بشار الأسد بدأ موجة احتجاجات بدأت في ١٥ آذار عام ٢٠١١ للمزيد : http://www.alalam.ir/news

نظام الأسد. الامر الذي اثار السعودية التي تسعى لأنهاء الحكم السوري[١] ، والتي سعت الى دعم المعارضة السورية فقد كانت الراعي الرئيسي لمؤتمرات تسمى بـــ"أصدقاء سوريا" تهدف إلى دعم جماعات المعارضة السورية. وكان المؤتمر الأول عُقد باسم أصدقاء سوريا في تونس في ٢٥ شباط ٢٠١١ مع مشاركة ٧٠ دولة بما في ذلك السعودية. والمؤتمر الثاني عقدت في ٣ اذار ٢٠١٢ في اسطنبول بمشاركة ٨٣ ولاية والمنظمات الدولية ، اما المؤتمر الثالث فعقد في ٦ تموز ٢٠١٢ في باريس ، وعقد المؤتمر الرابع في ١١ كانون ٢٠١٢ في مراكش المغرب ولعبت السعودية دورًا مهمًا باستبعاد ايران كمشارك ، فضلا عن تهريب الاسلحة للمعارضة السورية والدعم المالي لوسائل الاعلام والقنوات مثل العربية والحياة والشرق الاوسط للضغط على ايران[٢].

وفي ضوء الك التطورات الاقليمية اتخذت السعودية سياسة جديدة عليه شهد عام ٢٠١٢ تغييرًا ملحوظا في العلاقات بين الدولتين السعودية – العراقية . بهدف ابعاد ايران فقد تم تبادل السجناء بين العراق والسعودية، وقد ذكرت السعودية انها تدرس أيضا فتح الوحيد المعبر الحدودي المشترك ، الذي كان مغلق منذ عام ١٩٩١ (باستثناء منح مرور إلى عدد قليل من الحجاج). كما أعلنت السعودية أنها كانت تعين - للمرة الأولى منذ عقدين – سفيرها إلى الأردن للعمل كسفير غير مقيم في العراق[٣].

في حين كان لموقف ايران الايجابي في دعم العراق عام ٢٠١٤، بعد اجتياح تنظيم داعش الارهابي لأكثر من ثلث العراق وانضمام الالاف من السعوديين الى داعش فكان له الاثر الكبير في تعزيز دور ايران ونفوذها السياسي والعسكري في العراق ، كما ان انهاء مشكلة البرنامج النووي الايراني مع الغرب وامريكا بعقد الاتفاق النووي بينها وبين الدول ٥+١ والامم المتحدة عام ٢٠١٥، ورفع بعض العقوبات الدولية عنها كان له اثر واضح على توسع نفوذها بشكل اكبر ليس في العراق فحسب بل امتد الى اليمن وسوريا والخليج[٤]، مما دفع السعودية بعد خروج نوري المالكي من السلطة الى التقارب من العراق من خلال إعادة افتتاح سفارتها في بغداد عام ٢٠١٥ وتعيين سفيرا لها في بغداد، الا انه سرعان ما بدأت حملة واسعة النطاق من قبل الساسة والعراقيين الشيعة ضد فتح تلك السفارة على عكس العلاقة مع ايران التي تتسم بالتأييد الرسمي والشعبي ، لاسيما مع قيام ال سعود باعدام اية الله الشيخ النمر مطلع عام ٢٠١٦ مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية الايرانية – السعودية على اثر قيام احتجاجات ايرانية ضد ال سعود[١].

---

(1) Daniel J. Jackson ,Kuwaiti Relations with Iraq in the post-Saddam Era: Strategic Hedging, Regional Effects & the Structural Power of Small States, ,MA Thesis Supervisor: Dr. Crystal A. Ennis Middle Eastern Studies Leiden University, (N.D) , P.34.

(2) Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.125.

(3) Frederic Wehrey, Op.Cit.P.15.; Yoel Guzansky, Op.Cit.P.42.

(4) Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.128.

(1) Ervand Abrahamian, Op.Cit, 185 ; Halliday, Op.Cit, 141.; Daniel J. Jackson, Op.Cit.P.34.

وبعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز[١] ،لمقاليد الحكم في السعودية، بدأ نوع من الانفتاح بين العراق والسعودية ، اذ تم تعيين اول سفير للملكة السعودية في العراق وهو ثامر السبهان[٢]، في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦، بعد قطيعة دامت لأكثر من ٢٥ عاما، ورغم تحسن العلاقات بين البلدين، الا ان تصريحات السفير وتدخله في الشأن العراقي قادت الى مطالبات بتغييره[٣]، وقد تم استبداله بعد ثمان اشهر على توليه المنصب وتعيين عبد العزيز الشمري[٤]، قائما بالأعمال في سفارة السعودية لدى العراق، وهي خطوة اعتبرها المحللون والاعلام تخفيضا لمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. الا ان ذلك لم يوقف تقدم العلاقات بين الدولتين، فقد زار وزير الخارجية السعودي عادل الجبير[٥] ،العراق في شباط ٢٠١٧ ، تلتها زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي[٦] ، الى السعودية بدعوة من السعودية في ١٩ حزيران ٢٠١٧، وكان

(١) ملك المملكة العربية السعودية السابع، ولد عام ١٩٣٥ وهو رئيس مجلس الوزراء والقائد الأعلى لكافة القوات العسكرية،. وهو أحد أهم أركان العائلة المالكة السعودية، إذ هو أمين سر العائلة ورئيس مجلسها، والمستشار الشخصي لملوك المملكة، كانت بداية دخوله العمل السياسي بتاريخ ١٩٥٤ عندما عين أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة وعام ١٩٥٥ عين اميرا للرياض وظل في إمارة منطقة الرياض حتى عام ١٩٦٠ ، بعد وفاة أخيه الشقيق الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود عين ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، وفي ٢٠١٢ أصدر العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أمراً ملكياً باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع . تمت مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ملكاً للمملكة العربية السعودية، في ٢٠١٥م بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود: https://arabic.rt.com/tags/salman_bin_abdulaziz/

(٢) وزير دولة لشؤون الخليج العربي بوزارة الخارجية السعودية وكان قبلها سفيرا للملكة العربية السعودية في جمهورية العراق، وكان قبلها يشغل منصب الملحق العسكري السعودي في جمهورية لبنان برتبة عميد ركن وكان قبلها مساعد لقائد مجموعة الشرطة العسكرية الخاصة للأمن والحماية بوزارة الدفاع السعودية للمزيد:

http://www.almanar.com.lb/tag/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9

(3)Frederic Wehrey, Op.Cit.P.15.

(٤) دبلوماسي سعودي وضابط برتبة عميد، وسفير المملكة العربية السعودية الحالي في جمهورية العراق، منذ أن تم تعيينه خلفاً للسفير السعودي السابق ثامر السبهان في ١٤ تشرين الاول ٢٠١٦م: للمزيد https://www.elcinema.com/person/1108280/.

(٥) سياسي ودبلوماسي سعودي وهو خامس وزير للخارجية السعودية ابتداءً من نيسان ٢٠١٥ ، ولد في مدينة المجمعة الواقعة شمال الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. لعائلة محافظة ومرموقة في المجتمع السعودي،وفي أولى سنوات انخراطه في العملية السياسية، تقلد العديد من المناصب السياسية والحكومية؛ حيث كان مساعدًا في سفارة السعودية في الولايات المتحدة، ثم ناطقً بلسان سفارة السعودية، ثم عضوً في الوفد السعودي في الامم المتحدة، ثم رئيسًا لإدارة المكتب الإعلامي في سفارة السعودية، ومستشارًا خاصًا لشؤون السياسة الخارجية في ديوان ولي العهد آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في آن واحد، ثم مستشارًا في الديوان الملكي السعودي، ثم سفيرًا السعودية في الولايات المتحدة وذلك في الفترة شباط ٢٠٠٧ / إلى ٢١ تشرين الاول ٢٠١٥ / ، ثم أصبح وزيرًا للخارجية السعودية: https://arabic.rt.com/tags/adel_al_Jubeir/ للمزيد عن زيارته للعراق http://www.thenational.ae/world/middle-east/20170225/4995/saudiforeign-minister-visits-iraq-in-first-such-trip-for-27-years

(٦) سياسي عراقي ، ولد عام ١٩٥٢ هاجر من العراق في بداية السبعينات لإكمال دراسته في بريطانيا، وحصل على شهادة الماجستير عام ١٩٧٧، ثم الدكتوراه عام ١٩٨٠، من جامعة مانشستر البريطانية، في تخصص الهندسة الكهربائية، أصدر كراسا يشرح فيه مسيرته "الجهادية" مع حزب الدعوة الإسلامية، ضمن حملته للدعاية الإنتخابية الحزبية، ذكر فيه أنه انتمىْ إلى حزب الدعوة عام ١٩٦٧. وكان عمره آنذاك خمسة عشر عاما. واختير مسؤولا لتنظيمات الحزب في بريطانيا عام١٩٧٧. وحصل على عضوية القيادة التنفيذية للحزب عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٠ اختير مسؤولا لمكتب الشرق الأوسط للحزب، الذي كان مقره في بيروت، لكنه بقى يدير المكتب من لندن، مما ولد اشكالات داخل الحزب أدت إلى استبداله.سمى حزب الدعوة العبادي متحدثا باسمه، لكنه لا يظهر إلى الإعلام، إلا قليلا وبقي في لندن

الهدف من الزيارة حسب ما ذكر هو تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات الاقتصادية، والتجارية، والحدود، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، وتبادل المصالح، وغيرها، ثم تلتها بعد شهر زيارة وزير الداخلية قاسم الاعرجي، وهي بدعوى من السعودية ايضا، وتم التطرق في الزيارة حسب المصادر الى تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب، ولم تتوقف على الزيارات الرسمية بل تبعتها زيارات شخصيات عراقية اخرى بطلب من السعودية ايضا، والهدف منها هو زيادة التواصل مع السعودية ومد جسور من الثقة بين الدولتين[١]، وآخر الزوار العراقيين للسعودية كان وزير النفط جبار اللعيبي، الذي التقى ولي العهد محمد بن سلمان في جدة وبحث معه تنسيق السياسات البترولية وفتح المنافذ البرية وتسيير رحلات مباشرة وتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة[٢].

وفي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات العراقية – السعودية تقدماً ، فقد تقدمت العلاقات العراقية – الايرانية أيضاً فقد حدث ان وقع كلا من العراق وايران في ٢٣ تموز ٢٠١٧ اتفاقية التعاون العسكري لمكافحة الارهاب والتطرف، وهذا يمثل من وجهة نظر الباحثين ضربة لجهود السعودية الرامية الى مواجهة النفوذ الايراني في الشرق الأوسط بشكل عام وفي العراق بشكل خاص .كما أعلنت وزارة الخارجية الايرانية أن العلاقات الإيرانية العراقية هي مسألة ثنائية لا علاقة لها بأي حكومة أخرى، ووجهت الرسالة الى كل من اعضاء مجلس التعاون الخليجي والى السعودية بشكل خاص[٣]، من خلال تلك التطورات في سياسة البلدين تجاه العراق يتضح التنافس الايراني – السعودي تجاه العراق بشكل واضح فكل منهما يسعى لفرض نفوذه في المنطقة من خلال سياسة التقارب مع العراق مما جعل العراق مسرحا للتنافس بين الدولتين

ان تحسين العلاقات بين العراق والسعودية لا يعني انهاء الدور الايراني في العراق بشكل فوري وسريع، لان هدف الانفتاح هو محاولة بداية لاحتواء الجانب الإيراني في العراق وعملية إعادة إيران تدريجيا إلى الخلف ليس عبر طردها، فليس للسعودية إبعاد إيران من العراق بين ليلة وضحاها ولا حتى على المستوى البعيد ،مهما بلغ تطور العلاقات بين السعودية والعراق، فان هناك امور ومواقف عديدة مختلف عليها لا يمكن للدولتين تجاوزها، وبعض هذه المواقف هي سبب الخلاف الايراني السعودي، واهمها الرفض الشعبي (الشيعي) لهذه العلاقة، واختلاف الفكر الديني بين الدولتين، اذ يعد الفكر الوهابي الفكر المحرك للسياسة السعودية خارجيا، وهو الفكر الذي انتج العديد من المجموعات الارهابية التي كان لها الدور البارز في قتل وتهجير ملايين العراقيين، وتدمير البنى التحتية للعراق، كما ان السعودية لا يمكنها ان تقبل بعراق ذات قوة وتأثير اقليمي في المنطقة، لأنه سيكون منافسا لها، لهذا فان التقارب العراقي الايراني تفرضه الظروف الداخلية الاقليمية والدولية، وليس السياسة الخارجية وزيارات المسؤولين العراقيين[١].

منذ ذلك الحين، حتى عام م٢٠٠٣، الذي عاد فيه إلى العراق. تسلم منصب وزير الاتصالات في الحكومة الانتقالية التي ترأسها إياد علاوي، ثم نائبا في البرلمان عام ٢٠٠٥. ترأس لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية في البرلمان عام ٢٠٠٥. واللجنة المالية =في البرلمان و عام ٢٠١٠، وواجه صراعات سياسية عديدة بخصوص موازنة البلد المالية لعام ٢٠١٣وهو رئيس الوزراء العراقي، وتولى ومنصبه في عام ٢٠١٤ : *https://arabic.rt.com/tags/haider_abadi/*

(1) Atefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.127.; Frederic Wehrey, Op.Cit. P.44.

(2)Frederic Wehrey, Op.Cit. 45.

(3)tefeh BAGHISHADBAD, Op.Cit.P.130.; Frederic Wehrey, Op.Cit. PP.44-48.

(1)Frederic Wehrey, Op.Cit. P.49.

الخاتمة

واخيرا يمكن القول ان مستقبل العلاقات الايرانية - السعودية يحددها نستقبل علاقات كلا الدولتين مع العراق وان علاقتهما مع العراق يحددها متغيرات داخلية وخارجية . ويبدو ان هناك عوامل داخلية دفعت وتدفع السعودية نحو تعميق علاقاتها مع العراق منذ عام ٢٠١٧ منها انشغال ولي عهد السعودية الجديد محمد بن سلمان بإجراء اصلاحاته الداخلية نتيجة تعثر الاقتصاد السعودي بعد الانخفاض الحاد في اسعار النفط واستنزاف الاقتصاد السعودي بسبب الحرب التي شنتها السعودية ضد اليمن ، وادت تلك الاصلاحات الى ردود افعال عنيفة من جانب الامراء السعوديين وبعض رجال الدين الناقمين . ولاشك ان هذه المصاعب تتطلب من السعودية تأمين حدودها مع العراق ، الامر الذي يتطلب فتح صفحة جديدة مع القيادة العراقية ، وقد نصح الامريكيون الجانب السعودي بضرورة كسب العراق عبر اقامة روابط اقتصادية معه مستغلين حاجة العراق الى اموال السعودية لاعادة اعمار المدن السنية التي خربتها حرب داعش ، علاوة على ذلك تخلي الامريكيين عن دعم العراق اقتصاديا من خلال الاعتماد على ما ستقدمه السعودية لحكومة حيدر العبادي التي اتبعت سياسة قائمة على حفظ التوازن بين العراق وايران والانفتاح على جميع الدول المجاورة بدون استثناء ، لكن هذه العلاقات والتنافس الايراني السعودي سيظل رهينة لما سيحدث من تطورات على مستوى الازمتين السورية واليمنية وغيرها في العالم العربي.

قائمة المصادر

الرسائل والاطاريح الاجنبية :

1.Abeer Shaheen, From Dictatorship to Democracy: Iraq under rasure, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Graduate School of Arts and Sciences, Columbia Uuiversity, 2015,

2.Daniel J. Jackson ,Kuwaiti Relations with Iraq in the post-Saddam - Era Strategic Hedging, Regional Effects & the Structural Power of Small States, ,MA Thesis Supervisor: Dr. Crystal A. Ennis Middle Eastern Studies Leiden University, (N.D).

3.Darren A. Sundys, Major, Iran and Saudi ArabiAa:Potential For ConFelict or Uneasy Peace, A thesis presented to the Faculty of he U.S. Army Command and General Staff College in partial fulfillment of the requirements for the degree, Fort Leavenworth, Kansas, 2009. , ,

4.Tali Rachel Grumet, New Middle East Cold W ar: Saudi Arabia and I ran ' s Rivalry, Thesis Presented to The Faculty of the Joseph Korbel School of International Studies University of Denver In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, University of Denver,2015.

المصادر العربية :

١. بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية – الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمة ابتسام بن خضراء ، بيروت ، ٢٠١٧.
٢. جاسم الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ .
٣. عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية الخليجية الصراع ٠الانفراج ٠التوتر ، ٢٠١٦ .
٤. محمد حسين شذر الوحيلي ، العلاقات الايرانية – العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ . .

المصادر الاجنبية :

1. Andrew Terrill, The Saudi-Iranian Rivalry and the Future of Middle East Security (Carlisle, PA: U.S .Army War College Strategic Studies Institute (SSI), 2011).

2. Atefeh BAGHISHADBAD, The Impact of The Syria's Crisis on The Rivalry between Iran and Saudi Arabia in The Region: Iran's Point of View,(N.D).P123;

3 . Ellinor Zeino-Mahmalat, Saudi Arabia's and Iran's Iraq Policies in the Post-Gulf War Era, Hamburg , 2012.

4. Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran, (New York: Cambridge University Press, 2008), .Halliday, The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012),

5.Hamid Hadyan, "Exploring Iran-Saudi Relations in Light of New Regional Conditions," Rahbord(Tehran), translated by Open Source Center IAP20061113336001, 16 May 2006.

6 . Frederic Wehrey, Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy, Published 2009 by the RAND Corporation.

7 .Michael Howard, "Main Sunni Party Pulls out of Iraqi Elections," The Guardian, December 27, 2004.

8.Mahmoud Fandy, Saudi Arabia and the Politics of Dissent (New York: St .Martin"s Press, 1999),.

9.Geoff Simons, Future Iraq: US Policy in Reshaping the Middle East, (London: Sagi Books, 2003.

10.Paul Rogers, A War Too Far Iraq, Iran and the New American Century , England, 2006.;

11 . Philip Robins, The Future of the Gulf(Brookfield: Gower Publishing Company ، 1990) .

12. Tariq Ali, The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity, (London: Verso ، 2002.

13. Robin Wright,. The Last Great Revolution. New York: Vintage Books, 2001. Robert Baer., The Devil We Know.New York: Random House, Inc., 2008.

14. "Ruyarui-e Iran va Arabestan dar khavar-e miane [Iran and Saudi Arabia Confrontation in the Middle East]," Aftab News ، 5 December 2006.

15. William R. Polk, Understanding Iraq: A Whistlestop Tour from Ancient Babylon to Occupied Baghdad (New York: Harper Collins, 2005),.

16.Yitzhak Nakash,. "The Conversion of Iraq's Tribes to Shiism." Int. J. Middle East Stud 26 (1994), .

17 . Yoel Guzansky, Iraq and the Arabs following the American Withdrawal., (N.P), 2012, .

البحوث الاجنبية المنشورة :

1. Roger Mac Ginty, "The Pre-War Reconstruction of Post-War Iraq," Third World Quarterly, Vol. 24 ، No. 4 (2003): PP.601-617Saleh al-Mani, "The Ideological Dimension in Saudi-Iranian Relations," in Jamal S. alSuwaidi, Iran and the Gulf: A Search for Stability, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996

شبكة المعلومات الالكترونية (الانترت) :

https://arabic.rt.com/tags/ahmadi_nejad/
https://www.eremnews.com/tag/%D8%A7%D9%
***http://www.alalam.ir/news* :**
https://arabic.rt.com/tags/salman_bin_abdulaziz/
http://www.almanar.com.lb/tag/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%
1.Frederic Wehrey, Op.Cit.P.15
https://www.elcinema.com/person/1108280/
https://arabic.rt.com/tags/adel_al_Jubeir/
http://www.thenational.ae/world/middle-east/20170225/4995/saudiforeign-minister-visits-iraq-in-first-such-trip-for-27-years
https://arabic.rt.com/tags/Rowhani/
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/.
http://harpers.org/archive/2004/09/0080197

https://arabic.rt.com/tags/maliki/

https://arabic.cnn.com/tag/dyk-tshyny
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1227807
http://0-www.jstor.org.lib.aucegypt.edu/stable/pdfplus/3993427.pdf.
https://arabic.rt.com/tags/saddam
https://arabic.rt.com/tags/haider_abadi/

حرب أسقاط الهوية الوطنية

أ.م.د. حيدر فرحان حسين الصبيحاوي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة :

يسعى الاحتلال والاستعمار دائماً في البحث عن مواطن الضعف عند الشعوب المحتلة، أو ايقاظ وتشجيع نقاط ضعف يمكن من خلالها تفتيت الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي كي يحافظ على وجوده – غير الشرعي- لنهب خيرات وثروات البلد ومصادرة قرارها السياسي وفرض اجندتها على المجتمعات الأخرى من خلال صناعة تخندقات عديدة ذات مسحة قومية أو دينية أو مذهبية، مع خلق شعور مجتمعي بنبذ هويته الحضارية الجامعة.

لقد أدرك الغرب بأن الاحتلالات عن طريق الحروب والقوة العسكرية المسلحة – حتى وإن حققوا فيها بعض التفوق – لكنها لن تدوم طويلاً، إذ سرعان ما يصطف أبناء البلد للدفاع عن أرضهم وعرضهم ومالهم، وبالتالي تتحول المدن المحتلة الى مستنقع لا يعرف المحتل السبيل الى الخروج منه، ولعلنا لسنا ببعيدين عن الثورات والحروب والانتفاضات التي قادها الوطنيون العرب والمسلمين لطرد المحتل في القرن الماضي كثورة العشرين المجيدة التي انطلقت شرارتها من جنوب ووسط العراق ضد الاحتلال الإنكليزي، والثورة العربية الكبرى وثورة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي والحرب الطويلة التي خاضها ثوار ليبيا بزعامة الشهيد عمر المختار ضد الاحتلال الإيطالي وغيرها كثير في باقي البلدان العربية.

لذا أوجد الغرب مسألة تفتيت الأمة، الحل الأمثل في سبيل أدامة سيطرته وهيمنته عليه، على اعتبار بث التفرقة والتناحر القومي والديني وتدمير الحضارة اللواتي هم أسس المواطنة الصادقة التي من خلالها تجتمع فيها كلمة البلد باختلاف انتماءاتهم، إذ أن للمواطنة دور كبير في كيانية الفرد ووجوده، تجاوزاً لخصوصيته الفردية وولاءاته الضيقة كالقومية والعشائرية والطائفية، مثلما لها دور كبير في تماسك لحمة الدولة ووجودها الكياني الواحد[١].

وبذلك فقد اخذ الصراع شكلاً جديداً منذ قرن ونيف من الزمن، فبات حرباً ثقافية تستهدف الأدمغة والمعتقدات، وهي الحرب الأكثر خطورة، وهذا ما يستدعي أن يتزود الإنسان بالزاد المناسب لرد هذه الهجمة، وفي ذلك يقول الإمام الخميني " رض": (أما في المجال الثقافي، فأنا أشعر بقلق شديد بكل ما للكلمة من معنى، لا بل وأحمل الكثير من الهواجس). فهذه الحرب التي تشن لا تكتفي بالسيطرة المادية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فهي تهدد الذات والهوية الحضارية والشخصية للإنسان[٢].

---

(١) العمار، منعم صاحي، "التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة"، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص٣٠.

(٢) نائيني، علي محمد، معرفة الحرب الناعمة من وجهة نظر قائد الثورة الإسلامية، ص٣.

إن هذه الحرب تشترك بتنفيذها الصهيونية العالمية بكل اجنحتها "اليهودي والمسيحية الصهيونية – خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا- والإسلام الصهيوني متمثلاً بالخط التكفيري الذي يشكل المنفذ المباشر لعملية تفتيت الشرق الأوسط خاصة الأمتين العربية والإسلامية"[١]، فالرغبة بتمزيق المجتمع العراقي (الهوية/ الثوابت المجتمعية)، تعد أولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، وقد ساهمت تراكمات السنين والعقود السابقة، ففعلت فعلها في تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للأمة، وكرست بشكل أو بآخر الشعور لدى مختلف الجماعات الأثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة، وأحيت ارتباط الأفراد بالولاءات الفرعية، مما جعل من المواطنة العراقية مفهوماً عائماً لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع، ولا يعبر عن الذات العراقية، عندما بدت المواطنة الفعالة، فعل انقاذ لما أصاب تلك الذات من تذرر وتفتت. على أن المتابع لأوضاع العراق في ضل الاحتلال، يلاحظ صعوداً لمفهوم "عهر الهوية"[٢]، فأخذت تتصارع وتتنازع فيها موضوعة الهوية الوطنية في ظل الاحتلال أطروحات ورؤى عدة، تغذت في مجملها من معين الاختلاف وليس (الخلاف) المتعدد الجوانب، في بعض منها كانت تراكمات النظم السياسية وأنماط الحكم طوال تاريخ العراق، بما فيه الدولة الحديثة[٣].

بطبيعة الحال لم تستطع الدول الاستعمارية المحتلة من تحقيق أهدافها دون دعم تآمري من بعض دول الجوار العربي، فالسعودية سعت منذ نشأتها التي ترافقت مع الدعوة الوهابية بدعم وحماية المملكة المتحدة البريطانية، ثم حصلت على دعم الولايات المتحدة الأميركية حينما بدأت معالم القوة الأميركية تظهر عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية والتي مهدت تلك العلاقة او التحالف الوهابي- الأميركي ان تكون الجزيرة العربية تحت السيطرة الأميركية مقابل الحماية المباشرة وضمن اتفاقات أمنية وسياسية واقتصادية، تمظهرت من خلال المواقف السعودية من القضايا العربية، وعلى الأخص القضية الفلسطينية التي لم يكن لها موقف حاسم منها سوى بعض الإعلام العابر الذي لم يكن صادراً عن نيات صادقة تجاه القضية[٤].

فيما يتعلق بالدور السعودي في العراق، فقد اقتضت المصالح الأميركية بأن تقوم السعودية بدعم نظام صدام حسين في حربه على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، ولكون السعودية لا تبني سياسات ذاتية وعلاقات مع الآخرين، الا ضمن توجيه أميركي واضح المهام والتوظيف، لذلك كان اندكاك الموقف السعودي باتجاه العراق بالمشروع الاميركي إذ دعمت الحرب الاميركية التي غزت العراق عام (٢٠٠٣)[٥].

---

(١) الخزعلي، هيثم مزعل، " الاستراتيجية الصهيونية للشرق الأوسط"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠١٧، ص٥.

(٢) مجموعة باحثين، بصمات الفوضى "أرث الاحتلال الأمريكي في العراق"، ط١، إصدار مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص١١١.

(٣) مجموعة باحثين،" الاحتلال وعصف الهوية الوطنية للعراق"، أعمال المؤتمر الثالث الذي عقده المركز في شهر آيار، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١١، ص ١٠.

(٤) صالح، محسن، "الثورات العربية: السياق والتحديات: تدخل الدول الاقليمية برعاية ومتابعة أميركية– السعودية وقطر أنموذجاً–"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٢، ع٢، ص١٢٤.

(٥) صالح، الثورات العربية، ص١٢٥.

في الوقت نفسه وجدت أميركا في قطر الدولة الفريدة في المنطقة العربية التي تخدم مصالحها، خاصة بعد الانقلاب الأبيض الذي قاده الشيخ حمد بن خليفة ضد والده في العام (١٩٩٥)، واقتناعه بأن أميركا هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير أمنها بعد أن رأت هشاشة وضعف دول الخليج أبان دخول العراق للكويت عام (١٩٩٠)[١]، من هنا فأن المعاهدة المعقودة بين اميركا وإمارة قطر بعد انقلاب الأبن على الأب رسمت الأدوار التنفيذية لهذه الإمارة[٢].

ناهيك عن العزلة التي فرضتها الأنظمة العربية على النظام السياسي العراقي الجديد بعد الإطاحة بنظام صدام لأسباب طائفية واضحة بسبب تبوء الشيعة الى بعض المناصب القيادية في إدارة البلاد.

إضافة لذلك فقد لعبت اسرائيل دورا مهما في التخطيط للاحتلال الامريكي- البريطاني في نيسان (٢٠٠٣)، ولما بعد الاحتلال لإخراجه من معادلة الصراع العربي-الاسرائيلي، لتفتيته ولهذا فقد كانت من اكثر المستفيدين من العدوان على الشعب العراقي. وحاولت خلق الفتن الطائفية بين الشيعة والسنة والاكراد والتركمان، تنفيذاً لمخططاتها من تجزئة العراق منذ اكثر من نصف قرن، وخاصة ان العراق من الدول التي سعت الحركة الصهيونية واسرائيل الى اضعافها وتفتيتها بسبب وجود اقليات عرقية وقومية واثنية فيه، منذ بداية الصراع في المنطقة[٣].

ترافقت مع الرؤية الاسرائيلية صدور قرار الكونغرس الامريكي لتقسيم العراق - مشروع جوزيف بايدن- الى ثلاثة اقاليم لكل من السنة والشيعة والاكراد باعتبار ان الخيار الامثل ليس فقط للخروج الامريكي من الورطة العراقية، بل ايضا لحماية المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى، وابرز عناوينها حماية اسرائيل وضمان وصول النفط الى الغرب. وسيعرض احد المحللين الاسرائيليين النتائج المتوقعة جراء هذا التفتيت الذي يعمل على اضعاف العراق، ومن ثم تزايد التمكين الاسرائيلي في المنطقة، فأن عملية العزل العرقي من جانب، وخلق تكتلات طائفية على اسس قومية من جانب اخر في العراق، سيخلق ظروفاً جيدة لأجواء قبول دولة يهودية كجزء لا يتجزأ في المنطقة التي تتحدث العربية[٤].

لقد عمل الغرب الصهيوني لتنفيذ ما يهدف اليه من خلال ثلاث مؤثرات أو محاور:

١. تشجيع الصراعات القومية:

من الأمور المسلم بها أن الله سبحانه وتعالى خلق بنو الإنسان من شجرة واحدة ومن أصل واحد وجعلهم شعوباً وقبائل في الكون ليبعثوا الحياة في ربوع المعمورة ، ولكي يعبدوا الله الواحد الأحد. ولذلك فالإنسان في المنظور الإسلامي يسموا بإنسانيته[٥].

---

(١) إسماعيل، خالد، "الدور القطري في المنطقة العربية –سورية انموذجا–"، أبحاث استراتيجية، تصدر عن مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ع٦، ص٢٢٥.

(٢) صالح، الثورات العربية، ص١٢٣.

(٣) نوفل، احمد سعيد، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٧.

(٤) الحريري، جاسم يونس، المخططات الاسرائيلية لتفتيت المنطقة العربية"دراسة حالة العراق ١٩٤٨-٢٠١٣"،بغداد،٢٠١٤، ص١٧٧.

(٥) الصبيحاوي، حيدر فرحان، حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٤.

العراق بلد التنوع العرقي والديني والمذهبي والسياسي، ولم تكن هذه الظاهرة طارئة على العراق، بل هي قديمة قدم العراق، كل مكون من مكونات الشعب العراقي يمتلك تاريخه الفكري والسياسي والتراثي واللغوي، وهذا التنوع لأي مجتمع من المجتمعات البشرية دليل قوة وعافية ومنعة، لأن كل قومية عبارة عن ثقافة وعن تاريخ وعن خبرة، وبالتالي فإن وجود كل هذه الخبرات وكل هذه الثقافات مع بعضها يوفر فرصة ثمينة للتلاحم الفكري ويهيئ مجالاً عظيماً للتزود المتبادل بالفكر والتجربة والعطاء، ومن ثم خلق مجتمع خلاق(١).

لقد ساهمت الحكومات التسلطية القمعية والمحتلة على خلق صراعات قومية، فمنذ السيطرة الأموية والعباسية ثم الاحتلال العثماني للبلاد العربية والإسلامية، كان اختلال التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع والذي يظهر جلياً من خلال عمل الدولة باتجاه مضاد للهويات المكونة للتركيبة المجتمعية، واحتكار النظام السياسي للعملية السياسية وإقصاء وتهميش المكونات المجتمعية التي تؤدي الى ضعف الروابط الجامعة بين مكونات المجتمع، وتغييب عناصر المواطنة، ويكون الشعب بلا رابط وطني يجمع مكوناته(٢).

لقد تعاملت الحكومات العثمانية بعنصرية قومية ملفتة للنظر، كما حاول الإنكليز بث نعرة العصبية القومية بين الشعوب الإسلامية أولاً كأثارة النزاعات والخلافات الشديدة بين الدولتين التركية والفارسية وإذكاء نار الطائفية والعرقية بين الجانبين(٣)، وتوسيع الصراع القومي في البلد الواحد أيضاً من خلال إيقاظ فتنة النعرات العرقية والقومية التي حاول المجتمع العراقي تجاوزها وذلك عن طريق عملائها للتفريق بينهم وتوهين قوتهم، ليتفرقوا بين عرب وإيرانيين وأتراك وأكراد وهنود، وقد ظهر ذلك في كتابات المس بيل عن العراق، وحذا حذوها بعض الكتّاب الآخرين من الانكليز(٤).

طبعاً، لقد كان كل من عرب العشائر "المناطق الريفية والبدوية" وعرب المدن واعياً لكونه عربياً، وخصوصاً عندما كان يقف بمواجهة تركي أو فارسي، ولكن وعيهم العربي لم يكن مماثلاً لوعي القوميين العرب اللاحقين. وكونهم عرباً كان واقعاً طبيعياً بالنسبة لهم، وكان واقعاً يمكنهم أن يفخروا به، ولكنهم لم يشعروا أبداً كونهم مدفوعين الى عمل شيء بشأنه(٥)، فعزز الإنكليز النعرات القومية من خلال تأسيس ودعم أحزاب ذات مسحة قومية كأحزاب عربية خالصة، وأحزاب كردية خالصة، وأحزاب تركمانية خالصة، بحيث لن يسمح لغير أبناء تلك المكونات بالانضمام الى حزب لمكون آخر.

لقد ورثت الولايات المتحدة الأساليب الفوضوية للملكة المتحدة في تفكيك المجتمعات المحتلة، إذ استثمرت الولايات المتحدة زمن العولمة الى فرض هيمنتها لخدمة مصالحها القومية، حيث

---

(١) إبراهيم، رشيد سعدي، "الحاكم والتنوع الاجتماعي"، اتجاهات المستقبل العراقي وضرورات الرشد السياسي، إصدار المركز الوطني للدراسات المستقبلية، ط١، النجف الأشرف، ٢٠٠٦، ص٩٣.

(٢) جاسم، خيري عبد الرزاق، "الاندماج وبناء الدولة في العراق"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٧، ع٢١و٢٢، ص٣٠.

(٣) .....، مذكرات مستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية" سيطرة الإنكليز ودعمهم لمحمد بن عبد الوهاب"، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص١١٦.

(٤) الأسدي، ثورة النجف، ص١١٦.

(٥) بطاطو، حنا، العراق "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية"، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، ط١، طهران، ٢٠٠٥.

تقتضي هذه الهيمنة اتباع سياسة تفتيت المجتمعات العربية من خلال التدخل وشن الحروب المباشرة او خلق اوضاع او ظروف لوقوع نزاعات داخلية، ومثلما تتآكل قدرة الهوية الوطنية بفعل تهديد الخارج للولايات المتحدة واسرائيل، فأن هذه القدرة تتآكل بفعل الهويات الفرعية او الهويات الأدنى، فقد تعمل احدى الهويات على فرض مكانتها وامتيازاتها على الجماعات او الهويات الاخرى، مستعينة في عصر العولمة بالقوى الخارجية(١).

ويبدو ان إسرائيل وجدت في قضية الاكراد في شمال العراق النقطة الضعيفة التي من الممكن ان تدخل فيها لتنفيذ مخططاتها في تفتيت العراق، وذلك من خلال استغلال الحروب والفتن وافتعال الازمات وتقويض كل الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين زعماء الحركات الكردية والحكومة المركزية في بغداد. وكان الهدف الرئيسي لإسرائيل هو اضعاف العراق وليس مساعدة الاكراد في اقامة دولتهم واقامة كيان ذاتي مستقل. ولا شك ان الاستراتيجية الاسرائيلية في العراق تهدف الى تغيير الخريطة السياسية لهذا البلد العربي وتفتيته بالتعاون مع الولايات المتحدة في المنطقة ولا يمكن فصل الاستراتيجية الاسرائيلية في العراق عن بقية الاستراتيجيات في مناطق مختلفة اخرى في الوطن العربي وعن الاستراتيجية الامريكية في العراق الهادفة الى اضعاف العراق وتجزئته(٢).

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تطبيق استراتيجيتها في العراق وعلى اساس ما اسمتها بالفوضى الخلاقة والتي تقوم على تفكيك الدولة ومؤسساتها وإعادة بنائها طبقاً للتصورات الامريكية، على إساس إعادة تشكيل الدولة بنيوياً ووظيفياً وفقا لنظرية الفوضى الخلاقة ودفع ابناء المجتمع والجماعات الموجودة البحث عن مرجعيات لضمان حقوقهم بعد ان عجزت الدولة عن تأمين حقوقهم الاساسية فلجأ الى الهويات الفرعية مما اضعف الهوية الوطنية وهذا ما اثر بدوره السلبي على الامن الاجتماعي، ولقد كانت اولى الرصاصات التي اطلقت من قبل الاحتلال الامريكي على الهوية الوطنية هو تثبيت الحاكم المدني بول برايمر (مبدأ المحاصصة السياسية القائمة على معطيات طائفية واخرى أثنية) والتي ستظل فواعلها قائمة وموسمة لنمط العمل السياسي والدولة العراقية الى مدى غير منظور(٣).

سيما وأن سياسيو السلطة بكافة مذاهبهم ومشاربهم يروجون على واقع المظلومية والتهميش، ويدفعون باتجاه التقسيم سواء بتصريحاتهم التي تلهب الشارع أو من خلال سياساتهم الهدامة رغم أنهم جميعاً دون استثناء يبحثون عن منافع شخصية ولا يهمهم مصير بلد كامل، فالأكراد أصحاب الحظ الأوفر في اللعبة السياسية ما بعد حكومة صدام، رغم كل المكاسب السياسية

(١) ليله، علي، الامن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٠٧.

(٢) نوفل، دور إسرائيل، ص٧٦.

(٣) شيال، عزيز جبر، "عوامل التفتيت واللا مواطنة "، المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات التحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص٨٧.

والاقتصادية التي حصلوا عليها منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، ألا أن حلم سياسييهم بالحصول على دولة قومية مستقلة دفع باتجاه سلخ المواطن الكردي عن المواطن العربي والتركماني وجعل العلاقة فيما بينهم علاقة متشنجة وغير منسجمة في اغلب الأحيان، والسياسي السني الذي يطمح باستنساخ حكم صدام ويأمل بأن تأول الخلافة له بعد سقوط النظام السابق أخذ يدفع المواطن السني في احتقان طائفي حتى وصل العقل الجمعي السني إلى رفض المواطن الشيعي، وأخذ الترويج الإعلامي المضاد والماكنة الإعلامية الأميركية والإسرائيلية والعربية على تصوير الشيعة بأنهم (فرس مجوس) أحتلوا العراق، ويجب قتالهم وطردهم من البلاد وإعادة الحكم الى (العروبة السنية)، وأخذ هذا التصور مأخذه عند الأخوة السنة حتى وأن كان الشيعي يرتبط معه بأواصر علاقة اجتماعية وصلة قربى، ولا يختلف السياسي الشيعي عن زملائه السياسي الكردي والسني فهو الآخر أخذ ينفخ في الرماد ليتخذ من المظلومية التاريخية عنواناً للشيعة، واستبدلت المواطنة للعراق بالتخندق الطائفي والقومي كل ذلك من اجل البقاء على رأس السلطة لا أكثر[١].

٢. إثارة الصراعات الدينية:

إن الطائفة والمذهب المظلوم اقتصاديا، والمحروم من حقه الثقافي والفكري، والمذهب المحارب، كل هذه المقتربات تتحول الى عالة على الوطن وشوكة مضرة في جنت المجتمع الذي تنتمي اليه[٢].

لقد أدرك قادة الصليبية وزعماؤها أن هناك محرضاً لدى الإنسان المسلم يتحرك عندما تتعرض أرضه لغزو فيدفع به الى الانتفاض والقتال حتى الشهادة لا سيما إذا ما توفرت له القيادة الكفؤة، وهذا المحرض بكل بساطة الدين الإسلامي نفسه، من هنا وجه هؤلاء الأعداء جهدهم الى ذاك المحرض بهدف القضاء عليه، ولما كانت التجربة أثبتت أن هذا القضاء لا يمكن أن يتم بالقوة العسكرية من الخارج، صبوا محاولاتهم على الداخل[٣]، سيما وأن الإنكليز تفاجئوا، ومع كل ما قام به العثمانيين في أرض الإسلام، لا سيما شيعة العراق من اضطهاد وقتل وتشريد، إلا أن العراقيين متمثلة بالمراجع الدينية في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء المقدسات كان لهم موقف مشرف بالدفاع عن الإسلام عندما دخلت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إذ وقف العراقيين المضطهدين وتلبية لفتاوى المراجع العظام في حينها الى جانب العثمانيين ومقاتلة البريطانيين على اعتبار أن العثمانيين يمثلون الإسلام – رغم مساوئهم وطائفيتهم وعنصريتهم المقيتة –[٤]، إذ أن العثمانيين كانوا امتداداً طبيعياً للسياسة الطائفية التي سنها الأمويين وسار عليها العباسيين حرفياً ثم استكملت حلقاتها عند الأتراك العثمانيين، فقد كان الشيعة يتعرضون للاضطهاد

(١) الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، العراق بين التقسيم والدولة الفيدرالية رؤيا مستقبلية، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، ع ٥٠٧٠، في ٢٠١٦/٢/٩، ص٢.

(٢) إبراهيم، الحاكم والتنوع الاجتماعي، ص٩٥.

(٣) مذكرات مستر همفر، ص١٠.

(٤) الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، السيف والفتوى "دراسة توثيقية لجرائم الإبادة الجماعية في العراق من الحكم الأموي حتى الاحتلال العثماني"، بغداد، ٢٠١٨، ص١٣٩.

والتهميش والقتل من قبل الولاة العثمانيين على اختلاف سنوات حكمهم[١]، وعاش المسلمين في فترة الاحتلال العثماني قوة فصل أكثر منه قوة دمج، إذ أن السياسة العثمانية قادت الى حدوث انشقاقاً حاداً بين الشيعة والسنة[٢]، فكان من غير المتوقع أن تقف الشيعة بمرجعياتها الى جانب العثمانيين الذين صادروا حقوق الشيعة المادية والمعنوية؟.

هذه النتيجة المتناقضة – من وجهة نظر الإنكليز- جعلتهم يتحركون باتجاه تعزيز بث التفرقة الدينية والطائفية. فكان من أبرز الأهداف التي عمل عليها الاحتلال الإنكليزي هو زرع الفرق الدينية المزيفة في جسم بلاد الإسلام وصناعة فرق إسلامية منحرفة في كل من المذهبين الرئيسيين الشيعي والسني، وإعادة الخلافات الطائفية الدموية، والدس في كتبها حتى يرى كل فئة منهم أنهم المسلمون فقط، وأن ما عداهم كفار يجب قتلهم وإبادتهم[٣].

أنماط التفرقة لم تتوقف بخلق الفتن الطائفية بين المذاهب الإسلامية فحسب، بل أن الخطة تقتضي خلق الفتن بين باقي اديان المجتمع الواحد كاليهودية والمسيحية والإسلام وزرع التخندقات فيما بينهم وجعل التنافر المجتمعي – الديني هو السائد كي لا يتمكن المجتمع من لملمة هويته الوطنية بعيداً عن الهوية الدينية الفرعية، مع الاحتفاظ ضمناً بكل تأكيد على معتقداته الدينية تحت عنوان الثوابت الوطنية، ولكون اللحمة الوطنية كانت – رغم السياسات العثمانية العنصرية- واضحة في المعاملات المجتمعية مع اختلاف العقائد الدينية، إذ شغل العراقيين المسيحيين نسبة (١،٣%)، واليهود العراقيين ما نسبته (٢،٦%) من مجمل سكان الشعب العراقي حسب أحصاء العراق لعام (١٩٤٧)[٤]، وهذه النسب لغير المسلمين مؤشر إيجابي للتعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي، وكان ليهود العراق الذي مضى على تسفيرهم مكرهين ستة عقود، حضورهم وانتجوا مع الطيف العراقي ثقافة وطنية[٥]، وشغل الكثير منهم مناصب متقدمة في الحكومة العراقية في العهد الملكي منهم حسقيل ساسون وزير المالية، فضلاً عن الأدباء والمفكرين والتجار الذين تعايشوا مع باقي أطياف الشعب العراقي بمودة يدفعهم بذلك انتمائهم الوطني، ومنهم الأستاذ مير بصري الذي عمل في وزارة الخارجية العراقية منذ عام (١٩٢٨) حتى وصل الى منصب مدير عام، فضلا عن مناصب عالية أخرى، وفي شهادة للتاريخ يقول الأستاذ ميري (أنني سعيد أن أقول انني نشأت في بيئة عراقية حرة ناهضة، لا تفريق فيها بين المذاهب والأديان المختلفة ولذلك كان اصدقائي من جميع الطوائف والمذاهب والأديان، ومن الذين ربطتني بهم صداقة وثيقة احمد حامد الصراف والمرحوم جعفر الخليلي والصحفي محمود صبحي الدفتري والدكتور جودت القزويني والشاعر الكبير الجواهري....، فلم نكن نعرف أن هذا كردي وهذا عربي وهذا سني أو شيعي وهذا يهودي او مسيحي وهذا مسلم، وكنا دائما اخوانا على سنن مختلفة)[٦]، والحال ذاته ينطبق على الأخوة من الديانة المسيحية والذين لازال بعضاً منهم يشغل مناصب في مجلس النواب والحكومة والقضاء، وكان كل من اليهود والمسيحيين يعيشوا في مناطق ذات أغلبية إسلامية خاصة داخل المدن مما يفسر إن الاستقرار المجتمعي يمثل حالة ايجابية، الأمر الذي استدعى قيام

(١) الحكيم، حسن عيسى، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، ط١، قم، ١٤٢٧هـ ، ج١، ص٣٤٩.

(٢) بطاطو، العراق، ج١، ص٣٦.

(٣) مذكرات مستر همفر، ص١١٧.

(٤) وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية، أحصاء العراق لسنة ١٩٤٧، بغداد، ١٩٥٤.

(٥) لطيف، مازن، يهود عراقيون " أدباء تجري في عروقهم مياه الرافدين"، ط١، بغداد، ٢٠١٧، ص٧.

(٦) لطيف، يهود عراقيون، ص٩-٢٧.

الاحتلال الانكليزي ومن ثم الاحتلال الأميركي بإعادة خططهم وزرع الفتنة بين أديان المجتمع الواحد، فبدأ الإنكليز بحملة تسفيرات كبرى لليهود لتفريغ البلد من أبناء الأقلية اليهودية وإقامة دولة لقيطة على أساس ديني متطرف في قلب المنطقة العربية هدفها تفتيت الإسلام، وأكمل المشوار بالنسبة للأخوة المسيحيين بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من إرهاب وقتل وتهجير خاصة منذ ظهور التنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش المصنوعة بأفكار أمريكية – إسرائيلية وبأموال خليجية لا سيما السعودية والأمارات وقطر، مما دفع الى هجرة الكثير من الأخوة المسيحيين بوسائل الترغيب والترهيب، فلم يعد خافياً أن موقف الغرب يميل الى استثمار ما يتعرض له المسيحيون في المنطقة عبر محاولاته "للتدخل" وإملاء الشروط والحصول على مواقع النفوذ، وقد سبق له ان تدخل لأعتبارات ومبررات ومصالح مختلفة، ولا سيما بعد ضعف الدولة العثمانية التي سميت "الرجل المريض"[١]، وشهد العراق موجات هجرة للمسيحيين العراقيين خلال الحرب العراقية – الإيرانية، لكن سنوات ما بعد الاحتلال الامريكي كانت هي الأقسى إذ أدت الى تهجير نصف المسيحيين تقريباً، لا سيما بعد استهدافهم من قبل العصابات الإرهابية[٢]، والرسالة الواضحة من استهداف المسيحيين في دول المشرق بشكل عام والعراق بشكل خاص هو لتمزيق النسيج الاجتماعي وتغييب الهوية الوطنية.

٣.تغييب الهوية الحضارية:

لعل من المفيد أن نبين هنا العلاقة الجدلية بين الكنوز الحضارية التي تحتفظ بها البلدان، وبين مفهوم المواطنة وعلاقتها بحرب أسقاط الهوية، فقد ربط المفكرين الإغريق مفهوم المواطنة بتفاعل المواطن مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني، لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء الفاعل، ككينونة خالدة – حسب تعبير "بار- ميندس" المفكر الاغريقي-[٣]، ولا يختلف مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي عن التفسيرات الأخرى من حيث المعنى الإجمالي فهو الآخر أعتبر المواطنة، وعلاقة الفرد بالوطن، لا تأتي من مجرد وجود الفرد في بقعة جغرافية من الأرض "الوطن"، وإنما تحتاج الى عوامل أخرى لكي تخلق حالة من الانشداد النفسي والعقلي تجاه الوطن، وقد حدد المعنيين الامتداد التاريخي أحد أبرز شروط المواطنة، لذلك فالامتداد التاريخي لوجود الفرد في الوطن عبر أجيال سابقة بحيث خلقت حالة من الارتباط بين الفرد والوطن، وهي ناجمة من التواصل الحضاري والثقافي، ويمثل حالة من الضبط في سلوك الفرد تجاه الوطن ويقدم له الدافع النفسي لمفهوم الولاء والنصرة الذي يختزن المبدأ المعنوي للفرد تجاه وطنه[٤]، وقد أجاد أبن خلدون في اعطاء أهمية معرفة تراث وتاريخ الماضين بقوله (اعلم أن فن

(١) شعبان، عبد الحسين، أغصان الكرمة المسيحيون العرب، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٨.

(٢) شعبان، أغصان الكرمة، ص١٨٨.

(٣) المعموري، عبد علي كاظم، "إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية – إرث الماضي وعصف الاحتلال-" ، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، بحث منشور في المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص٤٩.

(٤) محسن، جواد كاظم، " المواطنة: الحقوق والواجبات من منظور إسلامي"، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، بحث منشور في المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص١٣٧.

التاريخ فن غزير المذهب جم الفوائد شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم)[١].

أذن الآثار بكل حيثياتها تمثل ذاكرة الأجيال والتواصل بين الماضي السحيق والحاضر والمستقبل، ومن خلال بقايا الإنسان نستمد عبق التاريخ ونفتخر به ونشد العزيمة لتنهض الأمم من جديد كونه يعني بالدراسة العلمية لبقايا الحضارات القديمة ويحاول تجميع قصة الإنسان بعضها إلى بعض، ومعرفة كل ما يمكن معرفته عن حياة أقدم الناس وعن منازلهم ومبانيهم وأدواتهم وأسلحتهم وديانتهم وحكوماتهم ولغاتهم، فالإنسان بأي صيغة من الصيغ وبأي طريقة اتبعناها في التفكير محكوم لماضيه، فالحالة الحاضرة للإنسان هي صنيعة سلسلة الأحداث الماضية، وعلى نطاق الجماعات هناك " الأمة " أو " الشعب " التي يحدد موقفها من ماضيها منهجها السياسي والاجتماعي وطريقة رسمها لمستقبلها، وباختصار فإن الموقف من الماضي أو التاريخ – سواء على نطاق الفرد أو الجماعة – يبني لنا " الهوية العقائدية " لذلك الفرد أو تلك الجماعة[٢].

ولا ننسى أن التوظيف العملي والعلمي لتراث الأمم يعطي دفعة قوية للنهوض من الكبوات، ودافع للأجيال لمواصلة التقدم الحضاري الذي أسسه وبناه أسلافه ولعلنا هنا نستشهد بتجربة عصر النهضة الأوربية في القرن التاسع عشر الميلادي التي اعتمدت في نهضتها على عاملين اساسيين، الأول: تحفيز الذات بالعودة الى حضاراتهم الرومانية والإغريقية، والثاني: شحذ الهمم واعتماد الابتكارات الصناعية الحديثة التي جعلت منهم أمم متحضرة ومتطورة، وهنا لعب المحفز الحضاري والتاريخي دوراً كبيراً في إعطاء القوة المطلوبة وتحقيق نجاح واضح فيها، ولم يجعل من حضارته متكأ للمفاخرة دون التواصل معها[٣].

طبقاً لوجهات النظر الفلسفية للتاريخ والحضارة فإن الفرد العراقي مالك للحضارة، وهذا الملك يجعله قادراً على النهوض بحضارة أخرى جديدة حتى لو عاش مرحلة زمنية في سبات وعزلة عن مقومات الحضارة الآنية، فأن له القدرة في النهوض من جديد ليبني حضارة جديدة مستمدة مما ورثه من تاريخ طويل وذاكرة حضارية عميقة[٤].

من هنا جاء الدور على تغييب الهوية الحضارية لخلق مجتمع فوضوي لا يستند على قيم ومفاهيم حضارية ولا يحترم تاريخه، واخذت حرب تغييب الهوية الحضارية مراحل عدة وبأشكال وآليات مختلفة، بدأت إعلامياً، إذ عملت المحركات الإعلامية الغربية بالترويج على تحريم الإسلام للبحث والتحري عن الأمم القديمة.

ففي الوقت الذي أدرك الغرب وخاصة الحركات الرومنطيقية اهمية البحث والتحري عن تراث الأمم القديمة والحفاظ عليها واستثمارها عقائدياً وسياسياً وعلمياً واجتماعياً واقتصادياً،

(١) أبن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، مقدمة أبن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩ .

(٢) القيسي والكناني، محمد فهد وعبد الرحيم جليل، دراسات في فلسفة التاريخ، ط١، دمشق، ٢٠١٤، ص ٢٣.

(٣) الصبيحاوي، حيدر فرحان، "توظيف البعد الحضاري والثقافي للشخصية الإيرانية وانعكاسه في الاتفاق النووي"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٥، ع١٥و١٦، ص٦٠.

(٤) الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، "تنظيم داعش هتك التاريخ والحواضر العراقية"، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم، إصدارات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط٢، بيروت، ٢٠١٦، ص٤٣٣.

سوقَّت ذات الدوائر والمنظمات الغربية اليهودية والحركات الرومنطيقية فكرة " تحريم التنقيب" بدعوى أن الشرع الإسلامي يحرم البحث والتحري والحفاظ على تراث الأمم القديمة بهدف منع أو إبعاد – على أقل تقدير- العلماء والمثقفين والأكاديميين العرب والمسلمين عن البحث والاستفادة من موروثهم الحضاري المتنوع والشامل لكافة نواحي الحياة من خلال الترويج لبعض التوجهات المنحرفة المتلبسة باللباس الديني التي جاءت بها العصابات التكفيرية – تحت عناوين إسلامية – إذ أطلقت فكرة " وثنية الآثار" مروجين أن الآثار هي أماكن وثنية ويحرم البحث والتحري عنها ويجب تدميرها وأزالتها، وأخذ هذا الموضوع ينتشر بشكل كبير وسريع منذ ظهور الوهابية على مسرح الأحداث السياسية – الدينية وهو الحزب الذي أسسه المستر همفر الجاسوس البريطاني في الشرق الأوسط بحدود سنة (١٧٢٢م)، وأنتشر بعد سنة (١٧٢٩م)[١]، – أي أنه ظهر متزامناً مع ظهور الحركات الرومنطيقية - كان لهذا الحزب التكفيري أهداف محددة وضعت من قبل وزارة الخارجية البريطانية لكي ينفذها محمد بن عبد الوهاب تضمنت ست نقاط تسمى اليوم الخطة السداسية، وما يهمنا من تلك النقاط الست ما ورد في شأن تدمير الإرث الحضاري للأمة الإسلامية ومنها (هدم الكعبة باسم أنها آثار وثنية أن أمكن) و (هدم القباب والأضرحة والأماكن المقدسة عند المسلمين في مكة والمدينة وسائر البلاد التي يمكنه ذلك فيها)[٢].

مع المضي بالخطوة الأولى وهو الترويج لوثنية الآثار كي تدفع بأصحاب الحضارة أنفسهم – من بسطاء الشعب فكرياً وعلمياً- ليكونوا معاول هدامة لحضارتهم، بدل أن يكونوا حراس مدافعين عن ذلك الإرث العظيم، ولكي تعطي الخطوة الأولى ثمارها نحو تدمير الحضارة أخذت الدوائر الإعلامية والثقافية الغربية الى الترويج بعدم امتلاك العرب الى حضارة، وحتى ما عثر عليه في بلدانهم فهي حضارة أقوام غير عربية عاشت في المنطقة وبالتالي يكون العرب " مقتبسين ومستهلكين للحضارة " وليسوا " منتجين لحضارة ".

هنا لابد من القول، أنه في عصر الاحتلالات العسكرية المباشرة، لكل الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت الدعوات العنصرية تجهر باستلاب التراث، وتسهب في الافتراء على – العقلية المحدودة- متناولة مختلف المعطيات الحضارية، نازعة عنها – عن الشعوب المقهورة- هوية السواء البشري، وبالتالي خرجت البزات العسكرية، لتبقى جيوش – المخابراتية والمعلوماتية- كاستعمار رديف ومتسلسل، فإلى ماذا يوحي ربط – تراث العمارة الإسلامية- بالعمارة البيزنطية تارة والرومانية تارة أخرى، ولماذا محاولة الإقناع الفج بحصر الإبداع الغربي، كمصدر للإبداع الإسلامي مثلاً، فالذي لم يستلهمه المسلمون، استولوا عليه جاهزاً، وهكذا فتراثهم مستورد؟ ولكن المعادلة التي تفرض نفسها هنا هو قبل أن يصبح الشعب – الشرق أوسطي – مسلماً كان أسمه عربياً – أو بعض أو أكثرية – وعندما كان عربياً ألم يكن صاحب فنون أو وارث فنون[٣].

عمليات تهديم وتدمير الآثار بدأت مع امتداد الأيادي الوهابية الآثمة من تدمير الكثير من تراث الأمة الإسلامي وفي مقدمتها تهديم قبور البقيع بهدف تضييع تراث الإسلام. ومن بين أبرز ما قام

(١) الحجازي، محمد أديب، الوهابية حزب لا مذهب، ط١، البحرين، ٢٠٠٨، ص١٣.

(٢) الشمري، شعبان، نظرية التفكيك للنص الديني عند العقل التكفيري" دراسة معاصرة تكشف عن توظيف النص وإخضاعه لقراءة منهجية انتقائية إقصائية اصطفائية "، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٢٥.

(٣) لومبير، أيلي، تطور العمارة الإسلامية في إسبانيا والبرتغال وشمال افريقيا، ترجمة: جليان عطا الله، بيروت، ١٩٨٥، ص٨.

به الحزب الوهابي الصهيوني هو حرق المكتبة العربية التاريخية – العلمية في المدينة المنورة، والتي تعد من أثمن المكتبات في العالم قيمة تاريخية حيث ضمت اكثر من ستون ألف من الكتب النادرة الجامعة لمختلف المناهل العلمية والتاريخية، وفيها أربعون ألف مخطوطة نادرة الوجود من بينها معاهدات بين طواغيت قريش واليهود، تكشف الغدر اليهودي وعدم ارتباط اليهود بالدين والوطن من قديم الزمان، وفيها وثائق تعطي فكرة ممتازة عن الحضارات العربية القديمة[١]. تبعها مرحلة الاحتلالات العسكرية المباشرة من بريطانيين الذين هدموا ما هدموا من تراث الأمة، وصولاً الى الاحتلال الامريكي وما عاث به من تدمير للبنى التحتية للبلاد بما فيها تدمير الآثار واتخاذ المدن الآثارية مواقع عسكرية لقواته المحتلة وما يسبب ذلك من تأثير سلبي عليها.

أكمل مسلسل تدمير الهوية الحضارية عصابات داعش الوهابية الاجرامية المتخلفة وما قام به من حرق وتهديم لمراقد الأنبياء كالنبي شيت ويونس، وحرق الكنائس والمساجد وتهديم قبور بعض المؤرخين، وتحطيم رمزية بعض الآثار كالثور المجنح وتماثيل لملوك وامراء الحضر.

قضية حرب الهوية الحضارية لم تتوقف عند تدمير الآثار، وإنما رافقها سرقة ونقل آثار بلادنا الى خارج حدودها الطبيعية وقدر تعلق الأمر بالحديث عن سرقة وتدمير الآثار العراقية فأن التاريخ يتحدث لنا عن العشرات من الأمثلة في سرقة تراث البلد وتاريخه في وضح النهار ، ولعل أولى المحاولات المعروفة للبحث عن آثار بلاد وادي الرافدين بدأت في زيارة السائح اليهودي " بنيامين الطليطلي " في عام (١١٦٠) ميلادية[٢].

كذلك بادر الإنكليز إلى تنصيب مقيم بريطاني في بغداد عام (١٧٩٨) وكان القصد من وراء هذه الخطوة محاولة استمالة الأتراك وتحسين العلاقات معهم ونتيجة لهذا الأجراء قامت إنكلترا في إرسال الرحالة المعروف " ريج " ليبحث عن المزيد من الآثار في الشرق وكان المتحف البريطاني قد اشترى كل نتائج مقتنيات " ريج "[٣].

ولسنا ببعيدين زمنياً من قيام الاحتلال الأمريكي باستباحة المتحف العراقي وفتح أبوابه للتدمير وسرقة مقتنياته والتي الى الآن لم يعلن عن الرقم الفعلي لعدد التحف الآثارية المسروقة من المتحف العراقي والتي نتوقع بأنها أعداد تفوق التوقعات، لم يكن المتحف الوطني العراقي في بغداد هو المتحف الوحيد الذي تعرض للسرقة والتخريب من قبل الاحتلال الأمريكي، بل تعرض عدد من متاحف العراق التي يبلغ عددها العشرون متحفاً للنهب والتخريب[٤]، إما باقي فصول الكارثة فقد استكملت في صفحة داعش الإرهابي الذي استباح كل شيء.

لعلنا نعزو أسباب ودوافع تدمير الإرث الحضاري العراقي وسرقته إلى جملة من الأسباب يرتبط بها العقدة التاريخية والكراهية للذاكرة العراقية العريقة ومحاولة محوها وفصل الماضي عن الحاضر والمستقبل وتحريف التاريخ، فكان لابد من محو الذاكرة الحضارية العراقية والتي هي (أخطر من أسلحة الدمار الشامل) على حد قول الإسرائيليين و (لا يمكن التخلص من الإرهاب الشرقي الا بتدمير شامل للتاريخ احرموا سكان هذا الجزء من العالم تاريخهم الحضاري المتراكم، وحرروهم من تراثهم واتركوهم بلا ثياب داخلية)؟ هذه هي وجهة نظرهم من حضارة بلاد الرافدين "محو الذاكرة " لقطع تواصل الأجيال، والقضاء على الجيل الحالي، وخلق جيل آخر لا ينتمي إلى تاريخه وحضارته التي ستصبح أسطورة بعد زمن قليل ما دام الدليل المادي قد فقد بسبب تدمير أو سرقة. هذه هي المعركة التي جاء من اجلها الغزاة البريطانيين والأمريكان ومدللتهما إسرائيل بأيادي وهابية – داعشية هي معركة محو العراق لاقتلاع عراق وزرع آخر كما يقول ذلك " مايكل أوترمان ".

---

(١) الحجازي، الوهابية، ص ١٢٩.

(٢) باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط١، بغداد، ١٩٧٣، ج١، ص ١١٣.

(٣) الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، خفايا السرقة الكبرى، بغداد، ٢٠١٢، ص١٠.

(٤) الصبيحاوي، خفايا السرقة، ص٣٧.

المصادر

١. إبراهيم، رشيد سعدي، "الحاكم والتنوع الاجتماعي"، اتجاهات المستقبل العراقي وضرورات الرشد السياسي، إصدار المركز الوطني للدراسات المستقبلية، ط١، النجف الأشرف، ٢٠٠٦.

٢. الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٥.

٣. إسماعيل، خالد، "الدور القطري في المنطقة العربية –سورية انموذجا-"، أبحاث استراتيجية، تصدر عن مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ع٦.

٤. باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط١، بغداد، ١٩٧٣، ج١.

٥. بطاطو، حنا، العراق "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية"، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، ط١، طهران، ٢٠٠٥.

٦. جاسم، خيري عبد الرزاق، "الاندماج وبناء الدولة في العراق"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٧، ع٢١و٢٢.

٧. الحجازي، محمد أديب، الوهابية حزب لا مذهب، ط١، البحرين، ٢٠٠٨.

٨. الحريري، جاسم يونس، المخططات الاسرائيلية لتفتيت المنطقة العربية " دراسة حالة العراق ١٩٤٨-٢٠١٣"، بغداد، ٢٠١٤.

٩. الحكيم، حسن عيسى، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، ط١، قم، ١٤٢٧هـ ، ج١.

١٠. الخزعلي، هيثم مزعل، " الاستراتيجية الصهيونية للشرق الأوسط"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠١٧.

١١. أبن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، مقدمة أبن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٨٧.

١٢. شعبان، عبد الحسين، أغصان الكرمة المسيحيون العرب، بيروت، ٢٠١٥.

١٣. الشمري، شعبان، نظرية التفكيك للنص الديني عند العقل التكفيري" دراسة معاصرة تكشف عن توظيف النص وإخضاعه لقراءة منهجية انتقائية إقصائية اصطفائية "، ط١، بيروت، ٢٠١٤.

١٤. شيال، عزيز جبر، "عوامل التفتيت واللا مواطنة "، المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات التحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.

١٥. صالح، محسن، "الثورات العربية: السياق والتحديات: تدخل الدول الاقليمية برعاية ومتابعة أميركية- السعودية وقطر أنموذجاً-"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٢، ع٢.

١٦. الصبيحاوي، حيدر فرحان، حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، بغداد، ٢٠٠٨.

١٧. الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، خفايا السرقة الكبرى، بغداد، ٢٠١٢.

١٨. الصبيحاوي، حيدر فرحان، "توظيف البعد الحضاري والثقافي للشخصية الإيرانية وانعكاسه في الاتفاق النووي"، مجلة حمورابي، بيروت، ٢٠١٥، ع١٥و١٦.

١٩. الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، "تنظيم داعش هتك التاريخ والحواضر العراقية"، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم، إصدارات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط٢، بيروت، ٢٠١٦.

٢٠. الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، العراق بين التقسيم والدولة الفيدرالية رؤيا مستقبلية، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، ع ٥٠٧٠، في ٢٠١٦/٢/٩.

٢١. الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، السيف والفتوى "دراسة توثيقية لجرائم الإبادة الجماعية في العراق من الحكم الأموي حتى الاحتلال العثماني"، بغداد، ٢٠١٨.

٢٢.العمار، منعم صاحي، "التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة"، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.
٢٣. القيسي والكناني، محمد فهد وعبد الرحيم جليل، دراسات في فلسفة التاريخ، ط١، دمشق، ٢٠١٤.
٢٤. لطيف، مازن، يهود عراقيون " أدباء تجري في عروقهم مياه الرافدين"، ط١، بغداد، ٢٠١٧.
٢٥. لومبير، أيلي، تطور العمارة الإسلامية في إسبانيا والبرتغال وشمال افريقيا، ترجمة: جليان عطا الله، بيروت، ١٩٨٥.
٢٦. ليله، علي، الامن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٧. محسن، جواد كاظم، " المواطنة: الحقوق والواجبات من منظور إسلامي"، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، بحث منشور في المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١١.
٢٨. المعموري، عبد علي كاظم، "إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية – إرث الماضي وعصف الاحتلال-" ، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، بحث منشور في المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١١.
٢٩. مجموعة باحثين، بصمات الفوضى "أرث الاحتلال الأمريكي في العراق"، ط١، إصدار مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص١١١.
٣٠. مجموعة باحثين، " الاحتلال وعصف الهوية الوطنية للعراق"، أعمال المؤتمر الثالث الذي عقده المركز في شهر آيار، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٠.
٣١. نائيني، علي محمد، معرفة الحرب الناعمة من وجهة نظر قائد الثورة الإسلامية.
٣٢.نوفل، احمد سعيد، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.
٣٣.وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية، أحصاء العراق لسنة ١٩٤٧، بغداد، ١٩٥٤.
٣٤. .....، مذكرات مستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية" سيطرة الإنكليز ودعمهم لمحمد بن عبد الوهاب"، ط١، بيروت، ٢٠١٤.

العشائر الميسانية ودورها الريادي بعد عام ٢٠٠٣

الدكتور حسين علي الساعدي
تدريسي في كلية الامام الكاظم ع اقسام ميسان

الباحث نزار سعدون الفهد
بكلوريوس اداب اللغة الانكليزية

الملخص :

لا يمكن للإنسان ان يعيش وحده بشكل طبيعي دون التفاعل مع غيره، والعلاقات الاجتماعية قديمة قدم التاريخ وكلما ازداد عدد الناس احتاجت هذه العلاقات الى قوانين تحكمها وتحافظ على انسيابيتها وتماسكها بشكل سليم وحمايتها من السلبيات . ولم يختلف العراق عن غيره من بلدان العالم في سن حكوماته للعديد من القوانين التي تنظم الحياة وتحافظ على حقوق الفرد والمجتمع وكان لابد لهذه القوانين من جهات تنفيذية تطبقها وتفرض العقوبات على المخالفين .

ولأسباب عديدة تعرض العراق عبر تاريخه الى احداث جسام وأزمات ادت الى ضعف الحكومات المنفذة للقوانين وربما زالت الحكومة تماما كما حصل بعد الاحتلال الامريكي وحلفائه للعراق في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ . وبقي العراق دون حكومة حتى بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ٢٠٠٣/٧/١٣ والذي شكل الحكومة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١ أي بعد خمسة اشهر تقريبا من سقوط حكومة البعث وطيلة تلك الفترة وما تلاها من ضعف في الامكانات الحكومية استمرت الحياة الاجتماعية بفضل الضبط الذي مورس من قبل المؤسسة العشائرية وباشكال وادوات مختلفة . وقد عمل البحث لمعرفة تلك الكيفية التي ادت الى سير الحياة بشكلها طبيعي ولو نسبيا متخذا الاسلوب الميداني وأتخذ من محافظة ميسان انموذجا مكانيا وحرص على جمع المعلومات والشهادات المتفق على واقعيتها والتي كانت محافظة ميسان مسرحا لاحداثها في فترة غياب سلطة الدولة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واستمرار حالة عدم الاستقرار المجتمعي رغم قيام المؤسسات الحكومية بعد ذلك . وروعي في البحث جمع المعلومات والشهادات ممن كان قريبا من موضوع البحث مكانا وزمانا على ان يكون مطلعا على الاحداث ، من شيوخ عشائر ووجهاء ومثقفين وكبار سن . وكنا نأمل ان نصل الى اكبر عدد ممكن من عشائرنا الكريمة الا ان ذلك ضرب من المستحيل كما هو معروف فنحن مقيدين بتاريخ معين وحجم وحجم محدد للبحث اضافة لانشغال الكثير من شيوخ العشائر ورموزها بمهامهم وكذلك مراسم العزاء الحسيني والتي صادفت في نفس ايام اعداد البحث تقريبا . اضافة الى تطابق الشهادات وتقارب الرؤى والمعلومات حول جوانب البحث دعانا الى الاكتفاء بما لدينا فكما تأكد لنا ان محافظة ميسان وحدة اجتماعية واحدة تقريبا، تشترك كل مناطقها بنفس الايجابيات والازمات .

المقدمة :

تعرض المجتمع العراقي لفترات طويلة لمظاهر مختلفة من الازمات السياسية والاقتصادية فقد جعلته يعاني من فقدان القوى الأمنية والضبط الاجتماعي الرسمي فضلاً عن فقدان ضبط سلوك افراد مجتمعه لذا فقد تركت هذه الازمات والتغيرات آثاراً واضحة في بنية المجتمع ومنظومته القيمية وكذلك في نفوس افراده وفي كافة المجالات التي يتفاعل في اطارها الافراد بدءاً من الاسرة وانتهاءِ بالمجتمع. وهذا بدوره قد جعل من الحكومة العراقية بمفردها غير قادره على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلابد من مساعدة فعاليات المجتمع الأخرى بجميع منظماته ومؤسساته ومن أُهمها العشيرة التي تعد في عصرنا الحالي من أهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تمتاز به من تعاون وتحقيق السلم الاجتماعي وتنازع فيما بينهما. فالعصبية العشائرية تضعف وتقوى تبعاً لقوة وسيطرة الدولة، ولهذا أصبح للعشيرة دور كبير في ضبط سلوك افراد المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي وكذاك حماية النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع وذلك عن طريق بعض القوانين التي تفرضها على أفراد العشيرة الذين ينتمون إليها والتي تدعى بالقانون العرفي.

وقع الاختيار على محافظة ميسان كعينة مكانية لاجراء البحث الميداني وذلك لانتماء الباحثين لهذه المحافظة وامتلاكهم بالتالي رصيدا كافيا من العلاقات والمعلومات عن حاضرة المحافظة واريافها . ومحافظة ميسان محافظة حدودية تقع في جنوب غرب العراق تحدها محافظة واسط من جهة الشمال والشمال الغربي ومحافظة ذي قار من جهة الغرب ومحافظة البصرة من جهة الجنوب ولها حدود سياسية مع جمهورية ايران الاسلامية من جهة الشرق هذه المحافظة التي طغى عليها الطابع العشائري بشكل كامل تقريبا في اقضيتها الخمسة (علي الغربي ، المجر الكبير ، قلعة صالح ، الميمونة ، الكحلاء) ونواحيها التسعة (كميت ، علي الشرقي ، المشرح ، بني هاشم ، السلام ، سيد احمد الرفاعي ، الخير ، العدل ، العزير) وبشكل غالب نسبيا في قضاء العمارة وهو مركز المحافظة . علما ان الفترة المعنية كانت بين بداية سقوط النظام الصدامي مع دخول المحتل الامريكي وحلفائه في نيسان ٢٠٠٣ ولغاية شهر ايلول ٢٠١٨ وهو تاريخ اعداد هذا البحث .

وتمت الاستعانة بكوكبة من شيوخ العشائر ووجهاء المحافظة ومثقفيها وكبار السن ليكونوا مصدرا لمعلومات البحث بشهاداتهم الشخصية عن واقع الحال خلال تلك الفترة وكنا نتمنى ان نحضى بعدد اكبر من الشخصيات والعشائر لكن الالتزام بحجم البحث وموعد انجازه اضطرنا الى الاكتفاء بما لدينا وشجعنا لذلك تشابه الشهادات وتطابق المعلومات . والمبحوثين هم : الشيخ منذر رحيم خلف الشواي من قبيلة الازيرج ويعمل رئيسا لمجلس محافظة ميسان ، الفراضة والشيخ كاظم دواي اسماعيل من قبيلة السواعد ال عبدالسيد ، الشيخ محمد شياع سكر الفالح ال بنيه من قبيلة بني لام، الشيخ حسين عزيز الحاج محمد سلمان الغيلان من عشيرة البو علي، الشيخ حسين علي محسن الفهد، الشيخ صلال هاتو من عشيرة البو دراج ، الشيخ كريم محمد مذكور البندر شيخ عشيرة ال حميد في ميسان، الشيخ فراس عبد الجبار عبعوب فالح الصيهود من قبيلة البومحمد، الشيخ حيدر بطل الشداوي المحمداوي، الشيخ سعد عبد الواحد فالح الصيهود المنشداوي المحمداوي من شيوخ قبيلة البو محمد، الشيخ حميد موحان البزوني من شيوخ عشيرة

البزون، الشيخ كاظم صابر صكبان الشغانبي من شيوخ عشيرة الشغانبة ، الشيخ حسين علي الغانم موكر الساعدي و....وسيتم التطرق الى بقية المشايخ من خلال البحث.

١: التعريف بالمفاهيم :

١/١ : مفهوم العشيرة:

تتألف العشيرة من عدة افخاذ وبيوت وتعيش مجتمعة بالوجه المتعارف او قد يتفرع الفخذ الواحد الى عدة افخاذ فرعية بناء على تقادم العهد في بناء البيت فيتكاثر افراده ويتشعبون بتزايد نفوسهم وحينئذ يتسمى ما كان قد تسمى بالفخذ او البيت (بالعشيرة) وهذه قد يتساهل في تسميتها فيقال لها (قبيلة) . وهؤلاء الافراد متكافؤون في الحقوق ومتساوون وتجمعهم صلة القرابة او ما يدعى (بالعمومة) [١] ،يجمعهم الجد المشترك والنسب الواحد بل تدخل ضمن المصطلح ما نسميه (الوداية) او (ذباب الجرش) . اما القبيلة فهي تجمع من العشائر والافخاذ وقد تكون هي السائد ينظم اليها عدد من الافخاذ والعشائر وما يسمى بالحلف (الجرش) ليكونوا جزءا لا يتجزء من هذا التجمع العشائري [٢] ، وقد تتالف الجماعة العربية من عدة عشائر بان تكتسب ضخامة وسعة في تكونها وحينئذ يقال لها (القبيلة) وقد يتساهل في التعبير فتسمى العشيرة باسم القبيلة كما تقدم وهذه لا تفرق عن العشيرة الا في الرياسة العامة بان يكون رؤساء العشائر منقادين لرئيس القبيلة ، وقد يصح التعبير اذا قلنا ان القبيلة عشيرة موسعة ، وبالغة حدا كبيرا من التفرع والتشعب [٣] . والقبيلة هي اساس الوحدة الاجتماعية لابنائها الذين يعتبرون تقاليدها الموروثة وعاداتها قوانين يجب ان تنفذ مهما تكن النتائج ويرون ان التراخي في ذلك عار ومذلة ، ولكل قبيلة (ديرتها) منطقتها الخاصة . ويعرف ابنائها الواحد منهم الاخر ولهم جميعا حق التنقل في جهاتها على الا يضر احدهم بمصالح غيره . وليس من السهل على ابن قبيلة معينة ان ينتقل من ديرة قبيلته الى ديرة قبيلة اخرى فان الشك في كل غريب عن القبيلة والحذر منه هو الاساس الاول والعيون المتطلعة في النهار او في الليل عند مداخل قرى القبيلة تراقب حركاته وتحاسبه عليها والاعتداء عليه محتمل اذا بدا منه ما يريب [٤] .

٢/١: أهمية العشيرة :

ان الإسلام دعا الى التمسك بالعشيرة فيما يكون في طاعة الله وبغرض الوصول الى رضاه نهى عن اتباع العشيرة فيما كانت علية العرب من عصبية ونصرة للعشيرة في حق او باطل في قوله تعالى(قُلْ ان كَانَ اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وَعَشِيرَتَكُمْ واموال اقترفتموها وَتِجارَةً تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَّاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحْبَّ اليكم مِنْ اللهِ وَرَسُولَهُ وَجِهَادَ فِي سَبِيلَهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بأمره وَاللهَ لَا يُهَدِّى ' الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) سورة التوبة: الآية ٢٤ . ولاشك في ان الإسلام اعطى للعشيرة أهمية كبيرة بين العرب في عصر الدعوة الاسلامية اذ انه اعلن رفضه لبعض المفاهيم السلبية التي كانت سائدة بين العشائر والتي تتنافى مع التعاليم الأخلاقية والقيم الإنسانية اذ ان العشيرة في الإسلام كانت قائمة على صلة الرحم فالرحم يعنى

(١) عباس العزاوي ، عشائر العراق ، الجزء الاول ، مكتبة الحضارات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣٣ .

(٢) حمدان حسن الهليجي، الاعراف والتقاليد العشائرية والشارع المقدس ، الدار البيضاء للطباعة والنشر، بيروت ،٢٠١٨، ص ١٢ .

(٣) عباس العزاوي ، عشائر العراق ، الجزء الاول ، مكتبة الحضارات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣٥ .

(٤) جبار عبدالله الجويبراوي ، عشائر العمارة وتاريخ ميسان ، ص١٢١ .

حق على المكلف ان يؤديه ولا يقصر فيه [١] ،ومن هنا تظهر بوضوح أهمية العشيرة في الاسلام كعون للفرد ومساعدته على اصلاح ذاته واسرته والسير بطريق العدل والانصاف ونصرة المظلوم وليس العكس عندما كانت القبائل قبل زمننا هذا تهاجم بعضها البعض بعمليات سلب ونهب من الاخرين على أساس القوي والضعيف والقبائل آنذاك تتباهى بقوتها بين القبائل الأخرى بمقدار ما تحصل علية من غنائم من خلال اعتدائها الى الاخرين ونجد هذه القبائل تفتخر بما لديها من سلطان ونفوذ في غزو القبائل على ممتلكاتهم بالغلة بالقوة وتظهر أهمية العشيرة بوضوح في كلام الامام علي لابنه الحسن (عليهما السلام) بقوله (اكرم عشيرتك فانهم اصلك الذي اليه تصير وجناحك الذي به تطير هم العدة عند الشدة ، اكرم كريمهم وعد سقيمهم ، ولا يستغني الرجل عن عشيرته ولو كان ذا مال، فأنه يحتاج الى دفاعهم عنه بأيديهم والسنتهم ، وهي اعظم الناس حيطة من ورائه والمهم لشعثه، وأعظمهم عليه ان نزلت به نازلة او حلت به مصيبة ، ومن يقبض يده عن عشيرته فإنما يقبض عنهم يدا واحده وتقبض عنه ايد كثيرة) [٢] .

٣/١: عشائر ميسان :

العشيرة في ميسان تجسد مثالا متكاملا للوحدة الاجتماعية الضرورية الوجود في المجتمع العراقي بوجه الخصوص وهي هنا احدى وسائل تمتين الانسجام الاجتماعي والوطني ، خاصة في الفترة ما بعد ٢٠٠٣ وما تميزت به هذه الفترة من غياب دور الدولة في المجتمع او هامشية هذا الدور خصوصا ان دور منظمات المجتمع المدني كان خجولا في المحافظة ولم يصل الى مستوى الفعالية الحقيقية فغاب بالتالي دور تلك المنظمات في حماية المجتمع واستمرار فعالياته الحياتية . واما العشائر التي تسكن محافظة ميسان (بنو لام ، البومحمد ، الأزيرج ، السواعد ، السودان ، البودراج ، السراي ، البهادل ، الفريجات ، الفرطوس ، العيسى و البزون ، المريان ، كعب ، كنانة ، الوحيلات ، خفاجة ، البوعريف ، ال جويبر ، السويعديين ، الشغانبة ، الحجيم ، المياح ال حميد المضرية ، الشويلات ، ال غرة ، بنو حطيط ، زبيد ، بنو طرف ، البو عامر ، عبادة ، عبودة ، الدفافعة ، المعامرة ، ال عكيل ، عنزة ، الكوام ، بنو مالك ، البو مفرج ، الذهيبات ، عيسى العمارة ، الدلفية ، بنو عقبة ، الشريفات ، الحيادرة ، طي) اما اسر السادة في المحافظة (الهواشم ، بيت ابو رغيف ، بيت ابو الدنين ، البخات ، البطاط ، البعاج ، النفاخ ، الجوابر ، الجعاولة ، اهل الجرف ، بيت جويدة ، السطان ، الشرفة ، الشوكي ، الشروع ، الفواضل ، ال علي ، بيت العلوية ، العلاق ، النور ، الناجي ، سيد نعمة ، الموزان ، المولى ، الجزائري ، الاعرجي ، اليواسر ، المكاصيص ، الجوادي، الزاملي ، الموسوي ، بيت الحلو) . اضافة لاسر عاشت في ميسان بسلام ووئام من مختلف الطوائف الاسلامية وكذلك باقي الأديان كالمسيح والصابئة .

٤/١ :العشائر الميسانية واستقرارها [٣] :

اشتهرت محافظة ميسان شأنها شأن بعض المحافظات الجنوبية والفرات الاوسط ببعض العشائر الكبيرة ذات الثقل السكاني في اقضيتها ونواحيها وعليه تم تقسيم مناطق المحافظة في

(١) علاء ناجي ، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم الاجتماعي ، شبكة النبأ للمعلوماتية ، ٢٠١٧/٥/١٧.

(٢) د. مالك العظماوي ، العشيرة بين الشريعة والقانون ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤،ص٢٦-٢٧ .

(٣) عبد الكريم الندواني ، تاريخ العمارة وعشائرها ، مؤسسة الصدرين ، بغداد ، ٢٠١١ ، ط٢ ، ص١٩-٢٠ .

بداية القرن الماضي على شكل الالوية وكل لواء كان يعرف بأسم عشيرة معروفة وفيما يلي نذكر بعض تلك الالوية:

١. اراضي جانب دجلة الايمن من حدود لواء الكوت الى صدر نهر المدلول والاراضي الواقعة على جانب دجلة الايسر من مصب نهر الوادي حتى صدر نهر المدلول ، تحمل اسم عشيرة بني لام.
٢. الاراضي الواقعة على نهر المشرح الايمن من صدر نهر ام البطوط حتى منتهى نهر المشرح في الاهوار الفاصلة بين العراق وايران اضافة لذيل اجريت ، تحمل اسم عشيرة السواعد .
٣. الاراضي الواقعة على جانب دجلة الايمن اعتبارا من صدر نهر المدلول حتى صدر نهر البتيرة وتتجه الى الشرق حتى حدود جزيرة السيد احمد الرفاعي تحمل اسم عشيرة البو دراج.
٤. الاراضي الواقعة على جانب نهر الكحلاء الايسر اعتبارا من صدر نهر المعاون حتى صدر نهر الحسينية باتجاه الشرق حتى هور (الجكة) تحمل اسم عشيرة السودان .
٥. الاراضي الواقعة على جانبي نهر الكحلاء وتفرعاته اعتبارا من صدر نهر (الحسيكي) متجهة شرقا حتى الحدود الايرانية والاراضي الواقعة على جانب نهر دجلة الايسر اعتبارا من صدر نهر (المجرية) حتى نهاية حدود العمارة الجنوبية كذلك الاراضي على جانب نهر دجلة الايمن اعتبارا من صدر نهر المجر الكبير ثم جانبي نهر المجر الكبير وتفرعاته حتى تنتهي بالاهوار ، تحمل اسم عشيرة البو محمد .
٦. الاراضي الواقعة على جانبي نهر البتيرة اعتبارا من صدر نهر (ابو فحل) ونهر (ابو سبع) وتتجه هذه الاراضي الى الجنوب حتى الاهوار ، تحمل اسم عشيرة الازيرج .
٧. الاراضي الواقعة غرب اراضي ال ازيرج ويحدها من الغرب نهر شط الاخضر ومقام السيد احمد الرفاعي ، تحمل اسم عشيرتي ال مريان وال بزون اما الاراضي الواقعة جنوب اراضي الازيرج حتى الناصرية والاهوار فتحمل اسم عشيرة ال عيسى .
٨. الاراضي بين نهري دجلة والبتيرة يحدها من الشمال نهر العوفية ومن الجنوب نهر الطبر تحمل اسم عشيرة البهادل .
٩. الاراضي بين صدري نهر الطبر والجوار ايمن دجلة تحمل اسم اسرة الهواشم العلويين .
١. ولا يعني ان الاراضي التي تحمل اسماء عشائر معينة منحصرة فيهم دون غيرهم بل توجد عشائر واسر وافراد لا يمتون لهذه العشائر بصلة ولكنهم اقاموا بهذه الاراضي ومنهم حتى من ديانات وطوائف وقوميات مختلفة .

٢. دور العشائر الفعلي بعد عام ٢٠٠٣ :

اعادت العشيرة العراقية بشكل عام والميسانية بشكل خاص حضورها بشكل واضح في الحياة الاجتماعية والسياسية بعد زوال الاغلال البعثية وقيام التغيير في العراق عام ٢٠٠٣ . ربما كان البعض يتوقع اضمحلال الدور العشائري وانحسار تأثيره بعد امواج الحرية الهائلة التي ضربت العراق ، لكن الواقع جاء عكس ذلك تماما فزمام الامور بشكل عام كان بيد العشائر شيوخا ووجهاء وكتل بشرية . ومن الملاحظ ان تأثير العشائر كان يزداد كلما اقتربنا اكثر من الاقضية والارياف ، هذا التأثير ظهر بايجابية واضحة وفي عدة اصعدة كان يتصدرها في البداية الصعيد الامني بعد غياب سلطة القانون بسقوط النظام ، الامر الذي اضطر سكان المدن لتوشيج

علاقاتهم الضعيفة او المقطوعة عند البعض واعادة الروح للقديم منها مع عشائرهم التي ينتسبون اليها ، وراح اخرون يتحالفون مع عشائر لا ينتمون اليها في الاصل ، وذلك لمواجهة الفراغ الذي خلفه غياب السلطة وتجميد قوانينها . ويروي الشيخ منذر الشواي [١] ، كيف ان اول ما قامت به العشائر بالاشتراك مع الاحزاب هو تشكيل مجالس عشائرية مناطقية ومركزية في مركز المحافظة اخذت على عاتقها تشكيل لجان توزعت اختصاصاتها بعلى تسيير الحالة اليومية للمواطن وتوفير الحاجات الضرورية والتي لا يمكن تاجيلها حتى اكتمال مفاصل الدولة من جديد وكان عدد الاعضاء يقارب الـ (٢٠) عضوا توزعوا بين شيوخ عشائر ووجهاء ورجال دين وممثلين عن الاحزاب ، واستمر دور العشيرة اساسياً حتى بعد قيام مؤسسات الدولة الرسمية فقامت حتى الان اربعة مؤتمرات عشائرية لبحث الواقع الاجتماعي للمحافظة وعرض المشاكل والحلول . وفيما يلي الجوانب التي تصدت لها العشائر في محافظة ميسان بشكل مباشر واخذت على عاتقها انجاز مهامها وتذليل عقباتها بدور كلي او نسبي :

١/٢: على الصعيد الامني :

ويتحدث ايضا الشيخ منذر الشواي عن الدور الفعال: الذي لعبته العشيرة في الجانب الامني خلال الاشهر الاولى بعد الاحتلال دون تكليف من احد باستثناء بعض نداءات التعاون من قبل الاحزاب التي تشكلت خلاياها سريعا والتي قوبلت بالترحاب من قبل افراد العشائر في كل المحافظة دون استثناء فكانت ثمرة هذا التعاون قيام لجان امنية عشائرية حزبية مشتركة وضيفتها حفظ الامن في مناطقها فكانت مهامها حماية مؤسسات الدولة و مقرات الامن ومراكز الشرطة بشكل منظم و على مستوى مقبول من الاتقان وكان من ضمن ادوارها ايضا استدعاء منتسبي القوات الامنية السابقة الذين لم يعرف عنهم اجرام مشهود والطلب منهم تسليم ما بحوزتهم من اسلحة لقاء وصولات رسمية لتسلم بعد ذلك الى الجهات الرسمية المتشكلة حديثا وكذلك الطلب منهم امضاء تعهدات عليهم الالتزام بها تتضمن البراءة من حزب البعث . ومما اضافه الشيخ شاكر المذخوري [٢] ، انه كان على المنتمين الى البعث واجهزة السلطة سابقاً المرور بشكل دوري على مقرات تلك اللجان لاثبات وجودهم داخل مناطقهم ، وكانت تلك اللجان تاخذ على عاتقها ايضا التصدي لاي هجمات متوقعة من قبل العصابات البعثية المتخفية وغيرها من ارباب السجون الذين عفى عنهم صدام قبل سقوط نظامه فعاثوا في الارض فسادا ، وكانت العشيرة تدعم هذه اللجان بالافراد والسلاح والاعلام (التوعية والتوجيه التبليغ) ويشير الشيخ حسين علي الفهد [٣] ، الى انخفاظ نسبة الجريمة بشكل ملحوظ في الشهور الاولى لسقوط النظام الصدامي خاصة في الاقضية والنواحي والتي يكون كان فيها النفوذ العشائري عادة اقوى منه في المدن .

---

(١) الشيخ منذر رحيم خلف الشواي اخو الشيخ رعد الشواي شيخ قبيلة الازيرج ورئيس مجلس محافظة ميسان بعد ان كان عضوا في مجلس المحافظة للدورة السابقة وكان قبل ذلك قائمقاما لقضاء الميمونة بعد عام ٢٠٠٣ .

(٢) الشيخ شاكر عبدالحسين رحمة المذخوري ، صاحب مضيف في قضاء الميمونة وهو من بيت مذخور بيت الرئاسة في قبيلة الازيرج ، ويعمل ضابطا في القوات المسلحة .

(٣) الشيخ حسين علي محسن الفهد ، حفيد رئيس قبيلة الازيرج الشيخ فهد المذخور وقيادي في مجالس الاسناد العشائري وكان مختارا في ناحية السلام .

كما قامت بعض العشائر ومنها عشائر البومحمد كما يذكر الشيخ حيدر الشداوي[١]. بتشكيل لجان للتصدي لقطاعي الطرق خاصة طريق البصرة المار على قلعة صالح والعزير .

٢/٢: على صعيد الخدمات :

بعد انهيار المنظومة الحكومية والامنية في النظام البعثي وتراخي قوات الاحتلال في جانب توفير الحماية الامنية لمؤسسات الدولة وممتلكاتها وبناها التحتية ، حصلت عمليات نهب وتخريب كبرى طالت دوائر الدولة ومؤسساتها العسكرية والمدنية والممتلكات العامة ، واقتصر ذلك في الواقع على بغداد والمدن الكبيرة ومراكز المحافظات فقط والتي منها مدينة العمارة حيث شمل الدمار فيها حتى المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة بل وحتى هياكل البنايات الحكومية بعد ذلك . اما في الاقضية والنواحي والقرى فان ظاهرة النهب والتخريب لمؤسسات الدولة وممتلكاتها لم تكن موجودة كما يذكر جميع من شملهم البحث [٢] ، ربما فقط حالات لا تكاد تذكر في الاقضية الكبيرة في المحافظة اما دون ذلك فكان المؤسسات سليمة ببناياتها واثاثها ووثائقها وموظفيها وكان علامات الدمار تختفي كلما اقتربنا اكثر من مناطق النفوذ العشائري فقضاء الميمونة على سبيل المثال لم يتعرض نهائيا لأي حاله نهب او حرق او تدمير او استيلاء بفعل تدخل ابناء العشائر وبتعاونهم مع الاحزاب لحماية تلك المؤسسات والحفاظ على الممتلكات والبنى التحتية وايضا استعادة ما كان موجودا خارج المؤسسات من تلك الممتلكات وهذا الامر تكرر في اغلب اقضية ونواحي وقرى المحافظة . وظهرت في بداية الاحتلال مشاكل ملحة تمس حياة الناس مباشرة لا تحتمل التأخير او انتظار البت بها من قبل الجهات الرسمية والتي لم يشكل معظمها في ذلك الوقت ، فانبرت العشيرة للتصدي لهذه المشاكل بايجاد الحلول السريعة لها كتسهيل عمليات توفير الوقود وتوزيعه بمختلف انواعه وتحفيز موظفي المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس ودوائر البلدية والماء للمباشرة باعمالهم من خلال مناشدتهم وتوفير الحماية لدوائرهم والمساعدة بتوفير مستلزمات عملهم بشكل مباشر او غير مباشر احيانا ، وهذا ايضا مما اجمع عليه المبحوثون .

٣/٢ : على الصعيد السياسي:

بعد الكبت الفكري وقمع الحريات الذي مورس ضد العراقيين من قبل السلطات البعثية ومعاملة صاحب الرأي المخالف لرأي السلطة معاملة المجرم والخائن ، يروي الشيخ منذر الشواي كيف تولدت لدى الناس رغبة قوية لممارسة العمل السياسي او على الاقل ابداء الراي بشكل حر والمشاركة في الحوارات السياسية فكان للعشيرة ككتلة اجتماعية دورها المنظور في دعم الاحزاب والتي كانت في بادئ الامر (تنظيمات المجلس الاعلى والمجاهدين ، وحزب الدعوة تنظيم العراق ، والفضيلة ، وبعض الاحزاب المدنية والعلمانية) وكذلك التعاون معها لتشكيل المجالس العشائرية والخدمية في الاشهر الاولى بعد عام ٢٠٠٣ ثم صارت بعد ذلك رديفا ومعاونا للجهات الرسمية بعد تشكيل مؤسسات الدولة ، ويذكر الشيخ طالب جبار

(١) الشيخ حيدر بطل الشداوي السليماوي من شيوخ قبيلة البو محمد/ البو سليم ويعمل في الاعمال الحرة .

(٢) المبحوثون هم الشيوخ : منذر رحيم الشواي ، محمد شياع ال بنيه ، كريم البندر الحميداوي، كاظم دواي الساعدي ، صلال هاتو الدراجي ، حسين عزيز العلياوي ، حسين علي الفهد ، سعد عبد الواحد المنشداوي ، فراس عبد الجبار المحمداوي ، حميد موحان البزوني ، حيدرسعدون اللامي ، حسين الغانم الساعدي ، حيدر بطل الشداوي ، جمال عاتي الساعدي ، قائد جاسم الفهد ، كاظم صابر الشغانبي ، طالب جبار المذخوري ، جواد عبد الكاظم البهادلي ، شاكر عبد الحسين المذخوري ، عقيل حاتم السوداني .

المذخوري[١] ، ان كثيرا ما استضافت دواوين العشائر و(مضايفها) قيادات من تلك الاحزاب خاصة في الأشهر الاولى من سقوط نظام البعث امثال كريم المحمداوي وعبد الكريم العنزي وغيرهم من ممثلي الاحزاب الاسلامية والمدنية وانتمى الكثير من ابنائها الى تلك الاحزاب وانتشرت مقراتها في الاقضية والنواحي والقرى لتصل الى المناطق النائية دون الاقتصار على المدن الحضرية وصارت المجالس العشائرية مسرحاً للحوارات السياسية والمتطرقة لقضايا البلد العامة والكبرى . واشترك ابناء العشيرة بالترشيح للمجالس البرلمانية والمحلية وكثيرا ما نجد الفائزين من شيوخ العشائر وزعمائها مما يشير الى الاثر الواضح لدور الصوت العشائري في تلك الانتخابات .

وهناك من العشائر من دعم سياسيين من عشائر أخرى وهذا دليل على تجاوزها للفئوية والتعنصر العشائري فرأينا قبائل ميسانية كبيرة خلت دورات البرلمان من ابناءها خاصة الدورة الجديدة عام ٢٠١٨ رغم ان اصوات عشائرهم كانت قادرة على ايصالهم بسهولة الى البرلمان وهذه طبعا حالة صحية وفي الطريق الصحيح والتي تعني تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويذكر الشيخ حسين الغانم الساعدي [٢] ، كيف انه قام بعقد ندوة في تجمع لابناء عشيرته للتعريفي بمرشح من قبيلة اخرى لقناعته الشخصية بكفائته وامكاناته التي تؤهله ان يكون نائبا للشعب في البرلمان ، والشيخ الساعدي هنا يرى ان المصلحة العامة يجب ان تتغلب على الفئوية والانتماء . ويلفت النظر اغلب من شملهم البحث الميداني الى اهمية الثقل العشائري الذي لعب دورا مهما في وصول الكثير من شيوخ العشائر للمناصب السياسية التشريعية والتنفيذية بعد عام ٢٠٠٣و منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ كريم ماهود المحمداوي عضو مجلس الحكم عام ٢٠٠٣ والشيخ منذر خلف الشواي رئيس مجلس المحافظة الحالي والشيخ محمد سعدون الصيهود عضو البرلمان لعدة دورات والشيخ محمد عباس العريبي وزير الدولة السابق والشيخ كريم البندر عضو مجلس المحافظة السابق والشيخ ميثم محسن السدخان عضو مجلس المحافظة السابق والشيخ صباح مهدي الساعدي عضو البرلمان السابق والسيد عباس السيد صروط ومضر الشيخ خزعل السلمان المذخوري وعلي الشيخ سعدون غلام اللامي اعضاء مجلس النواب العراقي الحالي .

٤/٢: على الصعيد الاقتصادي :

المتتبع لاحداث العراق بعد سقوط النظام يرى بوضوح الدور الايجابي الذي جسده ابناء العشيرة في الحفاظ وديمومة الحال الاقتصادي لمحافظة واهلها وفيما يلي نشير الى موردين من تلك النشاطات:

١. **النفط والكهرباء :** يتحدث الشيخ كريم الحميداوي [٣] ، بأن النفط هو الشريان الاقتصادي الرئيسي للعراق كذلك كان قطاع الكهرباء فقامت العشائر بحماية المنشئات النفطية ومنها الشركات الاجنبية الموجودة في المحافظة وانخراط شباب العشائر للعمل فيها وحمايتها ، وكذلك حماية خطوط وابراج الضغط العالي الكهربائية عن طريق توزيع مهمة حمايتها

(١) الشيخ طالب جبار المذخوري من شيوخ قبيلة الازيرج بيت مذخور ويعمل موظفا في وزارة الصحة .

(٢) الشيخ حسين الغانم موكر الساعدي الفنداوي من شيوخ قبيلة السواعد ويعمل تاجرا لقطع غيار السيارات .

(٣) الشيخ كريم محمد مذكور البندر الحميداوي ، شيخ عشيرة الحميدات في ميسان اضافة لكونه كاتب وصحفي الف عددا من الكتب عن تاريخ الحميدات وكان ايضا عضوا في مجلس محافظة ميسان عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

على العشائر التي تمر باراضيها تلك الخطوط ، وكانت ثمرة ذلك عدم تعرض تلك الخطوط لاي اعتداءات الا نادرا عكس ما كان يحصل في اغلب مناطق العراق من تدمير وتجاوزات وسرقات .

٢. **الزراعة :** يشير الشيخ حسين الفهد كيف ان الزراعة عمل جماعي تعاوني لا يمكن للفلاح في الريف العراقي اتمامه مكتفيا بقدراته الفردية دون الاستعانة بالغير الا في حالات خاصة عند الميسورين ماديا اما الاعم الاغلب فالفلاح يحتاج الى من يعينه ماديا او تنظيميا في جميع مراحل العمل الزراعي من حراثة وتوفير البذور والاسمدة ومبيدات وري وحصاد وتسويق وكل ذلك لم يكن ليتم على اكمل وجه دون تدخل وزارة الزراعة والجمعيات الفلاحية في السابق اما بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة في الاشهر الاولى وجدت العشيرة نفسها مضطرة ان تأخذ دور الدولة والجمعيات الفلاحية ولو نسبيا فراحت تنظم عمليات السقي وتوزعها بين اراضي الفلاحين بشكل مرضي للجميع وتنظم عمل الحاصدات وتتكافل في عملية توفير البذور والاسمدة والمبيدات ولو باقراض الميسور حالا لمن هو غير ذلك لحين التسويق وكذلك ايضا انبرت العشيرة لحل المشاكل التي كثيرا ما تندلع بين المتجاورين من الفلاحين على حدود اراضيهم وحصصهم المائية وعبور مواشيهم وكذلك المشاكل الناتجة عن ممارسة صيد الطيور والاسماك.

٣. **رفع الاعباء المادية والتكافل :** باجماع المبحوثين انه وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وشحة مصادر الدخل للكثير من فئات الشعب العراقي خاصة تردي الاوضاع العامة حاولت العشيرة ان تتصدى لمشكلة العوز المادي والضعف الاقتصادي الذي مس كثير من ابنائها فعمدت الى تقليص ايام مجالس العزاء من ثلاثة ايام او سبعة ايام احيانا الى يومين واسقاط الواجب المادي الذي كان يدفعه المعزي سابقا وبالمقابل تخفيف مظاهر الانفاق في تلك المجالس ويتحمل مبالغ الانفاق التي من المفروض انها قد تقلصت افراد الحلقة القريبة عشائريا من صاحب العزاء فقط ، ومن الجدير بالذكر ان هذا الاجراء لم يشمل فقراء العشيرة فقط بل تساوى به الجميع تجنبا للتفاخر والتنافس والتمايز الطبقي فابتدأ في فاتحة شيخ العشيرة ليكون قدوة لغيره وشمل الامر كذلك باقي المناسبات كالاعراس التي اسقط فيها واجب (الهربة) عن المهنئين وكذلك التخلي عن عادة تقديم الهدايا عند قدوم الحجاج وغيرها من المناسبات .

٥/٢: على صعيد السلم الاجتماعي:

لا ينكر احد بان الدولة التي تفقد سيادتها وحاكميتها على ارضها يحصل فيها انفلات امني يعصب السيطرة عليها، وتبدا تصفية الحسابات التي ربما مرت عليها سنوات واعوام كثيرة، والعراق بعد ٢٠٠٣م حلت به هذه الازمة ولكن بحنكة شيوخ العشائر الطيبين تم السيطرة على ذلك وفيما يلي نوضح بعض تلك المبادرات الطيبة:

١. **تداعيات جرائم البعث والاجهزة القمعية :** يروي الشيخ منذر الشواي (الذي اصبح بعد ٢٠٠٣ قائمقام لقضاء الميمونة ثم عضواً في مجلس المحافظة ثم رئيساً للمجلس) يروي كيف تأثر المجتمع بشكل كبير نتيجة التغيير الذي اجتاح العراق بعد سقوط النظام البعثي والذي سيطر على الحكم منذ عام ١٩٦٨، ومن اثار ذلك كانت مشكلة البعثيين الذين صاروا مطلوبين وملاحقين من عدة جهات وبالخصوص من قبل ضحاياهم أو ذويهم ، وكان لزاما حينها على العشيرة ان تجد حلولا لهؤلاء الضحايا دون احداث تداعيات لتلك

الجرائم فيمس الأذى عوائل المجرمين واقاربهم اقترفوه فينضموا دون ذنب منهم الى صفوف الضحايا . فسارعت العشائر في محافظة ميسان الى البراءة من فكر حزب البعث ومن الجرائم التي اقترفها البعثيون وباقي افراد الاجهزة القمعية ، فبعد توفر الادلة والوثائق والشهود يتحمل المدان وحده تعويض الضحايا (الفصول) دون مساندة عشيرته له . وأكثر تلك الجرائم الحقت تحت بند (السودة) في السناين العشائرية (والسودة على راعيها) اي لا يتحمل تداعياتها الا فاعلها وهي الجرائم المخلة بالشرف والخيانة و(العلاسة) ، ولاجل السيطرة على تحركات البعثيين وما قد يصدر عنهم من ايذاء متوقع قامت اللجان العشائرية التي شكلتها الاحزاب وبمساندة كبيرة من العشائر من سحب اسلحة البعثيين لقاء وصولات رسمية ووضعهم تحت المراقبة المستمرة .

٢. **الجوانب السلبية لوسائل الاتصالات ومواقع التواصل الالكترونية:** اشار جميع المبحوثين الى نوع من المشاكل الاجتماعية التي ضربت بشكل خطير في المجتمع العراقي والميساني هي المشاكل المتولدة من الانتشار المتسارع دون سابق معرفة ودون ضوابط للانترنيت وشبكات الاتصالات فكان غياب المشرع القانوني والعرفي لهكذا جانب مهم وخطير واضحا بشكل كبير فبرزت لذلك مع الجوانب الايجابية لتنوع الاتصالات جوانب سلبية كثيرة وخطيرة لم يكن المجتمع مستعدا لها فوجدت العشيرة نفسها وهي ركن اساسي من اركان الضبط الاجتماعي امام ازمة جديدة عليها لم يسبق ان مرت بمثلها وبالتالي هي لا تملك ارثا عرفيا أو مرجعيا او حتى قصصيا للعودة اليه والاشتقاق منه . خاصة بعد الغاء وزارة الاعلام ما ادى الى تفاقم ضرر الاعلام غير الرصين و أنتشار الاشاعات والدعايات وانتحال الصفة والتطاول على الناس ومختلف جرائم الابتزاز والتشهير والتعدي على اعراض الناس وكيانهم الاعتباري ولم يقتصر المشاكل فقط على العالم الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي ، بل تعدت نتائجها واثارها الى خارج حدوده لتمس الواقع المعاش ، فكانت اغلب المشاكل واعقدها تلك التي سببها الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي . فاعتبرت العشائر اغلب تلك الجرائم والاعتداءات ضمن بند (السودة) في العرف العشائري ولا علاقة للعشيرة بتلك الفصول وعلى فاعلها ان يتحمل فصولها وأحيانا لا يتم حضور تلك الفصول ، مع التأكيد على مساندة ضحايا تلك الجرائم من ابناء العشيرة .

٣. **الاطلاق العشوائي للعيارات النارية في المناسبات :** احدى الظواهر التي انتشرت اثر غياب قوة القانون هي ظاهرة اطلاق النار العشوائي في المناسبات الحزينة والسعيدة والتي خلفت الكثير من الضحايا الامنين من القتلى والجرحى الذين وجدوا انفسهم اهدافا عشوائية لتلك الاطلاقات دون انذار مسبق . وكثيرا ما بادرت العشائر في ميسان متمثلة بشيوخها ووجهائها من عقد المجالس التثقيفية لمحاربة هذه السلوك واصدار البيانات المستنكرة وتعهدات البراءة من هذه الظاهرة بتواقيع واختام الشيوخ واصحاب الرأي ورغم ان هذا الاجراء لم يقض نهائيا على تلك الظاهرة الا انه حجمها وحصرها بسلوك بعض غير الملتزمين عشائريا وحرك ضدها ردود الافعال الرسمية والاجتماعية فقل ممارسها بشكل واضح جدا ، هذا ما ذكره جميع المبحوثين .

٦/٢: على الصعيد الديني والثقافي :

كان للعشيرة دورا رياديا ومتصدرا في دعم القيادة الدينية المتمثلة بالمرجعية الدينية من خلال اصدار المقررات والبيانات التي تتماشى مع فتاوى وتوجيهات المرجعية المتلاحقة في فترة ما بعد ٢٠٠٣ خدمة للعراق وشعبه واتخذت العشائر من (مضايفها) كوسيلة لدعم الجانب الديني من خلال تحويل (المضايف)العشائرية الى مجالس حسينية في المناسبات الدينية حيث يذكر الشيخ كريم الحميداوي والشيخ حيدر بطل الشداوي والشيخ حيدر سعدون اللامي[١] ، كيف تحولت الكثير من المضايف العشائرية الى مجالس حسينية في عاشوراء وغيرها من المناسبات الدينية وذلك لاحتواء ابنائها وخاصة الشباب وتوجيههم بالوجهة الاخلاقية الحسينية بعيدا عن مخاطر العولمة والافكار المنحرفة التي طرأت على المجتمع وانتشرت بعد التغيير عام ٢٠٠٣ نتيجة الفراغ الرقابي الناتج عن غياب السلطة ومثال على ذلك لا حصراً مضيف الحاج فرج هبسي الحريشاوي ومضيف الشيخ كريم الحميداوي ومضيف الشيخ حيدر حميد اللامي ومضيف الشيخ المرحوم ابو معتز الماجدي ومضيف الشيخ طاهر البزوني ومضيف الملا محمد اللامي ومضيف الشيخ حيدر الشداوي وكثير غيرها في مدينة العمارة اضافة لاغلب المضايف العشائرية في باقي اقضية ونواحي وقرى المحافظة .

عمدت قوات الاحتلال بعد ٢٠٠٣ الى حل وزارة الاعلام وتركت الباب الاعلامي مفتوحا على مصراعيه لكل من شاء ان يخوض في هذا المجال الحيوي بحجة حرية الصحافة والاعلام ما ادى الى دخول الكثير من الجهات والافراد الداخلية والخارجية في هذا المجال بغض النظر عن الكفاءة والاهلية مستغلة غياب الاعلام الحكومي وغياب الجهات الرقابية ما ادى الى انعكاس ذلك سلبا على المتلقي وانتشار الاشاعات المغرضة في كثير من الاحيان والاخبار الكاذبة التي تقف وراءها اجندات خارجية او بعثية فكانت الخطوة التي اتخذتها العشيرة خاصة بعد انتشار الانترنيت في العراق الى استغلال التطور الالكتروني واقامة مواقع عشائرية الكترونية (كروبات و بيجات) لملئ الفراغ الذي خلفه غياب وزارة الاعلام وسحب ابناء العشائر وافراد المجتمع بعيدا عن مصائد الانحرافات الفكرية والعقائدية الدخيلة اضافة الى استخدامها كمراكز توعية وتثقيف وطني وسياسي لاطفاء نار الفتنة الطائفية التي اندلعت في عموم العراق عام ٢٠٠٥ ومواجهة الهجمة البربرية الداعشية التي هددت وحدة العراق وامنه عام ٢٠١٤ وقبلها تنظيم القاعدة وباقي اجنحة الارهاب واشكاله ، فكان لكل عشيرة تقريبا عددا من المواقع الالكترونية و صفحات التواصل الاجتماعي المتنوعة هذا ما ذكره الشيخ طالب جبار المذخوري.

٧/٢: المواطنة :

أجمع المبحوثون على رفض ميسان بصوت عشائرها دعوات التجزئة والعزل الطائفي من خلال المؤتمرات العشائرية التي اقيمت في المحافظة اضافة الى المشاركة بالمسيرات والتظاهرات التي تدعم الحالة الوطنية ووحدة العراق فلم تتأثر ميسان نهائياً بالفتنة الطائفية التي عمت الكثير من مناطق العراق بعد عام ٢٠٠٥ فلم تشهد المحافظة اي حدثا طائفياً رغم انها كانت وطناً للتنوع الطائفي والديني المتمثل بالكثير من عوائل الطائفة السنية المتعايشين بسلام مع اخوتهم الشيعة بحب ووئام منذ مئات السنين دون ان يعكر صفو علاقاتهم مع بعضهم اضافة لوجود العديد من ابناء الديانات المسيحية والصابئية المندائية ولوحظ التواصل العشائري المستمر

(١) الشيخ حيدر سعدون الملا محمد اللامي ، من شيوخ قبيلة بني لام العبد الخان . ويعمل موظفا حكوميا .

بينهم ومشاركة الجميع في المناسبات السعيدة والحزينة. ثم تم تبني فتوى المرجعية بالجهاد الكفائي وتقديم الدعم المادي والانخراط في صفوف الحشد الشعبي ، فأختلطت دماء ابناء العشائر الميسانية مع دماء اخوتهم من باقي عشائر العراق في ساحات التصدي للغزو الداعشي ورغم ان هجوم داعش لم يصل الى العمارة الا ان عشائر العمارة لم تجد فرقا في ذلك فالقبائل العراقية مشتركة مع بعضها بوطن واحد ومصير واحد وهناك من الشيوخ من تقدم شخصيا للتطوع في صفوف الحشد الشعبي ويشير الشيخ صلال الدراجي [١] ، الى احد اسلاف البو دراج الصغيرة والتي تطوع منه فقط ما يزيد على ٢٠٠ مقاتل في صفوف الحشد الشعبي . ولم يقتصر الامر على ذلك فقط بل ايضا المساهمة ماديا ومعنويا باستيعاب حشود النازحين التي قدمت الى المحافظة من المدن التي سقطت بيد داعش عام ٢٠١٤ ويذكر الشيخ كاظم دواي الساعدي[٢]. طريقة الترحاب التي لاقاها النازحين حتى في المواكب الحسينية في ايام عاشوراء فشارك النازحون من الرمادي اخوتهم في موكب حي الجهاد في الدبيسات في تقديم الطعام والشاي للمعزين بعيدا عن التمذهب والتقوقع الطائفي ولازالوا لحد اليوم يتذكرون تلك الايام الايمانية في اتصالاتهم بين الفينة والاخرى ويعدون بزيارة ميسان التي احتضنتهم في شدتهم وعاملتهم كما تعامل ابناءها ، كما ان هناك حادث سير كان الجاني فيه هو احد النازحين من الموصل والضحية امرأة توفيت مع اصابة ابنها من عشيرة الحمران فحضرت بتكليف من مضيفي هذا النازح مع بعض شيوخ العمارة وسادتها وكانت النتيجة ان الحمران قد تنازلوا عن الفصل اكراما لضيوف المحافظة من النازحين .

ويضيف الشيخ حسين الغانم الساعدي ان العشائر العراقية عموما ومنها عشائر ميسان لا تحمل في ثقافاتها ما يذكي ويثير النزعة الطائفة كون ان جميع العشائر تقريبا اما تضم طوائف متعددة بين ابناءها أو على الاقل تصاهرت مع قبائل من طوائف اخرى وبالتالي فالعشيرة خالية تماما من أي تعصب طائفي وان وجد شيء من ذلك فهو دخيل وعلى مستوى الافراد فقط ويصطدم فورا بالرفض والاستنكار من اصحاب الوجاهة والقرار في العشيرة .

(١) الشيخ صلال هاتو الدراجي من شيوخ عشيرة البودراج .

(٢) الشيخ كاظم دواي الساعدي شيخ قبيلة السواعد ال عبد السيد ، وهو فراضة على مستوى العراق يقصد اليه لحل النزاعات الناشبة بين العشائر .

المصادر

١. القران الكريم .

٢. جبار عبدالله الجويبراوي ، عشائر العمارة وتاريخ ميسان .

٣. حمدان حسن الهليجي ، الاعراف والتقاليد العشائرية والشارع المقدس ، الدار البيضاء للطباعة والنشر، لبنان ، ٢٠١٨ .

٤. عباس العزاوي ، عشائر العراق ، الجزء الاول ، مكتبة الحضارات ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٥. د. مالك العظماوي: العشيرة بين الشريعة والقانون، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤ .

٦. عبد الكريم الندواني ، تاريخ العمارة وعشائرها ، مؤسسة الصدرين للطباعة ، ٢٠١١ .

الحوار والتعددية الفكرية وعلاقتهما بالإرهاب والتطرف في الأمم

(العراق ما بعد عام٢٠٠٣م انموذجا)

م.د حيدر عيسى حيدر

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

تمهيد :

الاختلاف أمر واقع بين الناس في جميع الأمصار والأعصار، بل هو سُنة الله في خلقه، والحوار هو الوسيلة للوصول إلى تفاهمات بين المختلفين، بل هو أهم وسيلة من وسائل المعرفة والإقناع بين الناس مهما كانت ثقافاتهم وتوجهاتهم، فقد كان الحوار وسيلة فعالة والأسلوب الأمثل، الذي كان يؤثر في نفوس الآخرين في سيرة الأنبياء والصالحين .

وقبولنا - بما نحمل من فكر وأراء خاص في تحديد اتجاهاتنا الفكرية والمعرفية - لفكر الأخر، الذي يحمل اتجاهات مختلفة عما نحمل، أمر صحي وميزة يختص بها الفكر الإنساني وتشكل بمجموعها نظرية المعرفة الإنسانية، وهذا القبول يستبطن الحركة التي تولد التسامح والتقارب بين المجتمع والوعي والنبوغ الإبداع والاختراع العلمي والثقافي لدى الشعوب والأمم، فتلاقح الأفكار وحوارها بين المختلفين في مكان ما أمر ضروري للنهوض بفكر ومعرفة ذاك المكان، ومهما كانت درجة الاختلاف في الأفكار والرؤى، لا تكون مانعاً من التلاقح والحوار وحرية التعدد، فالحوار وحرية التعدد عنصران ايجابيان في فكر وثقافة ومعرفة الشعوب، وخصوصاً إذا التفتنا إلى أن رغبات وطاقة وتحمل الإنسان متفاوتة ومختلفة من شخص لأخر .

وأما عدم الانفتاح والتعصب والانغلاق على الأخر فهما على عكس الحوار والتعدد، فقد يولدا الفرقة والإرهاب والتطرف والنتيجة المحصلة من وراءهما العنف، حيث يلغي المتعصب فكر الأخر ولا يراه صائباً أبداً، بل يرى دائماً أن ما يحمل من اعتقاد هو الفكر الصائب، وهذا يؤدي أخر المطاف إلى ازدراء واحتقار فكر غيره، ومن ثم إلى تكفيره واستحلال دمه، فغياب سُنة الحوار الحقيقي يؤدي إلى ظهور التناقضات والتباين بين الأفكار والرؤى المعرفية، ويجعلها – أي يجعل التناقضات والتباين – هي المحور والأساس وتضحى محل للفرقة والعنف .

فالانغلاق والتعصب إذن يولد الإرهاب التطرف الفكري والثقافي والديني، اللذان يثير سماع لفظيهما - الإرهاب والتطرف - عند المخاطب جدلية كبرى في تحديد دلالتهما، بل مشكلة كبيرة وخطيرة في الوقت نفسه، وأصبح معنى كلا اللفظين من التعقيد لا يمكن تحديهما، وأن كان بين اللفظين عموم وخصوص، فنتيجة لاختلاف الرؤى والمذاهب الناتج من تضارب المصالح بخصوص هذه الجدلية للمتصدين والمعنيين في تحديد الضابطة لمعنى لفظتي الإرهاب والتطرف، اختلفت تعاريفهم وتحديدهم لمعنى الإرهاب والتطرف، ولذا أصبح إيجاد الحلول الناجعة متعسراً للقضاء على تلك المشكلة .

وأضف أيضاً إلى تعسر تحديد معنيهما، تعدد الأساليب الوحشية الهمجية بالاستعانة بطرق علمية حديثة، واستخدامها من قبل الإرهابيين والمتطرفين في الوصول إلى غايتهم وأهدافهم، مما جعل للإرهاب أشكال وصورة متعددة، يصعب على المعني والمختص تحديد معنيهما، حيث أن قتل الأبرياء والأمنيين وهدم المباني العامة أصبحت جزء من أهدافهم تحت أي مبرر كان يرونه صحيحاً .

ولكي يكون الكلام في الحوار والتعددية الفكرية والثقافية والدينية أكثر فائدة، قسمنا الكلام إلى مبحثين، نبين في المبحث الأول مطلبين، الأول منهما معنى الحوار والإرهاب والتطرف لغة واصطلاحاً، والمطلب الثاني بينا فيه أسس وأهداف الحوار وآدابه وأهلية المحاور .

أما المبحث الثاني فقد تضمن أيضاً مطلبين، بينا في المطلب الأول أمرين، وهما أسباب ظهور الإرهاب والتطرف وكيفية علاجهما بالحوار، وبينا في المطلب الثاني أمرين أيضاً وهما العلاقة القائمة بين الحور والتعددية الفكرية والثقافية، والعلاقة القائمة بين الحوار والاعتدال الفكري .

المبحث الأول : معنى الحوار والإرهاب والتطرف وأسس وأهداف الحوار وآدابه وأهلية المحاور

نبين في هذا المبحث مطلبين، الأول منهما هو تسليط الضوء على المعنى اللغوي والاصطلاحي للحوار والإرهاب والتطرف وأسباب ظهورهما، ونتكلم في المطلب الثاني عن أهداف الحوار وأسباب ظهور الإرهاب والتطرف وعلاجهما .

المطلب الأول : معنى الحوار والإرهاب والتطرف :

لبيان معنى الحوار والإرهاب والتطرف لغة واصطلاحاً نوضح أمور :

الأمر الأول : الحوار لغة واصطلاحاً :

ذكر أهل اللغة أن معنى الحوار هو تراجع الكلام، أي أن يرد الكلام كل منهما على الأخر، ويشتق منه التحاور والمحاورة : أي التجاوب والمجاوبة .

قال ابن فارس : **(والحَوَار بالفتح ويُكْسَر والحِيرَةُ بالكَسْر والحُوَيْرَة بالتَّصْغِير، يقال : كَلَّمْتُه فما رَجَعَ إِلىّ حَوَاراً وحِوَاراً ومُحاوَرَةً وحَويراً ومَحُورَةً أَي جَواباً، وإِنه لضَعِيفُ الحِوارَ أَي المُحَاوَرَة، والمُحَاوَرَةُ : المُجَاوبَةَ ومُرَاجَعَةُ النُطْق والكَلاَم في المُخَاطَبَة وقد حَاوَره وتَحَاوَرُوا : تَرَاجعُوا الكَلاَمَ بَيْنَهُم وهم يَتَراوَحُونَ ويَتَحَاوَرُونَ)**[1] .

وقال الطريحي : **قوله :** ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾[2] **، أي مراجعتكما القول، وقوله :** ﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [3] **، أي يخاطبه، والتحاور : التجاوب، والمحاورة : المجاوبة، يقال تحاور**

(١) ظ : الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس ١ : ٢٧٣٣ .
(٢) المجادلة : ١.
(٣) الكهف : ٣٤، ٣٧ .

الرجلان إذا رد كل منهما على صاحبه، ومنه ناظرته وحاورته، وفي الحديث دع محاورات من لا عقل له : أي دع الخوض معه في الكلام)[١] .

أما اصطلاحاً : وقد استعمل هذا المعنى اللغوية في الاصطلاح أيضاَ، فهو مراجعة للكلام بين طرفين أو أكثر دون وجود خصومة بينهم بالضرورة، وقد فرقوا بينه وبين الجدل[٢]، بأن الجدل مظنة التعصب والإصرار على نصرة الرأي بالحق وبالباطل والتعسف في إيراد الشبه والظنون حول الحق إذا برز من الاتجاه الآخر[٣].

ومما تقدم اتضح أن الحوار هو عبارة عن نقل وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات التي تتبناها الأطراف المختلفة، والتعرف عليها ونقدها وتقويمها وتصويب المتنازعين بعضهم لبعض، التي تؤدي بالنتيجة النهائية إلى تلاقيهما، **(ويراد بالحوار والجدال في مصطلح الناس : مناقشة بين طرفين أو أطراف، يُقصد بها تصحيح كلامٍ، وإظهار حجَّةٍ، وإثبات حقٍ، ودفع شبهةٍ، وردُّ الفاسد من القول والرأي)[٤] .**

الأمر الثاني : الإرهاب لغة واصطلاحاً :

مادة رهب في اللغة تعني معنيين، الخوف، والدقة والخفة، فقد ذكر ابن منظور معنى الإرهاب قال ابن منظور (٧١١ هـ) : **(رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهباً بالتحريك، أي خاف ..... وأرهبه ورهبه واسترهبه : أخافه وأفزعه)[٥]** .

وقال الفيروز آبادي (٨١٧ هـ) : **(رَهِبَ كَعَلِمَ، رَهْبَةً ورُهْباً، بالضم وبالفتحِ وبالتحريكِ، ورُهْباناً، بالضم ويُحَرَّكُ خافَ)[٦]**.

ولم نعثر في مصادر كتب اللغة القديمة على لفظتي الإرهابي والإرهاب ومعنيهما، ولعل السبب في ذلك أنهما من الألفاظ حديثة الاستعمال، ولم تبتل الأزمنة القديمة بهما، وهو أيضاً ما يراه الأستاذ احمد جلال أنهما من الألفاظ الحديثة[٧].

وتعضيداً لهذا الرأي أن لفظتي الإرهابي والإرهاب تجد لهما تفسيراً ومعنى في المعجمات الحديثة، فلفظة الإرهابي هي : **(وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية)[٨]** .

---

(١) ظ : الطريحي، فخر الدين بن محمد علي بن أحمد، مجمع البحرين، ٢ : ٢٠٩ .

(٢) الجدل هو :(الجيم والدال واللام أصل واحد وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام) ظ : ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث ١ : ٢٤٧ .

(٣) والجدير بالذكر هنا هنالك ألفاظ أخرى تستعمل في معنى قريب من استعمال معنى الحوار والجدال منها : المحاجة والمناظرة والمناقشة والمباحثة .

(٤) ظ : آل نواب، عبد الرب نواب الدين، وسطية الإسلام ودعوته إلى الحوار : ٢٠ .

(٥) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب ١ : ٤٣٧.

(٦) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط ١ : ٧٠ .

(٧) ظ : جلال، احمد، الإرهاب والعنف السياسي / كتاب الحرية : ٢٠ .

(٨) ظ : حسن الزيات – حامد عبد القادر – محمد النجار، المعجم الوسيط : ٣٧٠ .

وفسرها آخرون : **(من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية)**[١]، أما لفظة الإرهاب فُسرت بأنها : **(رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب)** [٢].

ومما تقدم يظهر أن الإرهاب الاصطلاحي هو العنف والإرهابيين هم مما يمتهنون العنف بكافة وسائل وأساليبه، وكل حكم إرهابي على هذا يكون قائم على أساس التسلط بالقوة والبطش بالناس، وميزته إلغاء الأفكار المختلفة .

الأمر الثالث : التطرف لغة واصطلاحاً :

التطرف لغة : يظهر من كلمات أهل اللغة أن التطرف الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط، أو قل إن التطرف من الطرف وهو الميل إلى احد أطراف الشيء وعدم الثبوت في وسطه .

قال ابن منظور : **(تطرف الشيء صار طرفاً ... وتطرفت الشمس أي : دنت للغروب)**[٣] .

وقال ابن فارس : **(الطاء والراء والفاء أصلان ، فالأول يدل على حد الشيء وحرفه ، والثاني: يدل على حركة فيه)**[٤] .

أما اصطلاحاً : تجاوز حد الاعتدال[٥]، ويبدو أن معناه في الاصطلاح لا يختلف عما هو عليه في اللغة، فكل من تجاوز حد وسط شيء إلى أحد أطرافه، يقال له تطرف شيء، والاعتدال هو التوسط وتجاوزه هو التطرف[٦].

وأصله في الحسيات كالتطرف في الجلوس أو الوقوف أو المشي ، ثم انتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك .

إن التطرف في جميع الأحوال ظاهرة مرضية تعبر عن حالة غضب واحتقان، وهو مؤشر على وجود خلل ما في النفس الإنسانية أو في الظروف التي تحيط بتلك النفس، والإنسان السوي بطبيعته يرفض التطرف ويضيق بالعنف لأن الفطرة السليمة تأبى ذلك وتنفر منه [٧].

المطلب الثاني : أسس وأهداف الحوار وآدابه وأهلية المحاور :

---

(١) ظ : بكراع النمل، علي بن الحسن الهنائي، المنجد في اللغة : ٢٨٢ .

(٢) ظ : اليازجي، إبراهيم، مسعود، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد : ٨٨ .

(٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب ٨ : ١٤٥.

(٤) ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس العرب ٢ : ٩٠ .

(٥) سفر، دكتور حسن بن محمد، نظرات استشرافية في فقه العلاقات الإنسانية بين المسلمين وغير المسلمين : ٤ .

(٦) الجدير بالذكر :

١.أن الغلو اخص من التطرف فالغلو أعلى مراتب الإفراط في الجملة، والتطرف هو مجاوزة الحدِّ، والبعد عن التوسط والاعتدال إفراطا أو تفريطا، أو بعبارة أخرى : سلبا أو إيجابا، زيادة أو نقصا، سواء كان غلوا أم لا، إذ العبرة ببلوغ طرفي الأمر .

٢.والغلو أو التطرف ليس مرادفاً للعنف، إذ أن التطرف موقف فكري بينما العنف سلوك، وهو أثر من آثار التطرف . ظ : الشبل، علي بن عبد العزيز، الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف : ١٦ .

(٧) عزوزي، حسن بن إدريس، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة : ١٧ .

نتكلم في هذا المطلب بأربعة أمور، نبين فيها الأسس والقواعد التي يجب أن يُبنى عليها الحوار، أذا ما أردنا للحوار النجاح، وبينا أهميته والغرض والغاية من إجراء الحوار وأهدافه وآدابه .

الأمر الأول : أسس الحوار :

إن سلوك الطرق العلمية والالتزام بها هي الوسيلة الوحيدة للهدف المنشود من الحوار، وللحوار أسس وقواعد يؤسس كل من المتحاورين حواره وحديثه عليه، فمنهم من يؤسس على مجموعة الصفات التي يتحلى بها المتحاورون – علمية ونفسية وخلقية -، ومنهم يجعل الأساس الذي يجب أن يُبنى عليه الحوار هو القضايا التي هي محل البحث والحوار، والذي هو الأحسن والأفضل الجمع بين تلك الأسس، فيكون أصل الحوار مبني على ثلاثة أصول[١] :

الأصل الأول : العلم :

ونعني بالعلم هو الإلمام والاطلاع الكامل حول القضية المراد بحثها، ويمكن إجمال ما يجب أن يتوفر للمحاور من أمور بالنقاط التالية :

١. التخصص العلمي، لكي نضمن التكافؤ في الحوار لابد من أن يكون المتحاوران من أصحاب الاختصاص قي القضية المختلفة عليها، وإلا أصبح الحوار عقيما لا فائدة منه، بل قد يؤدي إلى النزاع والخصام وضياع الحق، فلا يصح الجاهل – مثلاً – بأصول وتاريخ الأديان، أن يتحاور بقضية أو مسالة داخلة في علم الأديان .
٢. العلم بالدليل وبرهانه وكيفية الاستدلال عليه بطرق صحيحة غير قابلة للنقض أو الإبرام، فيجب على من يريد التحاور الالتزام بالطرق الاقناعية البسيطة والصحيحة .
٣. السلامة من الوقوع في التناقض، التي لا يمكن الوصول به إلى ما هو مطلوب إثباته، بل استحالته .
٤. ألا يكون الدليل مصادرة للمطلوب، بأن يكون الدليل هو عين الدعوى، ويكون النقاش سقيما لا تصل به إلى الهدف المنشود .
٥. معرفة مجالات الحوار وهي كل ما يحتمل أن يقع فيه الخلاف، لأن الثوابت والمسلمات لا يقع فيها نقاش أو حوار .
٦. معرفة وجهة نظر المخالف وشبهاته وطرق الرد عليه، فلا يجوز الطعن في أدلة الخصم إلا ضمن الأمور المبنية على المنطق السليم والقواعد المسلمة بين المتخاصمين .

ويتضح مما تقدم : إن سلوك الطرق العلمية للحوار من تقديم الأدلة والبراهين وصحة الاستدلال بها، وخلوها من التناقض – لأنها طريقة ممجوجة، والتي تعد ساقطة بالبداهة -، وذلك باستخدام المنطق السليم، وإلا تكون الأدلة عين المطلوب إثباته، والاتفاق على مجموعة من الثوابت عند العقلاء والقضايا المسلمة بها عقلاً، لأن الإصرار على إنكار الثوابت تعد عند العقلاء مكابرة قبيحة، وإنكار المسلمات أمر يستقبحه العقل، وأن يكون الهدف من الحوار لكلا المتحاورين هو طلب الحق، فلابد من تجردهما والسعي للوصول إليه، وعدم التعصب وإتباع الحق والانصياع له .

(١) صالح بن حميد بن عبد الله، أصول الحوار وآدابه في الإسلام : ١٢ – ١٧ .

الأصل الثاني : أهلية المحاور :

يجب تحقق أهلية المحاور التي تقتضي منه ما يلي :

أولاً : الخضوع والتسليم للحق بعد الحوار والإيمان بالحق قبله، فمن المعيب أن يتصدى للنقاش والحوار من لا يؤمن بالحق ولا يعرفه .

ثانياً : يجب على المتحاورين معرفة أصول الحوار من مسلك وغاية وجمال، ومن ذلك إقامة الحجة ودفع الشبهة .

ثالثاً : التخصص العلمي في المجال الذي يراد التحاور به، فلا يجوز من يجهل أصول وتاريخ الأديان والفرق التي تنتسب إلى كل ملة .

رابعاً : لابد أن يكون المحاور مستمعاً جيداً، لأن الحوار حق ثابت للطرفين، فلا يجوز المقاطعة للطرف الأخر، ما لم يفرغ من كلامه وبيان مطلبه [١].

خامساً : يجب أن يتحلى المحاور بالحلم والصبر، فلا يستفز أو يغضب بأي كلمة، وأن يكون رحيماً بخصمه الذي يحاوره من الضلال .

الأصل الثالث : التحلي بأخلاق الحوار :

يجب على المتحاور الذي يريد إظهار الحق أن يبتعد عن التعصب يقبل بالحق، وإلا يكون الحوار لغواً، وكذلك يجب أن يتحلى المتحاورون بالتسامح، وان لا ينتهي الحوار بالتباغض والإصرار على رأيه، وكذلك التحلي بسعة الصدر والبعد عن الشتم والسب والتجريح والسخرية، والالتزام بالقول الحسن وتجنب أسلوب التحدي والإفحام، والانصياع والقبول بكل ما ينتج عنه الحوار من نتائج، والالتزام بها وما يترتب عليها من آثار بشكل جدي، وإلا أصبح الحوار حلبة مصارعة غايتها إفحام الخصم، وكان حواراً عقيماً خالي من الهدف إلذي نتوخاه .

والجدير بالذكر هنا أن ندرك أن كل رأي معرفي فكري نسبي الحقيقية، بمعنى أن كل رأي يحتمل الصحة ويحتمل الخطأ، فدلالة الآراء الفكرية على الصحة والخطأ نسبية، وعلى هذا فليس كل حوار ناجع ينتهي بالاتفاق التام بالآراء، بحيث يقبل احد المتحاورين برأي الأخر وينصاع إليه، فإذا توصلت الأطراف المتحاور إلى قناعة بقبول كل منهم بمنهجية الأخر، ويحق لكل منهم التمسك بها ما دام الخلاف سائغ .

الأمر الثاني : أهمية الحوار :

لا نبالغ إذا قلنا إن الحوار هو المنهج الوحيد الذي يمكن أن يواجه الصراعات الفكرية قاطبة، وكما عرفنا أن فائدة الحوار هي المحادثة والمناقشة وحتى المناظرة التي تحصل بين الأطراف الفكرية المختلفة بعضها عن بعض، فبالحوار نصل إلى لب الحقائق، وبه أيضاً يتم تبادل الآراء والأفكار المختلفة التي تحدد المواقف من المشكلات الحاصلة، وطرح الحلول الناجعة لها، فهو – أي الحوار – بهذا يكون أمرا ضرورياً وعاملاً أصيلاً وأساسياً في تنظيم العلاقات العامة بين الناس المختلفة الأفكار والآراء، ويوفر حرية فكرية لكل منهم من دون أن يكون ذلك على حساب

(١) ظ : الحوار آدابه وضوابطه : ٢٣٦ ٢٤٦.

طرف، فأهميته وغايته هو التنظيم وحفظ حقوق الآخرين في التعبير عن آراءهم وأفكارهم من دون أن يكون هناك ضرراً يلحق بهم .

وبمعنى آخر إن الحوار هو أسلوب من أساليب التفاهم بين أفراد المجتمعات غايته تحقيق التعارف والتعايش والتعاون بينهم جميعاً على أساس حرية المعتقد والفكر والرأي وتبادل المنافع والوصول إلى الحقيقة وتعميق وترصين الأفكار بالمناقشة التي تتضمن الأدلة والبراهين(١).

والحوار سُنة إلهية بين جميع البشر من أول الخلق، وقد ازدهر الحوار في ظل الحضارة الإسلامية، لكونه – كما أسلفنا - يمثل منهجًا من مناهج التعايش وتبادل المنافع إلى الناس كافة دون تمييز أو تحيز لأي جهة إلا الحق، فغايته هو تحقيق الإصلاح وتطهير المجتمع الإنساني من التعصب والتطرف والغلو، ولذا كان الحوار من أهم المناهج التي استخدمتها الدعوة الإسلامية، قال تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (٢) .

فأهمية الحوار تتجلى وتتضح : بأنه حاجة علمية وضرورية فكرية بهدف اللحاق بركب العالم المتقدم، وغياب الحوار أو رفضه يعني زيادة في التخبط والتخلف والعزلة، ولا شك أن الحوار الموضوعي يمنع من بروز ظاهرة التطرف السياسي أو الديني، والابتعاد عن فكرة إن الحوار هو حلبة ملاكمة يطرح المحاور زميله أرضاً وذلك بالسخرية منه أو التطاول على شخصه، بل الحوار يعني التخلي عن سياسة أن الآخر مخطئ وأنا المحق الوحيد، وهذا كله بشرط فتح أبواب الحوار بضوابطه ومنهجه العلمي التي تحقق أهدافه وغاياته، وكذا بشرط الالتزام بآداب وأخلاق الحوار، التي لابد للمتحاور من التعرف عليها والتحلي بها، ولذا كان الحوار أسلوباً قرآنياً نبوياً ناجحاً ومثمراً، يأسر القلوب ويحركها نحو الفضيلة .

وهناك مجموعة من الغايات والأهداف التي تعد طرقاً للوصول إلى الهدف المنشود من الحوار منها :

١. إيجاد حل وسط يرضي الأطراف المختلفة .
٢. التعرف على وجهات النظر المختلفة المتبناة من قبل الأطراف المختلفة .
٣. البحث والتنقيب من أجل الاستقصاء والاستقراء في تنويع الرؤى والأفكار من اجل الوصول إلى نتائج أفضل .

الأمر الثالث : أهداف الحوار :

أصل الحوار هو تلاقي المتحاورين في مساحة مشتركة بينهما، ونبذ الخصومة والإفحام والحرج، ولذا يمكن تلخيص الهدف والغاية من الحوار في ما يلي :

أولاً : من خلال الحوار يمكن الاطلاع بوضوح على ما يتضمنه فكر وثقافة الأخر من معلومات ايجابية يمكن الاستفادة منها .

---

(١) ظ : آل نواب، عبد الرب نواب الدين، وسطية الإسلام ودعوته إلى الحوار : ٢١ .

(٢) النحل : ١٢٥ .

ثانياً : الاطلاع والوقوف الحجج والبراهين للطرف الأخر وتقويمها، وإبراز ما كان منها سقيم وغير صحيح، وبيان ثغراتها وأخطاءها .

ثالثاً : تثبيت أساس التعدد في الفكر والثقافة والمعتقد، الذي ينتج منه قبول الأخر والتسامح ونبذ التطرف في الفكر وازدراء الآخرين .

رابعاً : السعي في تلين الطرف الأخر ليتخلص من الأفكار والحجج غير الصحيحة، وقبول الحجج والأفكار الصحيحة وتبنيها .

خامساً : إن الحوار يساعد على التوقد الذهني وهي صفة ملازمة لأجواء التحدي الفكري والحوار المتبادل .

سادساً : التقريب بين الأفكار المختلفة، من خلال التقريب في وجهات - النظر المطروحة للحوار، التي تضييق هوة الخلاف، وإيجاد حل توافقي وسطي، ويمنع التناحر والتنازع [١] .

الأمر الرابع : أدب الحوار :

لكي يكون حواراً هادفاً ومنتجاً لابد من المتحاور أن يتحلى بمجموعة من الآداب والأخلاق نذكر منها بإيجاز :

أولاً : تحديد موضوع الحوار والتقيد به وعدم الخروج عنه، وهذه نقطة تنظيمية مهمة لكي لا تدخل في الحوار مسائل خارجة عن موضوع الحوار، التي تؤدي إلى حوار سقيم لا فائدة منه، بل قد تكون نتائجه عكس ما كان يتوقع من الحوار الهادف، والسبيل إلى ذلك بأن هو إقامة حكام على ينبهوا المتحاورين عند خروجهم عن أصل الموضوع، وخلطهم بمسائل غريبة عن الموضوع .

ثانياً : تحديد المعاني المقصودة من الألفاظ ذات المعاني المتعددة والمستخدمة في الحوار، لكي لا يختلط عند المتحاورين فهم معنى ذلك اللفظ، والسبيل إلى ذلك هو أن يبين المتحاور معنى اللفظ المستخدم إذا كان يتضمن أكثر من معنى .

ثالثاً : من أدب الحوار ومنهجيته أن يبدءا الحوار بالمسائل الأكثر أهمية والأصلية، وتجنب الحوار بالمسائل الفرعية حتى الانتهاء من المسائل الأصلية والمهمة، وذلك بان المسائل الفرعية قد تفهم وتتضح بعد فهم ووضوح الأصل .

رابعاً : بدء الحوار بعبارات لطيفة تدل على التقدير والاحترام بين المتحاورين، بل تلطيف الأجواء من حين إلى حين، وهذا يساعد على تهدئة الخواطر وضبط المتحاورين من التعدي والانفعال .

خامساً : حسن الاستماع من الطرف الأخر والإصغاء لمطالبه وأدلته، لأن أصل الحوار هو السماع كل من الطرفين للأخر، فأن من أدب الحوار هو أن يحسن كل طرف الإصغاء إلى أدلة ووجهة نظر الطرف الأخر، من دون تسفيه واستهان .

سادساً : التريث في الإقناع والنتيجة، بحيث تعطى لكل من المتحاورين وقت للتحدث لكي يبينا وجهة نظرهما، من دون أن يتعدى على الوقت المحدد .

---

(١) ظ : تركستاني، احمد بن سيف الدين، الحوار مع أصحاب الأديان مشروعيته وشروطه وآدابه : ١٥.

ويتضح مما تقدم : إن العلم بالدليل وتقديم الأدلة المثبتة والمرجحة للدعوى وطريقة البرهان على المطلوب، هو كذلك خلو الكلام والدليل من التناقض ضرورة سقوطه بالبداهة، وأن لا يكون الدليل عين الدعوى، لان ذلك لا يكون دليلاً، بل يعتبر تحايل لإطالة الحوار بلا فائدة، كما يجب أن يكون اتفاق على القضايا المسلمة بها التي لا تحتمل الخلاف، ومرجع تلك القواعد أما العقل كما في حسن الصدق وقبح الكذب أو ثوابت دينية لا يختلفون فيها أصحاب الديانات .

والتجرد وطلب الحق والبعد عن التعصب والسعي للوصول إلى الحق والحرص على آداب الحوار، هو الذي يقود الحوار إلى طريق سليم خالي من المعرقلات، يقول الغزالي : (التعاون على طلب الحق من الدين، ولكن له شروط وعلامات؛ منها أن يكون في طلب الحق كناشد ضالّة، لا يفرق بين أن تظهر الضالّة على يده أو على يد معاونه، ويرى رفيقه معيناً لا خصماً، ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهره له)[١] .

وإذا كان من الحق ألا يمنع صاحب الحق عن حقه، فمن الحق ألا يعطى هذا الحق لمن لا يستحقه، كما أن من الحكمة والعقل والأدب في الرجل ألا يعترض على ما ليس له أهلاً، ولا يدخل فيما ليس هو فيه كفؤاً، فمن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من كان على الباطل، ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يعرف الحق، ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يجيد الدفاع عن الحق، ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يدرك مسالك الباطل، والنتيجة إذن ليس كل أحد مؤهلاً للدخول في حوار صحي صحيح يؤتي ثماراً يانعة ونتائج طيبة[٢].

المبحث الثاني :أسباب ظهور الإرهاب والتطرف وعلاجهما بالحواروالعلاقة بين الحوار والتعددي والاعتدال الفكري

نبين في هذا المبحث الأسباب الموجبة لظهور الإرهاب والتطرف، وكذلك نبين فيه طريقة العلاج، وكذا نبين العلاقة الدائرة بين الحوار الناجع والتعددية الفكرية والاعتدال وحرية الآراء والأفكار .

المطلب الأول : أسباب ظهور الإرهاب والتطرف :

هنالك مجموعة من أسباب أدت إلى ظهور الإرهاب أو التطرف، نتعرض لها في هذا المطلب مع استعراض أن الحوار طريقة ووسيلة للقضاء عليهما، لذا سوف نبين هنا أمرين :

الأمر الأول : أسباب ظهور الإرهاب والتطرف :

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى ظهور ونشأة الإرهاب والتطرف في المجتمعات الخالية منهما، ويمكن إيجاز ذلك بمجموعة من النقاط [٣] :

الأولى : الانحراف الفكري، إن السبب الرئيسي في سلوك الإرهاب والتطرف هو الانحراف الفكري وضلاله، والتباس الحق بالباطل، وهذا المنهج سبب لصنوف من الانحراف والضلال،

---

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين : ٢٣٢ .

(٢) تركستاني، احمد بن سيف الدين، الحوار مع أصحاب الأديان مشروعيته وشروطه وآدابه : ٥٣ .

(٣) ظ : الجفري، عصام بن هشام، الإرهاب الأسباب والعلاج : ٧ – ١٨ .

وأشد ذلك وأعظمه خطراً التكفير، والحكم بذلك على الأشخاص والجماعات والأنظمة دون وجه حق أو تثبت، وهو ما وقع فيه بعض الأفراد والجماعات في هذا العصر، حيث توجهوا إلى تكفير الناس بغير برهان من كتاب الله ولا سنة رسوله (صل الله عليه وآله)، ورتبوا على ذلك استباحة الدماء والأموال، والاعتداء على حياة الناس الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشهم ، والاعتداء على مصالحهم العامة التي لا غنى للناس في حياتهم عنها ، فحصل بذلك فساد كبير في المجتمعات، ومنشأ هذا الانحراف يمكن إجماله بما يلي :

١. إن يكون بسبب الخلل في التلقي، حيث يتتلمذ أصحاب الفكر المنحرف على يد مجموعة لا علم عندهم أو على أنفسهم، ويتركون أهل العلم والمعرفة .
٢. الأخذ بظواهر النصوص، من دون اعتبار لدلالة المفهوم ولا قواعد الاستدلال، من الجمع العرفي والناسخ والمنسوخ والعناوين الثانوية للأحكام التي شُرعت لأعذار الناس .

الثانية : مؤامرات الأعداء :

إن تاريخ العداء بين الحق والباطل منذ أول النشأة، وأن قوى الشر لا تبرح من مغادرة وسيلة وحيلة إلا وأن تبنت طريقة أخرى، ولا تزال تحوك المؤامرات والحيل للإطاحة بقوى الخير، ومن تلك الوسائل التي استخدموها هو بث الأفكار المضللة للناس، وعضد كل توجه متطرف هدفه شق صف المجتمعات وتشرذمهم، بث روح التفرقة، وامتهان العنف كوسيلة للقضاء على الفكر المغاير .

ومما ساعد على نجاح تلك المؤامرات هو بعض النفوس الضيقة أصحاب الجهل المركب، التي لا ترى فكراً صحيحاً غير فكرهم .

الثالثة : التأثير السلبي لبعض وسائل الإعلام :

تعد وسائل الإعلام في عصرنا هذا من أكثر الوسائل تأثيراً في فكر الناس، وأخلاقهم وسلوكهم، وفي بناء توجهاتهم، لشدة سيطرتها على عقول الناس، واستحواذها على اهتماماتهم وأوقاتهم ، وقوة تأثيرها فيهم .

والأصل في الإعلام على اختلاف وسائله أن يقدم للناس المعلومات النافعة، والحقائق الثابتة، والأخبار الصحيحة ليكون بذلك أداة توجيه وبناء، ومصدر معلومات موثوقة، إلا أن الواقع في بعض الأحيان بخلاف ذلك ، حيث اتخذ من الإعلام وسيلة للدعاية لأفكار وتوجهات معينة ، ومهاجمة ما يضادها أو يخالفها ، كما أضحى الإعلام اليوم أداة من أدوات الصراع الثقافي والعسكري بين الأمم .

والإعلام بهذا التوجه يستثير مشاعر الناس، ويؤجج بواعث الغضب في نفوسهم، حمية لدينهم، وانتصاراً لقيمهم الإسلامية الحقة، ولا شك أن هذا الغضب محمود، لأن المؤمن يجب عليه أن يغضب لله عز وجل، ولا يرضى أن تنتهك محارمه، ولكن وربما غلا بعض الناس في الرد والمدافعة، وزاد عن الحد المشروع، فسلك مسالك الشدة والعنف، فتحصل بذلك الفتن ويعم الفساد في الأرض .

الرابعة : التعصب للجماعة أو الطائفة، فلا يقبل من أصحاب الفكر والمعرفة والرأي إلا ما جاء عن طريقهم ولا يصدر إلا عن رأيهم، والتعصب من أعظم الأمور شراً وفساداً ، فهو يجر على

الأمة المصائب والويلات، لأنه يمنع من سماع الحق فضلاً عن قبوله، ويحمل على الانقياد للأهواء، والمتابعة على غير حجة أو برهان، والواجب أن يغرس في النفوس تعظيم الحق، وقبول الفكر الأخر، وأن تربى الأمة على ذلك وتنشأ الأجيال عليه، حتى تكون في منأى من مزالق التعصب المذموم الموجب للضلال والتفرق .

الخامسة : العيش في الأماكن التي تحمل أفكار الإرهاب والتطرف، فالبيئة التي تحمل فكر والتكفير والعنف، تكون حاضنة خصبة ممن ليس لديهم من العلم والفكر القدر الذي يتمكنون به من دفع شبه أولئك المتطرفين ، فحملوا تلك الأفكار وتبنوا العنف منهجًا للإنكار والتغيير .

وإذا كانت بعض تلك البيئات قد أندرست أو ضعف أثرها، فإن بيئات أخرى قد تجددت، وقد تكون مهيأة لرواج الفكر المتطرف، مما يحتم على العلماء والمربين التحذير منها صيانة لأبناء الأمة من مسالك الغلو والضلال .

السادسة : الفراغ بأبعاده المختلفة، الروحي والفكري والزمني، هذا الفراغ له اثار سيئة في حياة الناس، حيث يُوجد لديهم القابلية لسائر المؤثرات، سواء المتجهة إلى التفريط والانحلال، أو إلى الإفراط والتطرف والعنف .

السابعة : العنف والبطالة، إن العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة من أسباب اختيار طريق العنف والإرهاب؛ لكون الفرد غير قادر على الوفاء بحاجاته الأساسية، وفاقد الأمل في المستقبل، مما يحمله على النقمة على المجتمع ومؤسساته، ويبعثه على تبني العنف .

والذي يظهر أن الفقر والبطالة والضغوط الاقتصادية بعامة ليست أسباباً كافية لسلوك طريق العنف والإرهاب، لأن هذه الظواهر لم تغب عن المجتمعات الإسلامية منذ دهر طويل وإن تفاوتت في درجات الفقر ونسب البطالة، ومع ذلك لم تحمل الناس على أعمال إرهابية منظمة كما يجري اليوم .

والذي يمكن التسليم به أن الفقر والبطالة، وعدم وجود فرص وظيفية، تثير في النفوس مشاعر الحقد والبغضاء، وتجعل من الذين يعانون من ذلك هدفاً لأصحاب التوجهات الغالية، يمكن استدراجهم باستغلال حاجتهم، وتوظيف نقمتهم للالتحاق بركب المتطرفين وسلوك سبيلهم .

الأمر الثاني : الحوار علاج للإرهاب والتطرف :

للإرهاب والتطرف معنيان مختلفين، إلا أنه عند سماعهما يولد معنى مشترك بين اللفظين، وهذا المعنى المتولد في ذهن السامع يعادي الموقف الوسطي والاعتدال الفكري، الذي يقره الفكر السوي ويرضاه العقلاء من بني البشر .

وقد ذكرنا أن التطرف في جميع الأحوال ظاهرة مرضية، وهو مؤشر على وجود خلل ما في النفس الإنسانية، والإنسان السوي بطبيعته يرفض التطرف ويضيق بالعنف، لأن الفطرة السليمة تأبى ذلك وتنفر منه، ويحتاج لمعالجة المتطرف معرفة أسبابه ودواعيه، وقد تذكر في بحث أخر، والذي يهمنا هنا أن نستعرض واحدة من تلك العلاجات المختلفة باختلاف أسبابه وهي الحوار .

إن من أهم الطرق الذي يجب أن يستخدمه المتصدون كعلاج للإرهاب والتطرف هو فتح باب الحوار والمناقشة مع المتطرفين، فالحوار هو إحدى الطرق الفعالة في علاج الإرهاب والتطرف إذا استخدم بشكل علمي وصحيح [١] .

فمن الحلول للقضاء على الإرهاب والتطرف هو الحوار الجاد، الذي يعد من أهم وسائل المعرفة مطلقاً، بل يعد على مر التاريخ احد وسائل الإقناع بغض النظر على التوجهات والثقافات، فهو منهج ناجعة إذا ضبطت أدواته، لما يتضمن من تأثير في نفوس وعقول المخاطبين .

فبالحوار يُناقش مجموعة من المسائل والقضايا المختلفة فيها، حيث يسعى المتحاورون للوصول إلى معرفة الحقائق، وهو بذلك يساعد على تنظيم العلاقات الإنسانية، من خلال تحقيق الاحترام والتعايش السلمي بين المتحاورين على أساس احترام الرأي الأخر وقبوله [٢].

المطلب الثاني : العلاقة بين الحوار وقبول التعددية والاعتدال :

في هذا المطلب نتحدث عن العلاقة الدائرة بين الحوار والتعددية الفكرية والاعتدال، حيث نريد أن نعرف النتائج والارتباط عند استخدام الحوار السليم، ولذا نقسم المطلب إلى أمرين :

الأمر الأول : العلاقة بين الحوار وقبول التعددية :

ذكرنا في ما تقدم الفرق بين الحوار والجدل، وقلنا أن الحوار هو نقل الأفكار وتبادلها التي تُبنى على قاعدة التصويب والنقد والتقويم، فالحوار بشكله المطلق يستبعد مناطق الاختلاف وينطلق من مناطق المشتركة بين المتحاورين، لتكون قاعدة وأساساً بين المتحاورين، فهو يقوم على عوامل الاتفاق والتوافق ويستبعد عوامل الخلاف والفرقة .

قال سبحانه تعالى : ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** ﴾ [٣]، فالآية الكريمة وأن كانت تدل على نوع خاص من الحوار وهو حوار الأديان، لكنها تشير بوضح إلى حقيقة الحوار ومعناه، فهي تدعو إلى الحوار بين المسلمين وأهل الكتاب مشيرة إلى أن تكون عناصر الاتفاق أساس لذلك، وعلى هذا فأن الحوار يتضمن اعترافاً واضحاً بتعدد الأفكار وقبولها، وينادي إلى حرية الاعتقاد، ويعتبرها نظم فكرية مستقلة محترمة .

ومن السنن الإلهي أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون وفيه اختلاف في مظاهره، وخلق البشر وفيه اختلاف في أجناسهم وألسنتهم وألوانهم، واختلاف واضح أيضاً في عقولهم وأفكارهم

---

(١) من قبيل أن يكون الحوار :
أولاً : لابد أن يكون في مكان معزول عن العامة من الناس لكي لا يتأثروا بما يحملون هولاء من أفكار وعقد. ثانياً : يجب أن يكون المتحاورين ممن لديهم الأهلية للحوار بأن يكون عالماً لديهم ومقبولاً .
ثالثاً : إن يكون الحوار بعبارات مهذبة ولطيفة خالية من التجريح والإهانة،
رابعاً : إن يُبنى الحوار على قاعدة طلب الحق من الأدلة الصحيحة والمعتبرة، والابتعاد عن الجدل السقيم والاستخفاف والاستهزاء بهم .

(٢) ظ : السقار، منقذ بن إبراهيم، الحوار مع إتباع الأديان مشروعيته وآدابه : ٣ – ٩ .

(٣) آل عمران : ٦٤ .

وأمزجتهم، مؤكداً أن من آياته ذلك، قال سبحانه تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ (١)، فجعل سبحانه وتعالى من آياته اختلاف الألسن والألوان بين البشر، وجعل الليل والنهار وجعل الظلمة والنور، وكل ذلك غايته تثبت بديع صنعه حكمته وقدرته في تدبيره لهذا الكون، فالاختلاف سنة لا ينكرها احد ولا يمكن إلغائها، بل علينا فهمها واستيعابها .

والسبيل لفهم هذا التنوع والاختلاف الإلهي هو الحوار، فالهدف من قبول الأخر بما يحمل من فكر وعقيدة وقبول التنوع والتعدد الفكري والثقافي لا يتم إلا بالحوار، أي بتبادل الأفكار والمعلومات التي يمكن من خلالها تصحيح ما هو خاطئ من الأفكار، **سكوت بيك حيث قال : (إن الرسالة الإجمالية للتواصل والحوار الإنساني تتلخص (أو ينبغي أن تتلخص) في البلوغ إلى التصالح . . . إن التواصل والحوار الكفء يستطيع أن يصل في النهاية إلى تحقيق إزالة الجدران والحواجز التي تؤدي إلى سوء التفاهم الذي يبعد البشر عن بعضهم الآخر)(٢).**

إن الإقرار بقبول الآخر المختلف من فكر وعقيدة والاعتراف به مع حصول الاختلاف معه - سواء على مستوى الاعتقاد أو الأفكار أو المواقف - يدفع إلى التحاور معه والتفاهم من دون التفكير بالقمع ممارسة العنف عليه والاعتداء عليه لإلغاءه، فيكون هناك من التسامح وعدم التعصب للرأي أو الموقف ما يدعو إلى التفاهم والتعاون على تقريب شقة الخلاف والتوفيق بين الآراء والمواقف .

والحوار على هذا الأساس يحتوي ضمناً على المسائل المتفقة عليها، ويبتعد عن المسائل المختلفة فيها، فالحوار الفكري أو الثقافي أو الديني أسلوبه قائم على مواطن المتفقة عليها، وهو بذلك يتبنى الاعتراف بتعدد الرؤى والأفكار، ويؤمن ضمناً بحرية الاعتقاد والرأي .

والحوار يعني الاعتراف المتبادل بين المتحاورين المختلفين فكرياً وثقافياً وحتى دينياً، وهذا يعني أن العلاقة بين الحوار والتعددية علاقة طردية، فكلما كان الحوار ايجابياً، زاد الاعتقاد والإيمان بالتعددية الفكرية .

الأمر الثاني : علاقة الحوار بالاعتدال الفكري والثقافي :

العلاقات بين المجتمعات والأفراد تتحدد من النتائج التي وصل إليها أما عن طريق الحوار أو الجدل، فإذا كان الحوار هو الأصل بين المجتمعات والأفراد، فبالضرورة يتولد من ذلك – أي من الحوار – حرية التعبير، فلكل من المتحاورين أن يدلو بدلوه ويذكر برهانه ودليله، وفي الوقت نفسه يحترم الرأي الأخر ويناقشه بطريقة علمية من دون تسخيف و تهوين، انطلاقاً من مبداء التعددية الفكرية والثقافية وحرية التعبير .

فالحوار القائم بين المفكرين والعلماء، بل حتى بين ابسط الأفراد، الذي أساسه ومبادئه التعددية الفكرية وحرية التعبير بالاعتقاد، يولد وينتج بالضرورة الاعتدال العلمي والفكري في المجتمعات، ويكشف كثير من الدلالات التي كانت غائبة ومخفية، على عكس الجدل الذي يولد الغلو والتطرف، فبعد أن كانت مساحتين ورؤيتين مختلفتين متباينتين لموضوع واحد، تتكشف مساحة واسعة مشتركة بين الرؤيتين، مع الحفاظ على هوية وشخصية كل من المتحاورين .

---

(١) الروم : ٢٣ .

(٢) ظ : جريشة، علي، أدب الحوار والمناظرة : ٣٣ .

والاعتدال الذي يتولد من الحوار على أساس قبول التعددية الفكرية والثقافية وحتى الدينية، لا تعني التملص والتخلي عما تؤمن به من مبادئ ورؤى وأفكار، بل هو فهم للرؤى والأفكار الأخرى من خلال التعرف عليها بشكل دقيق .

والاعتدال بهذا المعنى يعني الاعتراف بوجود الفكر الأخر المختلف واحترامه، وهذا المعنى للاعتدال لا يعني الاعتراف الضمني باحقية الرؤى والأفكار المخالفة، بل هو أقرار بأحقية المخالف في الفكر والرؤى في أن يكون مختلفاً ،وهنالك شواهد من القرآن الكريم تؤيد وتعضد هذا المعنى، منها قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [١] .

(١) الكافرون : ٦ .

المصادر

القرآن الكريم
١. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، الناشر مؤسسة اسماعليان للنشر والطبع، قم، إيران، ط ٤ ، (١٣٦٤ ش) .
٢. ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس العرب، الناشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط ١، (١٤٠٤ هـ) .
٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الناشر أدب الحوزة، قم، إيران، ط ١، (١٤٠٥ هـ) .
٤. آل نواب، عبد الرب نواب الدين، وسطية الإسلام ودعوته إلى الحوار، http://www.al-islam.com.
٥. بكراع النمل، علي بن الحسن الهنائي، المنجد في اللغة، الناشر دار المشرق، بيروت ، لبنان، ط ١، (١٣٩٩ هـ) .
٦. تركستاني، احمد بن سيف الدين، الحوار مع أصحاب الأديان مشروعيته وشروطه وآدابه، دار الحرية، القاهر، مصر، ط ١، (١٩٩٥ م)
٧. جريشة، علي، أدب الحوار والمناظرة، الناشر دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ١ (١٤١٠ هـ).
٨. جلال، احمد، الإرهاب والعنف السياسي / كتاب الحرية، النشر مطبعة الرحمن .
٩. الحوار آدابه وضوابطه ، http://www.al-islam.com
١٠. الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس، الناشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤١٤ هـ) .
١١. سفر، دكتور حسن بن محمد، نظرات استشرافية في فقه العلاقات الإنسانية بين المسلمين وغير المسلمين، http://www.al-islam.com
١٢. صالح بن حميد بن عبد الله، أصول الحوار وآدابه في الإسلام
١٣. الطريحي، فخر الدين بن محمد علي بن أحمد، مجمع البحرين، الناشر مكتبة الهدى، قم، إيران، ط ١، (١٤٠٠ هـ).
١٤. عزوزي، حسن بن إدريس، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة، مطبعة أم القروين، الرباط، المغرب .
١٥. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، الناشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١ ، (٢٠١٠ م).
١٦. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار العلمين، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٩ هـ) .
١٧. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى – حسن الزيات – حامد عبد القادر – محمد النجار، الناشر مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ط ١ .
١٨. اليازجي، إبراهيم، مسعود، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، دار الإحياء، لبنان، بيروت، ط ١، (١٤١١ هـ) .